

محاضرات في الاقتصاد الكلبي المعمق

الدكتور موسى رحمانى
جامعة محمد خيضر بسكرة

الفصل الاول / التحليل الكلاسيكي (النظرية الكلاسيكية):

لا يشير التحليل الكلاسيكي الى نظرية متكاملة بالمعني الحقيقي للكلمة بل ما هي إلا مجرد مجموعة أفكار وآراء لمجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تمحورا حول جملة من الطروحات الإقتصادية، ولذلك هذه الأفكار لا تنسب الى عالم إقتصادي بعينه بل الى مجموعة من الاقتصاديين رغم أنها لم ترقى الى مستوى النظرية (1).

إن هذه الأفكار المتباعدة والمتناثرة عبر الكتب للمفكرين الكلاسيك لم تناقش صراحة مجاميع الإقتصاد الكلي، إلا أنها كانت اللبنة الأولى لظهور مدارس إقتصادية جديدة سواء بتبني أفكارها كحلول لمشاكل إقتصادية مطروحة، أو بنقدها وطرح البديل كما حدث مع المدرسة الكنزية .

أستعمل كينز مصطلح (الكلاسيكي) للإشارة الى كل الاقتصاديين الذين سبقوه وكتبوا عن موضوعات الإقتصاد الكلي خلال الفترة السابقة لسنة 1936.-(2)

أهم رواد الفكر الكلاسيكي:

لقد رفض الكلاسيك الفكر التجاري الذي ساد خلال القرن 16 إلى 18 وركزوا في هجومهم على جوانب عدة من الأفكار التجارية التي كانت تتمحور حول ما يلي:

• نظام السبائك وهو طرح يرى أن ثروة الأمم وقوتها تتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن نفيسة .

• ضرورة تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي .

وأمام هذين المعتقدين إتجهت عجلة الإقتصاد الى:

- تشجيع الصادرات على الواردات وذلك بفرض رسوم جمركية على الواردات.

-إصدار قوانين مانعة لتصدير المعادن النفيسة .

-السعي وراء التوسع الإستعماري من أجل فتح أسواق جديدة وتوفير يد عاملة بأقل التكاليف.

ولقد جاء رفض الفكر التجاري لدى جملة من المفكرين الكلاسيك أبرزهم :

¹د/صقر أحمد صقر مرجع سبق ذكره ص118

²د/سامي خليل مرجع سبق ذكره ص145

- آدم سميث (1790/1733):

يلقب بأبو الفكر الكلاسيكي ومن الأوائل الذين نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية من خلال كتابه ثروة الأمم حيث يرى أنه وتحت دافع المصلحة الخاصة وبواسطة اليد الخفية للسوق تتحقق المصلحة العامة التي هي في النهاية عبارة عن تقاطع المصالح الخاصة للأفراد تحت مبدأ الرشادة الاقتصادية لكل من المستهلك (تعظيم المنفعة) والمنتج (تعظيم الأرباح) وصاحب المقولة الشهيرة - دعه يعمل أتركه يمر - .

- مالتوس (1839/1766)

أشتهر بنظريته التشاؤمية حول السكان ، وذلك بعدم التناسب بين الزيادات الحاصلة في عدد السكان وتلك الحاصلة في الغذاء ، إذ يرى أن السكان يتزايدون على أساس متتالية هندسية والغذاء يزيد على أساس متتالية حسابية ، ولذلك يعتبر من الاقتصاديين الأوائل الذين تنبؤوا بحدوث أزمات اقتصادية نتيجة سوء توزيع الدخل بحيث يري أن التفاوت في توزيعه يؤدي الى الإفراط في عملية الإدخار بالنسبة للبعض ونقص في الإستهلاك للبعض الآخر .

- جون باتيست ساي (1832/1767)

يعتبر أشهر الاقتصاديين الفرنسيين المروجين لأفكار آدم سميث صاحب قانون المنافذ للأسواق - كل عرض يخلق طلب عليه- وهذا تحت مبدأ الإستخدام التام وبالتالي يتحقق التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، وهو المشهور بالمقولة " الإنتاج يفتح أعناق الزجاجات" .

- ريكاردو (1833/1773)

صاحب نظرية الريع (الأرض) حيث يري بأن مصدر الثروة الحقيقية هي الأرض وهذا العنصر في تراجع مستمر وخاصة تلك الأراضي الخصبة وركز الدراسة على إيرادات الأرض-الريع- وقال بما يعرف بنظرية الريع التفاضلي ، كما يعتبر من المدافعين الشرسين على مبدأ تحرير التجارة الخارجية وقال بنظرية الميزة النسبية للدول ، حيث يري أن بعض الدول باستطاعتها الإستفادة من التبادل التجاري فيما بينها إذا ما تخصصت كل دولة في الإنتاج الذي تتفوق فيه بميزة نسبية مقارنة مع باقي الدول .

الكلاسيك الجدد(المحدثون)

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتوازي مع التطورات الصناعية الكبيرة ،التي بدأت آثارها تظهر في أوربا في شكل مشروعات كبيرة وإنتاج ضخم ، وكذا توسع الأسواق ، صارت أفكار الكلاسيك لا تتلاءم وهذه التطورات ، فظهرت أفكار جديدة كرد فعل للمستجدات الإقتصادية تطويرا للفكر الكلاسيكي السائد حتى يكون أكثر تناسبا وتماشيا مع التطورات الآتية عرف بالفكر الكلاسيكي الجديد(نيو كلاسيك) وأبرز رواده :

- الفرد مارشال:

أول ما أهتم به هذا الإقتصادي ، إهتمامه بجانب الطلب عكس من سبقوه الذين ركزوا الدراسة على جانب العرض – قانون ساي للمنافذ- كما يعود إليه الفضل في الربط والتنسيق بين نظرية المنفعة ونظرية التكاليف، كما قام بدراسة المشروعات الكبرى واقتصادياتها ، درس منحني تكاليف الإنتاج في المدى الطويل خلاف الدراسات السابقة التي تتركز على المدى القصير ، قام بتطوير طرق التحليل الجزئي توازن المستهلك وتوازن المنتج وفقا للتوازن العام للأسواق .

- والراس walras

واحد من الإقتصاديين الذي ركز الدراسة على التوازن في الإقتصاد العام ، المتمثلة في توازن آني لجميع الأسواق ، بمعنى أن التوازنات العامة (العرض الكلي =الطلب الكلي) يؤدي الى توازن جميع الأسواق في آن واحد .

كما أهتم الكلاسيك الجدد بما يعرف بالتحليل الحدي محاولة في ذلك إستنتاج نظرية توزيع الدخل أي أن كل عنصر عمل يحصل على دخل يعادل قيمة إنتاجه الحدي أي أن عوائد عناصر العمل تتناسب مع إنتاجيتها الحدية أي (نسبة التغير في الإنتاج الى نسبة تغير أحد العوامل).

فروض النظرية الكلاسيكية :

الملاحظة الأولى التي لا بد من التذكير بها هو أن التحليل الكلاسيكي لم يأتي بصورة منهجية وعلمية في كتابات أحد الإقتصاديين بل جاء عبر كتابات متفرقة لمجموعة من المفكرين عبر فترات زمنية متباعدة بعض الشيء ، وعليه إستنادا الى تاريخ الأفكار الإقتصادية لا توجد نظرية بعينها يمكن تسميتها النظرية الكلاسيكية، بل توجد مجموعة من الرؤى الإقتصادية لم تصل الى مستوى النظرية بمفردها لدى كل باحث ، ولكن في مجملها يمكن أن تشكل قاعدة بحث لمجموعة أفكار يصطلح على تسميتها بالنظرية ، والتي تتمحور حول الإفتراضات التالية :

- مبدأ الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي :

إن التسليم بآلية هذا المبدأ جعل الكلاسيك يعتقدون أنه يجر منفعة كبيرة للمجتمع إستنادا الى فكرة الرشادة الإقتصادية والتوجيه الأمثل لعناصر الإنتاج من قبل المنظمين والمنتجين بدافع المصلحة الشخصية وهذا للحصول على أكبر ربح ممكن ، وبالتالي هذا المبدأ سيجعل المجتمع يوجه موارده الى أفضل السبل الإقتصادية لتحقيق أكبر قدر من الدخل القومي ، ومنه تحقيق أكبر قدرا من الإشباع كون أن السلع تصبح أكثر وفرة .

- التوازن التلقائي للمجتمع (آلية اليد الخفية لجهاز الأسعار)

إستنادا الى مبدأ اليد الخفية لجهاز الأسعار جعل الكلاسيك يعتقدون وجود توازن تلقائي في المجتمع وتحت جميع الظروف، هذا إنطلاقا من أن المنتج هو الذي يحدد حجم إنتاجه ونوعه وفق متطلبات السوق-المستهلك-وطالما أن الطلب ينبع من تصرفات حرة للمستهلكين الذين يحاولون توجيه إنفاقهم لتعظيم المنفعة وتحقيق أقصى قدرا من الإشباع ، فإن الأداة الوحيدة القادرة على إيجاد نوعا من التوافق بين المنتج والمستهلك هي جهاز الأسعار الذي يحدد تقاطع المنفعة والتكلفة بينهما وبالتالي تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فمثلا إرتفاع سعر سلعة k لسبب من الأسباب يدفع المستهلكين للإمتناع عن طلبها وبالتالي تراجع هامش ربحيتها مما يجعلها تتكدس مما يضطر جزء من منتجيها الى سحب مواردهم من إنتاج هذه السلعة فيقل عرضها مما يدفع أسعارها الى الإرتفاع من جديد .

- إستحالة حدوث أزمات إقتصادية (قانون ساي للمنافذ):

الذي يتلخص في كون (كل عرض يخلق طلبا عليه) ،أي أن كل وحدة عرض هي بطريقة آلية وحدة طلب وهذا تحت مبدأ الرشادة الإقتصادية للمنتج والمستهلك معا ، حيث يستحيل أن يتم إنتاج ما لا يستهلك بالنسبة للمنتج وفي نفس الوقت يستحيل إستهلاك ما لا يحقق أقصى درجات الإشباع بالنسبة للمستهلك، كذلك كون الإقتصاد تنعدم فيه قيمة النقود أي ما هي إلا عبارة عن وسيلة للتبادل وليست مخزن للقيمة، وتؤثر في مستوى الأسعار فقط وعليه فالنقود لا تطلب لذاتها بل تطلب لأجل أداء المعاملات فقط ،أي أن الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في مقدار توفر وسائل الإنتاج وتوضح العلاقة بين مستوى الإستخدام من جهة والموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى

- مبدأ المنافسة التامة في الأسواق :

إن توافر شروط المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات ، وسوق عناصر الإنتاج ينتج عليه عدم قدرة العارضين للسلع والخدمات من التحكم في أسعارها نتيجة المرونة الكبيرة التي تعرفها هذه الأخيرة لأي تغير طفيف في مستوى الأسعار خاصة بالنسبة للأجور أين يكون العامل على إستعداد للتنازل على وقت فراغه متى وجد أن الأجر الحقيقي الذي يتلقاه يلبي له درجة كبيرة من الإشباع ، وبالتالي إعتقد الكلاسيك بفكرة التوظيف التام لعناصر الإنتاج ومنه إستحالة حدوث أي نوع من أنواع البطالة ماعدا تلك التي تتعلق بعنصر الإنتاج نفسه كالبطالة الإحتكاكية الناتجة عن عدم مرونة عنصر العمل في الإنتقال أو عدم توافر الإشهار اللازم عن مناصب العمل الشاغرة، أو البطالة الموسمية التي ترتبط بمواسم معينة خاصة في الجهات التي يسودها إقتصادا فلاحيا مثلا، ولم يقر الكلاسيك بالبطالة الإرادية أو الهيكلية الناتجة عن عجز القاعدة الإقتصادية من خلق مناصب شغل لعناصر العمل العاطلة.

- حيادية النقود :

يعتقد الكلاسيك ان النقود وظيفتها الاساسية في الاقتصاد هي الوساطة التبادلية ولذلك فهي تطلب غيرها وليس لذاتها ومن ثم ينظر اليها الكلاسيك على انها ليست مخزن للقيمة بل انها وسيطا للتبادل ومقياس للقيم. وهي حجاب ساتر للتبادلات الحقيقية.

- اساس التحليل الكلاسيكي الابعاد الحقيقية و ليست النقدية

يعتقد الكلاسيك ان اساس التبادل ومن ثم التوازن يقوم على الابعاد الحقيقية ، فالتبادل يقوم على الاسعار الحقيقية و هي تمثل القدرة الشرائية للوحدات النقدية من سلع وخدمات ، وليس على اساس الاسعار الاسمية التي يعتبرونها عدد الوحدات النقدية المتحصل عليها في عملية التبادل، اذ يقبل الكلاسيك بانخفاض الاجور الاسمية اذا كان ذلك يؤدي الى زيادات في الاجور النقدية.

دراسة التوازن الكلي عند الكلاسيك :

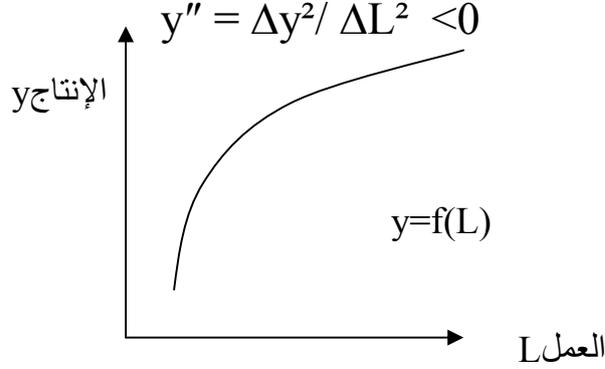
إنه إستنادا الى إفتراضات السابقة للمدرسة الكلاسيكية نحاول دراسة آلية التوازن الكلي للإقتصاد وفق هذا التصور وفي ظل هذه الظروف ، حيث عمليا ينطلق التحليل الكلاسيكي من دالة الإنتاج التي ترتبط بمتغيرين أساسيين L العمل و K رأس المال .

أي أن الإنتاج دالة في كلا من L العمل و K رأس المال
$$Y=f(L,K)$$

- حيث تتركز دراسة الكلاسيك لهذه الدالة في المدى القصير وبالتالي يعتبر عنصر رأس المال K ثابتا ويبقى المتغير الوحيد هو L العمل.
- ومنه تصبح دالة الإنتاج في المدى القصير $Y=f(L)$ أي تتحدد بعنصر العمل فقط .
- وفي الأجل القصيرة تكون إنتاجية عنصر العمل (التي تعرف هندسيا بالميل ورياضيا بالمشتقة الأولى) موجبة أي أن :

$$\dot{Y} = \Delta y / \Delta L > 0$$

* ولكن تتزايد دالة الإنتاج بقيمة متناقصة وهذا وفقا لقانون تناقص الغلة أي عند عتبة معينة من عناصر العمل تصل الإنتاجية الحدية قيمتها القصى وأي إضافة لعناصر عمل جديدة بعد هذا الحد يجعلها-الإنتاجية الحدية تميل الى النقصان- أين تكون المشتقة الثانية سالبة .



بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج كان لازما البحث أولا في :

1- توازن سوق العمل:

تحدد كمية العمل المستخدمة بتفاعل عرض وطلب هذا العنصر في سوق عناصر الإنتاج وعليه سنقوم بدراسة الآلية التي تيم بها توظيف هذا الأخير من أجل زيادة الإنتاج في الأجل القصيرة في ظل شروط المنافسة الكاملة ، وكون الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية وليست نقدية.

1- طلب العمل :

يقوم بالطلب على عنصر العمل عادة المشاريع وهذا لأجل تعظيم أرباحها وتحت شرط (- المؤسسة تعمل في ظل المنافسة التامة-المدى الزمني أجل قصير) وعليه:

- سوف تزيد المؤسسة من توظيف عناصر العمل الى الحد الذي يجعل التكلفة الحدية (MC) لعنصر العمل تتساوى مع إيراده الحدي (MR) وهو شرط تعظيم الأرباح بالنسبة للمؤسسة.

- حيث يمثل الإيراد الحدي (MR) للمؤسسة السعر P للوحدات المنتجة.

- حيث تمثل التكلفة الحدية (MC) لإنتاج وحدة إضافية التكلفة الحدية لعنصر العمل لأنه المتغير الوحيد في دالة الإنتاج.

- التكلفة الحدية لعنصر العمل هي عبارة عن الأجر النقدي (W) مقسوما على عدد الوحدات المنتجة بواسطة عنصر العمل .

- لما كان التحليل الكلاسيكي يقوم على أساس قيم حقيقية يصبح الأجر الحقيقي (w) - الذي يقابل القدرة الشرائية للأجر النقدي أي مقدار ما تقدمه الوحدة النقدية من سلع وخدمات ما هو الإعبارة عن الأجر النقدي مقسوما على السعر أي

$$w = W/P: \text{ أن}$$

و عليه تكون:

- دالة الطلب، دالة في عنصر العمل أي دالة في معدل الأجر الحقيقي :

$$D=f(w)=f(W/P) \text{ أي أن الطلب على عناصر العمل هو دالة عكسية في معدل الأجر}$$

الحقيقي ، حيث كلما كان معدل الأجر الحقيقي منخفض زاد حجم التوظيف والعكس صحيح .

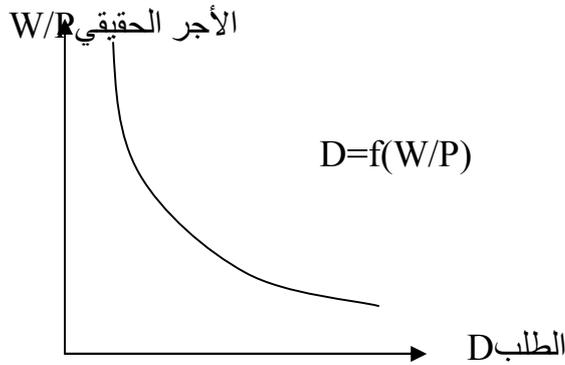
- الأرباح أعظميه إذا كانت :

$$MC=MR \Rightarrow W/P = \Delta Y / \Delta L$$

$$W = P(\Delta Y / \Delta L)$$

يقوم المشروع بالتوظيف إذا كان يحقق أرباحا أي:

$$P(\Delta Y / \Delta L) > W \Rightarrow P(\Delta Y / \Delta L) - W > 0$$



2- عرض العمل:

تقوم العائلات بعرض قوة عملها مقابل أجر حقيقي مضحية في ذلك بوقت فراغها طمعا في إشباع أكبر يفوق معدلات الراحة .

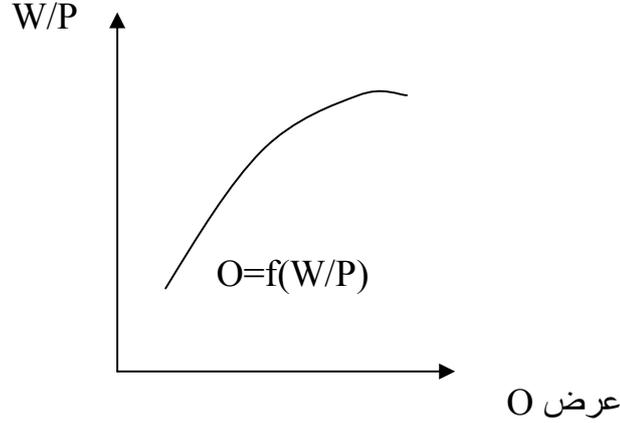
و عليه يكون العامل على إستعداد للتنازل على وقت راحته إذا كان معدل الأجر الحقيقي مرتفع ، والعكس صحيح أي يمتنع عن العمل إذا كان معدل الأجر الحقيقي منخفض.

و عليه تكون دالة عرض العمل أيضا في معدل الأجر الحقيقي (W/P)

$$O=f(w)= f(W/P),$$

ميل دالة عرض العمل موجب وهذا لكون أن العلاقة طردية بين (O, w).

$$O' > 0 \Rightarrow \Delta O / \Delta w > 0$$



توازن سوق العمل (مستوى التوظيف):

إستنادا الى ما تم التطرق إليه من خلال دراسة الطلب والعرض لسوق العمل نلخص وتحت الإفتراضات الكلاسيكية ما يلي:

- سيادة شروط المنافسة التامة .
- سعي المنتج لتعظيم الأرباح .
- مفاضلة العامل بين وقت الراحة والأجر المحقق .
- العوامل المحددة للنتاج في النموذج الكلاسيكي كلها متغيرات تؤثر في جانب العرض في سوق الناجح الجاري أي الكمية التي إختارت المنشآت أن تنتجها ... وبالتالي فعوامل العرض هي وحدها المحددة لمستوى الناجح وفقا للنظرية الكلاسيكية (3).

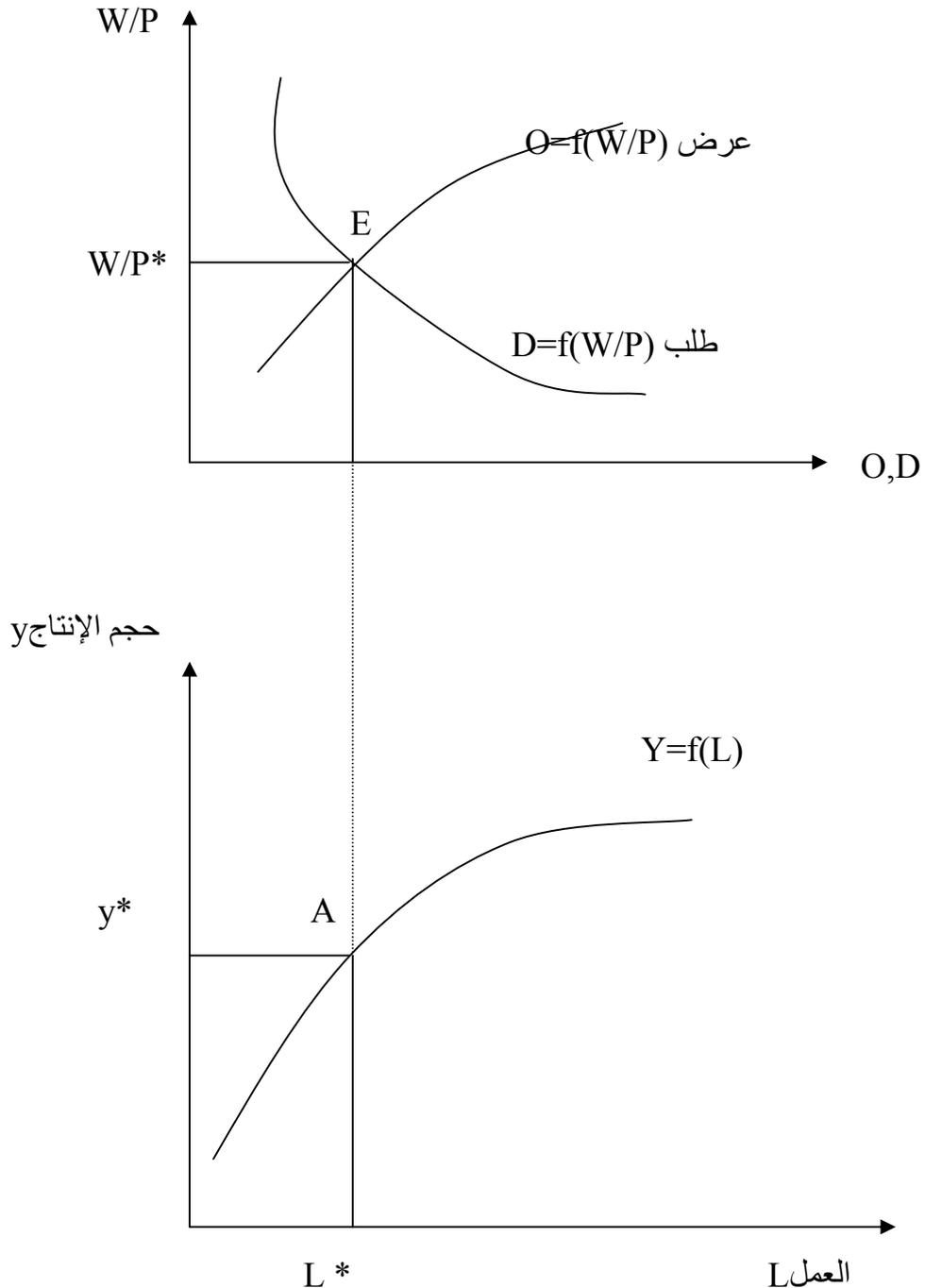
و عليه يكون :

1- $Y=f(L,K)$ ، دالة الإنتاج الكلية وهي دالة في كلا من العمل ورأس المال ،حيث رأس المال ثابت لأن التحليل في الأجل القصير.

2- $D=f(W/P)$ منحنى طلب العمل وهي دالة في معدل الأجر الحقيقي .

3- $O=f(W/P)$ منحنى عرض العمل وهي دالة في معدل الأجر الحقيقي.

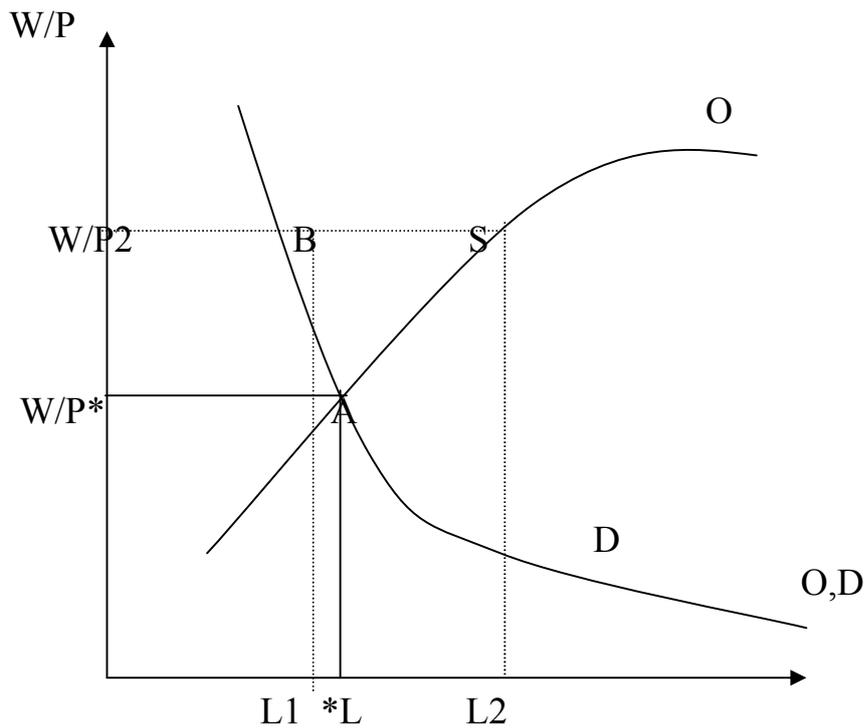
ومنه إستنادا الى (2،3) يقتضي أن يكون هناك حلا واحدا يسود فيه التوازن وهو العرض الكلي يساوي الطلب الكلي محددًا في ذلك مستوى التوظيف التام عند نقطة التقاطع ($O=D$)



O=D عند نقطة التقاطع E التي تمثل الوضع التوازني للسوق العمل لا يمكن توظيف عناصر عمل جديدة وعندها نحقق أعلى دخل ممكن وهي نقطة التشغيل التام ، ويتحدد عندها أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني وبالإسقاط على منحنى الإنتاج يتحدد لنا حجم الناتج المقابل لمستوى التشغيل التام.

وعند تقاطع منحنى العرض والطلب يتحدد مستوى التشغيل التام وبالتالي حجم الناتج التوازني المقابل له ، والسؤال المطروح هو ماذا لو حدث إنخفاض أو ارتفاع في معدل الأجر الحقيقي ما أثر ذلك على سوق العمل وبالتالي دالة الإنتاج ؟ أي ما هو السبيل لإعادة التوازن من جديد .

وعليه ندرس الأوضاع الإختلافية التالية الموضحة بالشكل التالي :



- عند النقطة S ذات الخصائص التالية: تقابل الأجر الحقيقي ($W/P2$) الذي يفوق الأجر التوازني (W/P^*) وعليه منحنى العرض العمل يقابل النقطة ($L2$) التي بدورها تفوق مستوى التوظيف التوازني ($*L$) وهذا راجع الى كون ($W/P2$) يحقق هامش كبير من الإشباع تجعل العامل يتنازل على وقت فراغه أمام هذا الأجر الكبير،

- لكن عند النقطة B التي تمثل الطلب على عنصر العمل عند المستوى (L1) يلاحظ أنها دون مستوى التوظيف التام (L^*) وهذا لإرتفاع الأجر الحقيقي ، وهذا يعني إرتفاع التكلفة الحدية لعنصر العمل الموظف مما يقلل من هامش الربح بالنسبة للمؤسسة مما يجعل المنتجين يمتنعون عن توظيف عناصر عمل جديدة ، مما يجعل هناك وفرة في عنصر العمل فترتفع المنافسة على مناصب الشغل القليلة جدا مما يدفع بالعمال للتنازل على جزء من الأجر مقابل الحصول على منصب عمل ، فتميل معدلات الأجور الحقيقية الى الإنخفاض بإتجاه الأجر التوازني (W/P^*) فيزداد التوظيف بمعنى زيادة الطلب فتتسحب النقطة (B) بإتجاه النقطة (A) أي (L1) بإتجاه مستوى التوظيف التوازني (L^*) ، مما ينتج عنه إمتصاص الفائض من المعروض من العمل فتتسحب النقطة (S) بإتجاه النقطة (A) أي (L2) بإتجاه مستوى التوظيف التوازني (L^*)

2- توازن سوق السلع والخدمات :

إذا كان الناتج القومي يعادل الدخل القومي على المستوى الكلي أي أن الإقتصاد في حالة توازن فهل هناك ما يضمن أن يكون الطلب الكلي - الإنفاق - الذي يولده هذا الدخل كافي لإستعاب كل ما تم إنتاجه فعلا من سلع وخدمات ، أي ما هي آلية التي يتحرك بها الإقتصاد في الحالات التي يكون فيها هناك فائض في حجم الإنتاج، فقد علل الكلاسيك هذه آلية في التوازن بالإعتماد على :

• قانون ساي للأسواق :

يعتبر قانون ساي من أهم النتائج التي توصل إليها الفكر الكلاسيكي والذي مفاده " كل عرض يخلق طلبا موازي عليه" ، فقد تناول الكلاسيك بالبحث هذه الإشكالية "إمكانية حدوث زيادة في الإنتاج" وهذا نتيجة سوء تقدير من المنظمين للحكم على الطلب ، لكن أجمع الفكر الكلاسيكي على إستحالة وجود حالة عامة من زيادة الإنتاج ، وذلك لأن الهدف من العملية الإنتاجية - حسب الفكر الكلاسيكي- هي الإستهلاك الذي بدوره يعتمد على الدخل ، كما أن مبدأ الرشادة الإقتصادية للمنتج والمستهلك معا ، حيث يستحيل أن يتم إنتاج ما لا يستهلك بالنسبة للمنتج وفي نفس الوقت يستحيل إستهلاك ما لا يحقق أقصى درجات الإشباع بالنسبة

للمستهلك، كذلك كون الإقتصاد تنعدم فيه قيمة النقود أي ما هي إلا عبارة عن وسيلة للتبادل وليست مخزن للقيمة، وعليه فإن الإنتاج لابد وإن يمثل طلبا على شيء ما . مما نجم على هذا التصور العام إستحالة حدوث فائض عام في الإنتاج ، وبالتالي وجود حالة عامة من البطالة هي أيضا غير ممكنة .

وباعتبار أن النقود ما هي إلا عبارة عن وسيط في التبادل لتسهيل عملية تصريف الإنتاج ، وإن القيم الحقيقية من سلع وخدمات هي التي تحدد درجة الإشباع بالنسبة للأفراد وبالتالي قد يمكن صياغة قانون ساي للمنافذ في ظل إقتصاديات المقايضة حيث تكون كل وحدة طلب هي نفسها آليا وحدة عرض أيضا ، فالطلب على السلعة k هو نفس الشيء تماما كعرض السلعة y أو $q \dots$ الخ⁽⁴⁾ ، لأن السلعة هي أساس التبادل الذي يقوم عليه الفكر الكلاسيكي أي مبدأ الأسعار الحقيقية بمعنى مقدار القدرة الشرائية للوحدة النقدية من سلع وخدمات – وبالتالي فكل ما ينتج يستهلك ، وإن حدث عرضيا زيادة في إنتاج السلعة x مثلا مقارنة مع السلعة y ، فإن عرض x سيكون أكبر من عرض السلعة y مما يجعل أسعار x ستميل الى الإنخفاض مما يقلل هامش الربح في إنتاجها مما يدفع بعض المنتجين الى التخلي عنها ، وبالجهة القابلة تميل أسعار y الى الإرتفاع فيتحول المنتجين الى توظيف جزء من رؤوس أموالهم لإنتاج y مما يرفع عرضها بمستوى السلعة x فيحدث التوازن من جديد ، إلا أن هذا التصور أصبح عاجزا أمام الإنتقادات التي لاقها من قبل بعض المعارضين ك:

✓ كارل ماركس :

وإستنادا الى نظرية الإستهلاك المتناقص التي يرى أصحابها ، أن الأفراد كلما زادت دخولهم – قدرة شرائية أكبر- نقص ميلهم للإستهلاك لأنه عند حد معين تصبح النسبة المقتطعة من الدخل لأجل الإنفاق تحقق لهم أقصى درجات الإشباع ، وبالتالي فإن أي زيادات تحدث بعد هذا الحد لا توجه للإستهلاك ، أي أن هناك جزء من الدخل لا يوجه للإنفاق ! .

✓ الفرد مارشال :

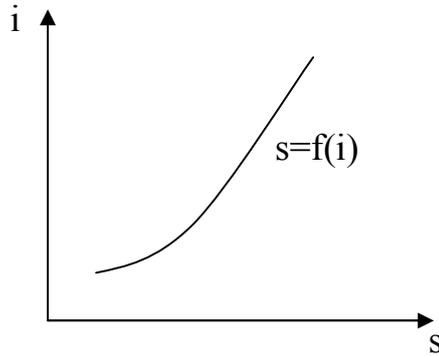
يرى بأن الأفراد بطبيعتهم ميالون الى إيدار جزء من أموالهم وهذا لأسباب عدة ،وعليه فجزء من الدخل لا يوجه للإستهلاك ، أي أن جزء من السلع لا تجد طلبا موازي لها . والأحداث والتقلبات الإقتصادية التي عرفها العالم الرأسمالي – أزمة 1929- أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن التوازن التلقائي وفق تصور ساي أمر فيه إعادة نظر .

• النظرية الكلاسيكية في الإيدار والإستثمار وسعر الفائدة:

1. الإيدار-s:-

(ذلك الجزء الحقيقي المتبقي من الدخل بعد عملية الإستهلاك)، وتحت مبدأ الرشادة الإقتصادية يرى الكلاسيك أن الفرد لا يمكن أن يحتفظ بالنقود كأرصدة لا تدر دخلا بل يعمل على توظيفها ليحصل على أرباحا في شكل أسعار فائدة -i- وعليه أقر الكلاسيك أن الإيدار هو عبارة عن فضيلة إقتصادية ، وكان الإفتراض بأن العلاقة بين (الإيدار، أسعار فائدة) علاقة طردية ،أي بزيادة أسعار الفائدة تزيد درجة الإغراء للأفراد للتضحية بجزء من دخولهم الموجهة للإستهلاك وتوظيفها في شكل مدخرات وهذا للحصول على دخل اكبر – الفرصة البديلة - وبالتالي الإيدار ما هو إلا عبارة عن عرض للموارد المالية .ومنه :
 $S=f(i)$ وبما أن العلاقة بين (s و i) طردية فالميل موجبا أي أن :

$$s'=\Delta s/\Delta i>0$$



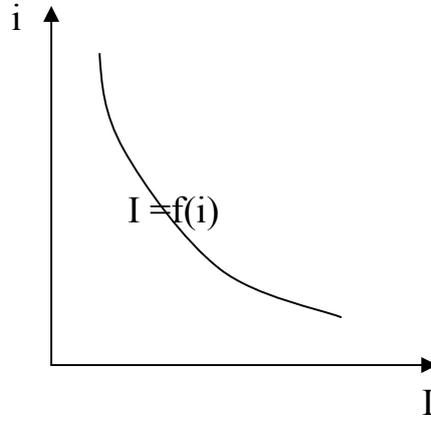
2. الإستثمار I:

هو عبارة عن الإضافات الجديدة في الأصول الرأسمالية للمجتمع ، وإذا كان أمام المنظمين فرصة لتحقيق ربح إضافي لكن مدخراتهم لا تكفي لتحقيق الإستثمار المطلوب ، فإنهم

يقومون بإصدار أسهم وسندات جديدة للجمهور، فيقوم المدخرون بشرائها نظير الحصول على فائدة على هذه المدخرات أو جزء من أرباح الأسهم والسندات ، وعليه فسوق الأسهم والسندات هي وسيلة لإمتصاص الراكد من الأموال التي لا يتم إنفاقها ، وعلية فالإستثمار ما هو إلا الطلب على الموارد المالية من قبل المستثمرين ، ويزيد هذا الإستثمار كلما كانت أسعار الفائدة منخفضة ،والعكس صحيح .ومنه :

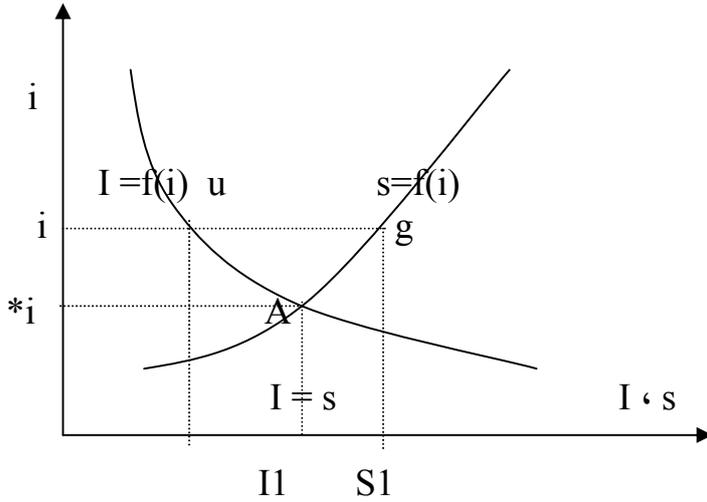
$I = f(i)$ وبما أن العلاقة بين (i و I) عكسية فالميل سالبا أي أن :

$$I' = \Delta I / \Delta i < 0$$



إعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق التوازن التلقائي بين المدخرين –العارضين للموارد المالية – والمستثمرين- الطالبين للموارد المالية- وهذا تحت الشروط السابقة التي تحدد :

- العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة (علاقة طردية)
 - العلاقة بين الإستثمار وسعر الفائدة (علاقة عكسية)
 - كما ساد الاعتقاد بمرونة كل من الإستثمار والإدخار بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة .
- ويشير المنحني أدناه الى آلية التوازن في تداول الفائض من الإنفاق المعطل في شكل مدخرات التي تتحول عن طريق أسعار الفائدة الى إستثمارات



- نفترض أن النقطة (A) هي نقطة التوازن بين طلب وعرض المدخرات ($I = s$) ، و لسبب من الأسباب إرتفعت معدلات أسعار الفائدة الى المستوى (i) ترتب عن هذا مايلي :

- إنتقال منحنى عرض المدخرات الى النقطة (g) التي تقابل حجم من المدخرات ($s1$)، أي زيادة عرض الموارد المالية .

- إنتقال منحنى الطلب على المدخرات الى النقطة (u) التي تقابل حجم من المدخرات (II)، أي تراجع طلب الموارد المالية .

إن إرتفاع أسعار الفائدة المستوى (i) أدى الى إجماع المنظمين على إقتراض رؤوس أموال إضافية لأنه والحال كذلك سيجعل من هامش الربحية للمشروع في أدنى مستوياتها لإرتفاع التكاليف ، هذا إن لم يكن المشروع خاسرا أمام ضغط أسعار الفائدة المرتفعة ، وبالتالي إحتباس كم كبير من الأرصدة المالية لدى المدخرين أي وفرة في الموارد المالية المعروضة ، مما يدفع يجعل التنافس بين المدخرين من أجل توظيف الأموال أكبر وأمام قلة الفرص الإستثمارية يضطر هؤلاء الى القبول بأسعار فائدة أقل فتميل الى الإنخفاض بإتجاه سعر الفائدة التوازني.

3 توازن سوق النقد :

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل بين نظريتي القيمة والنقود ،حيث تتعلق الأولى -القيمة- بالأسعار النسبية التي تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة من السلع ، في حين تتعلق الثانية -النقود- بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود التي تحددها كمية النقود وسرعة تداولها.

ويتحدد مستوى الإنتاج بعوامل حقيقية التي تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية ،طبيعية أو بشرية ، وتحت شرط التوظيف التام فإن أي زيادة في الإنتاج ستولد زيادة مماثلة في الدخل وبالتالي زيادة في الإنفاق . وإذا كان حجم الإنتاج تحدده عوامل حقيقية فما هو دور النقود ؟

في هذا الإطار سنحاول إستجلاء التصور الكلاسيكي إنطلاقاً من أنهم يعتبرون النقود ما هي الإ وسيلة للتبادل ونقل القيم بين السلع والخدمات وليس لها من وظيفة إقتصادية أخرى ، وفق التحليل التالي :

1) نظرية كمية النقود – صيغة فيشر-

ينطلق فيشر واضع النظرية من فروض الفكر الكلاسيكي:

- يعتبرون النقود ما هي الإ وسيلة للتبادل.
- التحليل يتم في المدى القصير .

حيث تتم المبادلة بين البائع والمشتري على أساس إستبدال النقود بالسلع والخدمات ،فتمت صياغتها في المتطابقة الحسابية التالية :

$$MV = PT$$

M : كمية النقود المعروضة .

V : سرعة دوران النقود (متوسط سرعة تبادل الوحدة النقدية لأداء المعاملات أي عدد المرات التي يتم فيها صرف الوحدة النقدية خلال فترة زمنية)

P : سعر المعاملات الرقم القياسي لأسعار السلع التي يتم المتاجرة فيها ⁽⁵⁾ (متوسط كمية النقود التي يتم تداولها لأداء كل معاملة)

T : حجم المعاملات (عدد المعاملات الحقيقية خلال فترة زمنية)

تحت فرضية الإستخدام التام فإنه لا توجد طاقات معطلة وبالتالي عند هذا المستوى يكون حجم المعاملات T ثابت ومنه سرعة تداول النقد V لأداء هذا الحجم سيكون ثابت أيضا. (P ، M، بطيئة التغير لأنها تعتمد على عوامل فنية وإدارية ولذلك فهي ثابتة أيضا في الأجل القصير .

وعليه تكون كمية النقد الحقيقية :

$$M=P(T/ V)$$

بما أن (T/ V) ثابتين ، فإن أي تغير في كمية النقد ستؤدي الى تغير الأسعار وبنفس النسبة ، وعليه يمكن إعتبار أن $P=f(M)$ ، فلو تضاعفت مثلا كمية النقد M وأصبحت 2M فإن الأسعار ستتضاعف بنفس النسبة P تصبح 2P فتصبح متطابقة فيشر كمايلي :

$$2M=2P(T/ V)$$

ملاحظة:

إن صياغة فيشر ما هي إلا عبارة عن متطابقة رياضية صحيحة في جميع الظروف ولا يمكن إعتبارها نظرية إقتصادية لأنها لا تنطلق من فرض معين تختبر صحته أو خطأه بقدر ما هي بديهية أي معادلة تتكون من مجموعة من المتغيرات ، فإذا ثبتنا بعضها فإن أي تغير سيظهر في البعض المتبقي وهذا حسب طبيعة العلاقة السببية فيما بينها (عكسية ،طردية) .

وقد لاقت صياغة فيشر إنتقادات كبيرة حول صياغتها وأبعادها الإقتصادية حيث أنه :

- أصبح من غير الممكن إفتراض ثبات حجم الإنتاج – المعاملات- بناءا على حالة التشغيل التام .

- تعتبر صيغة فيشر غامضة خاصة فيما يتعلق بـ P حيث يمثل سعر المعاملات وهذه الأخيرة قد تحتوى معاملات غير سلعية كأسعار الأسهم والسندات ، كما أن P لا تستثني أسعار السلع الوسيطة .

ولتفادي هذا الإشكال قام مجموعة من الإقتصاديين الذين يركزون التحليل على النظرية الكمية بـ:

- بدلا من التركيز على حجم المعاملات T أصبح التركيز على حجم الإنتاج الجاري - الدخل الجاري - (أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الكلي بدلا من كافة المعاملات) (6).

- بدلا من التركيز على P كمعدل لسعر المعاملات تم الأخذ بـ (الرقم القياسي لأسعار السلع الجديدة المنتجة) (7).

وبالتالي تم تعديل صيغة فيشر كمايلي :

$$MV = Py$$

M : كمية النقد.

V : أصبحت لا تمثل سرعة تداول الوحدة النقدية لأداء المعاملات بل صارت سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل .

P : (الرقم القياسي لأسعار السلع الجديدة المنتجة)

y : حجم الإنتاج الجاري (المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الكلي بدلا من كافة المعاملات).

$$M/P = y / V$$

وبالتالي أصبحت كمية النقد الحقيقية تتناسب طرذا مع الدخل وعكسا مع معدل دوران الوحدة النقدية .

(2) صيغة مدرسة كامبردج (للأرصدة النقدية):

⁶د/ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي ، د م ج، الجزائر 1992 ص 60
⁷د/ سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ص 176

لقد تم صياغة هذه النظرية إنطلاقاً من صيغة فيشر على يد كل من الفرد مارشال ، بيجو الذين ينتميان الى مدرسة كامبردج .

بدأ الفرد مارشال بعرض النظرية مركزاً على:

- قرارات الأفراد فيما يتعلق بالحجم الأمثل للنقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها. وقد عدد جملة من العوامل المحفزة على الاحتفاظ بالنقود، كالحبيطة والحذر، مخزن لنقل القيم.... ولكن لاحظ أن النقود المحتفظ بها لا تدر أي دخل ، لكنها بالجهة المقابلة توفر نوعاً من الأمان يفوق مقدار الدخل الذي نخسره لو أننا إستثمرنا هذه النقود (ما مقدار الإشباع المفقود نتيجة لعدم إستخدام النقود في شراء السلع والخدمات)، وبناء على هذا المعيار ما مقدار الحجم الأمثل من النقود التي يحتفظ بها (8).
- الطلب على النقود إنما يتناسب مع الدخل ، مقدار الثروة ، أسعار الفائدة ، التوقعات المستقبلية ، أسعار السلع والخدمات من شأن جميع هذه المعطيات أن تؤثر سلباً وإيجاباً في كمية النقد المحتفظ بها.

وأصبحت صيغة كامبردج تأخذ الشكل التالي :

$$MdV = Py$$

Md : كمية النقد المطلوبة

P : المستوي العام للأسعار

y : الدخل الحقيقي (كمية السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية)

V : سرعة دوران الوحدة النقدية كجزء من الدخل .

ومنه يصبح لدينا :

الدخل الأسمى $Y = (Py)$

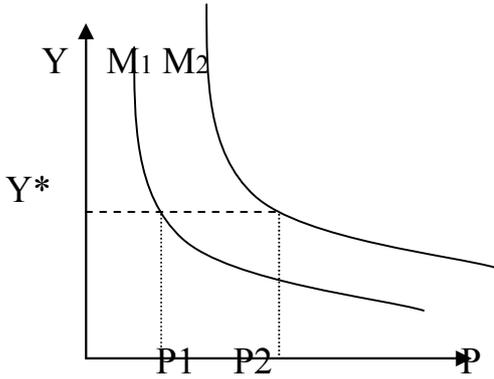
$$Md = (Py) / V \Rightarrow Md = Y / V$$

$$Md = Y(1/v)$$

نرمز بـ k للمقدار $(1/v)$ الذي يمثل مقلوب سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل (وعليه تصبح المعادلة كمايلي :

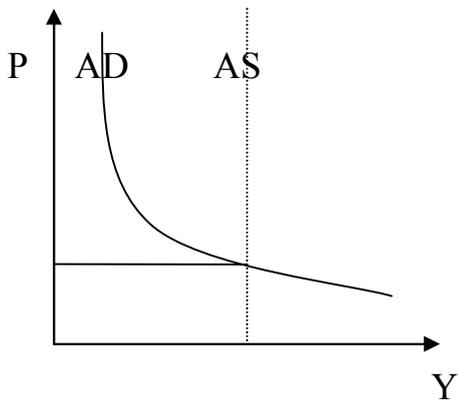
$$Md = kY$$

k عبارة عن تلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، وعليه فالعلاقة بين (y, Md) طردية والعلاقة بين (y, P) عكسية.



عند النقطة Y^* الإقتصاد في حالة تشغيل تام والمنحنى $M1$ يقابله مستوى أسعار $P1$. لسبب من الأسباب إرتأت السلطة العامة ضرورة رفع الكتلة النقدية المعروضة -زيادة عرض النقود- الى المستوى $M2$ ، بما أن الإقتصاد في حالة تشغيل تام فإن الناتج لا يمكن أن يتغير بل ترتفع الأسعار الى المستوى $P2$ ، وعليه يعتقد الكلاسيك :

إن زيادة المعروض النقدي تؤدي الى الإرتفاع الأسعار ولن تؤدي الى الزيادة في الناتج. التوازن الكلى :



الفصل الثاني / نظريات الإستهلاك ما بعد الحرب:

لقد تخوف بعض الإقتصاديين من التبني المطلق للفكر الكينزي خاصة حول دالة الإستهلاك ذات الخصائص التالية:

- الإستهلاك دالة مستقرة في الدخل المتاح .
 - الميل الحدي للإستهلاك ثابت و أقل من الواحد الصحيح.
 - الميل المتوسط يتناقص بزيادة الدخل وأنه أكبر من الميل الحدي .
 - زيادة الدخل تتبعها زيادة في الإستهلاك ولكن بنسب أقل.
- إن التسليم المطلق بهذه الخصائص لدالة الإستهلاك أظهر دراسات تحذر من مخاطر الركود الإقتصادي لأن الزيادات المتناقصة في معدلات الإستهلاك مقارنة مع الدخل تجعل معدلات الإدخار تميل الى الإرتفاع مما يؤثر سلبا على الإنفاق وعبر كينز على ذلك بقوله "إن الأغنياء يدخرون نسبة أكبر من دخولهم"⁹.

لقد بدا واضحا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تلك الزيادات المتتالية في حجم الإنفاق الإستهلاكي نتيجة تحرر السيولة النقدية المحتبسة لدى البنوك خلال الحرب مما أوجد فسحة أكبر للإستهلاك، وبذلك واجه الإقتصاد تطورا سريعا في نسب الإستهلاك ،والسؤال المطروح هو ما مدى إنسجام دالة الإستهلاك الكنزوية مع الدراسات الميدانية حول الإستهلاك؟ ومدى تطابق خصائصها مع نتائج الدراسات التي قامت في هذا المجال ؟

لقد قامت الكثير من الدراسات حول دالة الإستهلاك الكنزوية نتيجة التسليم المطلق بفروضها ،ولكن مع مطلع الخمسينيات أصبحت هناك نظريات جديدة مقترحة تركز على دراسة الإستهلاك ولكن بطروحات تختلف على تلك الكنزوية السائدة ونلخصها في النظريات التالية :

⁹د/ ضياء مجيد الموسوي ،مرجع سبق ذكره ص156

1- نظرية الدخل المطلق :

غالبا ما يعبر على نظرية الإستهلاك الكنزرية بنظرية الدخل المطلق وهذا تأكيدا على أن القرارات الإستهلاكية مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد⁽¹⁰⁾، وتقوم على الفروض التالية :

1- الإستهلاك دالة في الدخل المتاح $C = a + bY$

2- الميل الحدي للإستهلاك ثابت و أقل من الواحد الصحيح $1 > b > 0$

3- الميل المتوسط يتناقص بزيادة الدخل وأنه أكبر من الميل الحدي $C/Y > b$

4- زيادة الدخل تتبعها زيادة في الإستهلاك ولكن بنسب أقل $\Delta Y > \Delta C$

وعليه فإن نظرية الدخل المطلق ترى أن طبيعة العلاقة بين (الإستهلاك والدخل) في الأجال القصيرة هي غير تناسبية، أي أن التغير في الإستهلاك لا يكون بنفس النسبة في الدخل الفرض 4، وبالتالي ($C/Y > b$) وهو يحقق الفرض الثالث ويتوافق مع الدراسات الميدانية- الإحصاءات- في الأجال القصيرة (الدراسات الجزئية أو الدراسات المقطعية) عادة سنة، وقد تمت دراسة هذه الإحصاءات في أوقات مختلفة ولدول مختلفة أيضا:

معادلة الميل المتوسط للإستهلاك $APC = C/Y$

$$APC = (a + bY) / Y$$

$$APC = a/Y + bY/Y$$

$$APC = a/Y + b$$

$$APC = a/Y + MPC$$

والمعادلة الأخيرة توضح العلاقة بين (الميل الحدي للإستهلاك و الميل المتوسط للإستهلاك)، حيث أن:

$$APC = a/Y + MPC \Rightarrow APC > MPC \text{ لأن } a/Y > 0$$

لكن وبعد نشر تقديرات دالة الإستهلاك للعالم كوزنتس (KUZNETS) في الأجال الطويلة إتضح أن دالة الإستهلاك الكنزرية متناقضة مع النتائج الميدانية التي توصل

¹⁰د/ سامي خليل نظرية الاقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية الجزء الثاني، مطابع الأهرام ، مصر 1994 ص 1049

إليها (KUZNETS) وقد تمت الدراسة - الإحصاءات - عبر فترة طويلة - الدراسات الكلية - في شكل سلاسل زمنية و التي أقرت أن هناك تناسب بين الدخل والإستهلاك وهذا ما يتنافى والفرص الثالث ($C/Y > b$) أي أن:

في الآجال الطويلة الإستهلاك التلقائي (a) يؤول الى الصفر.

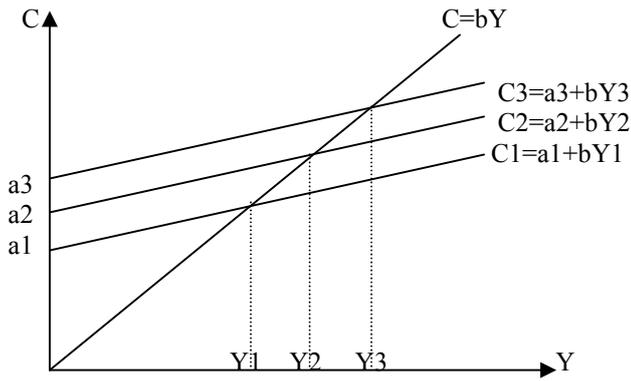
الميل المتوسط = الميل الحدي $APC = MPC$

ذاك أن دالة الإستهلاك أصبحت تأخذ الشكل التالي :

$$C = bY$$

$$C/Y = bY/Y$$

$$APC = MPC$$



وقد حاول أنصار هذه النظرية دفع هذا التناقض بين الفروض والنتائج الميدانية خاصة في الآجال الطويلة بكون عوامل غير دخلية هي التي تدفع بدالة الإستهلاك قصيرة الأجل للإنتقال الى مستويات أعلى ، ومن ثم فدالة الإستهلاك $C1$ تنتقل بمرور الوقت الى المستوى $C2$ وهذا مما يجعل من $C=bY$ محلا هندسيا لنقاط تم ملاحظتها لعدد من دوال الإستهلاك الكلية في الآجال قصيرة المدى $C1, C2, C3, \dots, Cn$. عند مستويات مختلفة من الدخل⁽¹¹⁾.

التي تمثل كل واحدة منها نقطة تقاطع مع المحل الهندسي إنتقال ظرفي للتناسب بين الدخل والإستهلاك، وقد أجمل أنصارها هذه العوامل غير الدخلية فيما يلي:

¹¹د/يوجين أ.ديوليو ترجمة د/محمد رضا العدل، د/حمدي رضوان عبد العزيز، دار ماكجروهيل للنشر القاهرة 1973 ص76

- إزدياد حجم الثروات لدي الأفراد وبمرور الوقت يزداد النمو نحو التوسع في الزيادات الإستهلاكية مما يسبب إنتقال الدالة الإستهلاك الى مستوى أعلى .
- زيادة مستويات التحضر وحركية إنتقال سكان الريف الى المدن مما يرفع من مستويات الإستهلاك ومنه دالة الإستهلاك الكلية .
- تغير النمط الإستهلاكي للمجتمع وذلك بدخول أنواع من السلع الجديدة مع مرور الزمن تصبح أساسية في الحياة العادية للأفراد مما يجعل دالة الإستهلاك تنتقل الى الأعلى .
- الزيادات السكانية المتتالية التي تجعل من مستويات الإستهلاك أعلى ومنه دالة الإستهلاك .

2-2- نظرية الدخل النسبي :

- يرى الأستاذ دوزنبري (James Duesenbery) ينطلق في تحليله خلافا لما كان سائدا بأن الإستهلاك دالة في الدخل الجاري ، إذ يرى بأن العلاقة الأساسية بين الإستهلاك والدخل تحددها عاملين أساسيين:
- سلوك الأسرة الإنفاقي إنما يتأثر بعادات الإنفاق للأسر الأخرى أي الجيران والتي يرى المستهلك أنها تماثله في الدخل .
 - سلوك الأسرة الإنفاقي يتجه الى أن يكون مكتسبا بالعادة ،فمتى وصلت الأسرة الى مستوى أعلى من مستويات الإستهلاك السابقة فإنها تتأقلم مع هذا المستوى الجديد وتحاول أن تحافظ عليه حتى وإن تراجع الدخل .
- ويقصد بالدخل النسبي هو دخل الأسرة (x) مقارنة مع دخول الأسر الأخرى التي تحيط بها ،أي المركز النسبي لهذه الأسرة في سلم توزيع الدخل .
- وهذه النظرية بتركيزها على الدخل النسبي بهذا المعني تؤكد طبيعة أسماها (James Duesenbery) بأثر التقليد فيما يتعلق بسلوك الأسر الإنفاقي وقد دلت الدراسات بأن المحيط الذي تعيش فيه الأسرة (x) يدفعها لكي تكون في نفس مستواه الإستهلاكي حتى وإن كان دخلها أقل مقارنة مع باقي دخول الأسر الأخرى ،أي أن العوامل السيكولوجية تتحكم في أنماط الإستهلاك ،وبالتالي فهي تتأثر بالبيئة الإجتماعية التي تعيش فيها الأسرة الى حد كبير.

- ففي حالات النمو المستمر لمستويات المعيشة لغالبية المجتمع فإن التغير النسبي للعائلات المختلفة سيكون ضئيلاً وتكون العلاقة بين C/Y ثابتة لا تتغير .

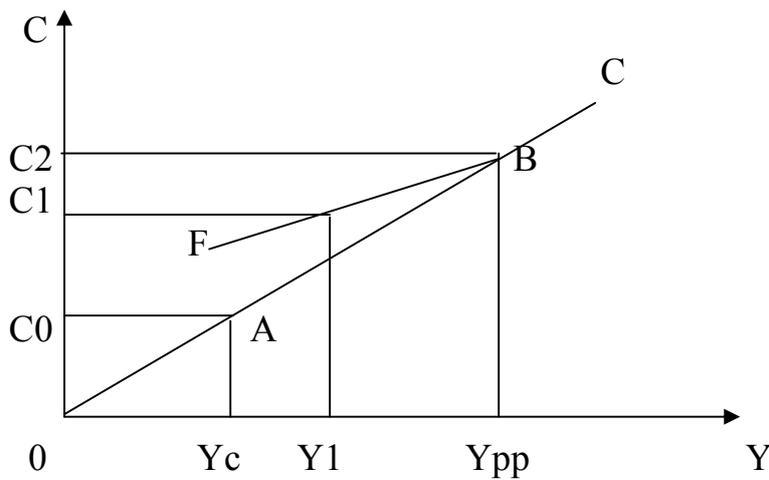
- وعلى العكس من ذلك لو حل كساد وإنخفضت الدخول لجعل الأسر يسعون للحفاظ على المستوى الإنفاقي رغم تراجع الدخل وهذا للمحافظة على المركز النسبي لهذه الأسرة في سلم الإجتماعي ، إذ تغطي النقص الحاصل في الدخل بالرجوع الى المدخرات ، مما يؤدي الى إرتفاع الميل المتوسط للإستهلاك ، وعليه سيكون هناك إنخفاض في الإستهلاك بنسب أقل من الدخل .

- كما ضمن دوزنبري دالة الإستهلاك متغيراً جديداً – أعلى دخل حققته الأسرة في الماضي-

$$C = f(y_c, y_{pp})$$

حيث يمثل y_c الدخل الجاري ، ويمثل y_{pp} أعلى دخل سابق .

ويمكن توضيح بياني أكثر لهذه النظرية بالشكل التالي :



الخط (0C) يوضح مسار التغير في الإستهلاك تبعاً للتغير الحاصل في الدخل والذي يحقق التناسب (C/Y ثابت) .

- بفرض أن الأسرة x تتواجد في النقطة A التي تقابل مستوى دخل Y_c ومستوى إستهلاك C_0 ، والدخل يزداد بصورة طبيعية على المسار (0C) حتى النقطة B التي تقابل مستوى دخل Y_{pp} ومستوى إستهلاك C_3 ، أي أن الزيادات الحاصلة في الدخل توجه للإستهلاك ، ولكن لسبباً من الأسباب تراجع الدخل للمستوى Y_1 ففي هذه الحالة بدلاً من الرجوع على

المسار (AB) فإنها تخفض الإستهلاك تبعاً للخط (BF) ، حيث يلاحظ أن نسبة التراجع في الدخل (Y1, Ypp) أكبر من نسبة التراجع في الإستهلاك (C2,C1) ، إذ تحاول هذه الأسرة التمسك بمستوى المعيشي السابق وذلك بالرجوع إلى المدخرات لتغطية الإنخفاض الحاصل في الدخل ، أي أن طبيعة العلاقة بين (C,Y) غير تناسبية وفق هذا المسار الذي يعبر عن التغيرات الحاصلة في الأجل القصيرة.

أما إذا عاود الدخل بالزيادة إلى المستوى (Ypp) فإن الأسرة في هذه الحالة يكون إنفاقها الإستهلاكي وفق المسار (BF) وبالتالي فالعلاقة لازالت غير تناسبية بين (C,Y) ، أي أن نسبة الزيادة الحاصلة في الدخل لا توجه كلية إلى الإستهلاك بل يوجه جزء منها إلى إعادة تكوين المدخرات التي تم إستهلاكها سابقاً ، إلى أن تصل الأسرة النقطة (B) فتشعر الأسرة بأنها كونت رصيذاً مقبولاً من المدخرات فتغير من طبيعة العلاقة بين (C,Y) لكي تصبح تناسبية . وإنطلاقاً من هذا التحليل يرى دوزنبري العلاقة بين (C,Y) تعتمد بصورة جزئية على مستوى الدخل الجاري، وبصورة جزئية على مستويات المعيشة التي تعتمد بدورها على أعلى مستوى للدخل تم تحقيقه في السابق.

ولقد صاغ دوزنبري الصيغة الرياضية التالية للتعبير على طبيعة العلائق بين (C,Y) في الأجل القصيرة أو الطويلة .

$$C/Y_c = a + b(Y_c/Y_{pp})$$

وحاولت هذه النظرية تفسير التغيرات التي تحدث في الدخل (Y) وتأثيراتها على الميل الحدي للإستهلاك (MPC) والميل المتوسط للإستهلاك (APC) .

$$APC = a + MPC (Y_c/Y_{pp})$$

- إذا كانت هناك زيادات مستديمة في الدخل وبصورة طبيعية ، أي يزداد مرة بعد مرة فإن الأسرة ستشعر بنوع من الأمان وترفع نسبة إستهلاكها بنفس نسبة الزيادة الحاصلة في الدخل ، وبالتالي فالعلاقة في هذه الحالة تناسبية بين (C,Y) ، ومنه . APC=MPC

• إذا كانت هناك زيادات مؤقتة في الدخل الجاري ، فإن الأسرة ترفع نسبة إستهلاكها بنسبة أقل من تلك الزيادة الحاصلة في الدخل ، وبالتالي فالعلاقة في هذه الحالة غير تناسبية بين (C, Y) ، ومنه $APC > MPC$.

1- إذا كانت هناك إنخفاض في الدخل الجاري فإن الأسرة ستخفض من نسبة إستهلاكها بدرجة أقل من نسبة إنخفاض الدخل وذلك للمحافظة على المستوى المعيشي السابق وذلك بالرجوع الى المدخرات .

لكن النظرية لم تلقي قبولا عاما لدى الإقتصاديين لسببين رئيسيين :

السبب الأول : رفض منطق التقليد في تعظيم درجات الإشباع لدى المستهلكين ، حيث لا يمكن إعتبار السلوك المبني على التقليد والمحاكاة والعادة سلوكا إقتصاديا رشيد.

السبب الثاني : أهمل دوزنبري جانب الثروة التي تحدد سلوك المستهلك بدرجة كبيرة في إنفاقه .

3- نظرية الدخل الدائم(فريدمان) :

يرى فريدمان على غرار دوزنبري أن العلاقة بين الدخل والإستهلاك في الآجال الطويلة تناسبية ، حيث يرى أن التوقعات المستقبلية تؤثر سلبا وإيجابا في سلوك الأفراد ، فالموظف الجديد سيرفع من إستهلاكه (الإقتراض) لأنه مستقبلا يتوقع أن يتحصل على دخل -راتب- يمكنه من تغطية ديونه ، ويلخص فريدمان نظريته في أن كلا من الدخل والإستهلاك ينقسمان الى جزآن أحدهما دائم و الآخر عرضي مؤقت .

الدخل الدائم : هو الدخل الذي تتوقع الأسرة الحصول عليه خلال عدد كبير من السنين .
الدخل المؤقت : هو عبارة عن أي إضافة غير متوقعة في الدخل الدائم .

ويرى أن العلاقة الرئيسية التي يجب التركيز عليها هي تلك القائمة بين الدخل الدائم (Y_p) والإستهلاك الدائم (C_p) ويرى أنها تحدد علاقة نسبية بينهما (الدخل الدائم والإستهلاك الدائم) في كلا الأجلين القصير والطويل .
وتقوم نظريته على فرضين أساسيين :

1- أن الإستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم (Y_p)، وأن معدل الإستهلاك الدائم (C_p) الى الدخل الدائم ثابت (k)، حيث.

$$C_p = kY_p$$

و يرى فريدمان أن k ليست ثابتة بالنسبة لجميع الأفراد بل تعتمد على عدة عوامل تحددتها كمستويات أسعار الفائدة، التركيب العمري للأسر، الذوق.....

2- لا توجد علاقة منتظمة بين Y_t الدخل العابر و الإستهلاك الدائم (C_p)، أي أنه يرى $\Delta C_p / \Delta Y_t = 0$ أي أن الزيادات غير المتوقعة لا تغير من النمط الإنفاقي للأسرة بل تذهب مباشرة الى الإدخار ويتضمن الدخل العابر كل التغيرات التي تحدث نتيجة بعض العوامل الموسمية والتقلبات الدورية.....

ولخص فريدمان نظريته في :

1. الدخل هو عبارة عن دخل دائم ودخل

$$Y = Y_p + Y_t \text{ مؤقت}$$

2. الإستهلاك هو عبارة عن الإستهلاك دائم و الإستهلاك مؤقت $C = C_p + C_t$

من المعادلة 1 نجد أن :

$$Y = Y_p + Y_t \Rightarrow Y_p = Y - Y_t$$

من المعادلة 2 نجد أن :

$$C = C_p + C_t \Rightarrow C_p = C - C_t$$

البحث عن دالة الإستهلاك الكلية : ولدينا أن :

$$C_p = kY_p$$

نعوض بقيمتي (C_p, Y_p)

$$C - C_t = k(Y - Y_t) \Rightarrow \boxed{C = k(Y - Y_t) + C_t}$$

حيث (k) نسبة الإستهلاك الدائم (C_p) الى الدخل الدائم (Y_p) على المستوى الكلي .

دراسة العلاقة بين طبيعة العلاقة بين C_p, Y_p .

الآجال الطويلة :

يمكن أن نتوقع أن الإستهلاك العابر والدخل العابر سيزولان على المستوى الكلي لأن ما يربحه شخص في لعبة ما هو الإعبارة عن خسارة لمجموعة من الأشخاص وبالتالي فمحصلتهما (الربح = الخسارة) وعليه تصبح دالة الإستهلاك في الآجال الطويلة كمايلي :

$$C=kY$$

إستنتاج APC .

بقسمة المعادلة السابقة على Y نجد أن :

$$C/Y=kY/Y$$

$$APC=k$$

إستنتاج MPC .

هو عبارة عن مشتقة C بالنسبة لـ Y والمشتقات ما هي الإعبارة عن تغيرات نسبية نجد أن:

$$\Delta C/\Delta Y=k \rightarrow MPC=k$$

ومنه نجد في الآجال الطويلة أن طبيعة العلاقة بين (C, Y) تناسبية لأن :

$$APC=MPC$$

وهذا يعني أن الإستهلاك يزداد بنفس النسبة الحاصلة في الدخل.

- أما في المدى القصير فإن تلك العناصر المؤقتة لا تزول أي لا تساوي الصفر لدينا دالة

$$C= k (Y-Y_t)+C_t: \text{الإستهلاك الكلية}$$

إستنتاج APC: بقسمة دالة الإستهلاك الكلية على Y ينتج لدينا :

$$\frac{C}{Y} = k \left(\frac{Y}{Y} \right) - k \left(\frac{Y_t}{Y} \right) + \frac{C_t}{Y}$$

بفرض حصلت زيادة في الدخل العابر (Y_t) وبالتالي ستؤدي الى زيادة كلية في الدخل (Y) ،

مع العلم أن (C_t) ثابت فيكون مايلي :

- المقدار (C_t/Y) سينخفض لأن المقام (Y) إزداد والبسط ثابت .

- المقدار (Y_t/Y) ثابت لأن الزيادة الحاصلة في الدخل العابر (Y_t) هي نفسها تضاف الى إجمالي الدخل (Y) .

وبالتالي طبيعة العلاقة يحددها المقدار (C_t/Y) الذي إنخفض و عليه إنخفاض كلي في APC ومنه فالعلاقة غير تناسبية بين (C, Y) ، أي أن الزيادة الحاصلة في الدخل ستؤدي الى زيادة في الإستهلاك ولكن بنسب أقل.

4- نظرية دورة الحياة:

لقد طور هذه النظرية ثلاثة إقتصاديين (موديغلياني، برامبارغ، أندرو)، وتقرر هذه النظرية أن الإستهلاك للفرد يستند الى توقعات المستقبلية بالنسبة لمستوى دخله مستقبلا، إذ يحصل الفرد على دخل منخفض في بدايات حياته لأنه لم يمتلك الخبرة المهنية بعد، ومع مرور الوقت يرتفع دخله خاصة عند منتصف حياته المهنية أين يكون قد حاز قدرا كبيرا من الخبرة والمعارف، حيث يرغب هذا الأخير أن يوزع دخله خلال فترة حياته بشكل يضمن له مستوى مقبول ذاك أن الفرد يعيش تحت تأثير عوامل ومتغيرات كثيرة كالسن، الحالة العائلية، المهنة.....

فالملاحظ أن الإنسان في بداياته الأولى يكون ميله للإستهلاك عال جدا نتيجة إلتزاماته الإجتماعية ك شراء البيت وتأثيثه، الإقدام على الزواج.... ولكن مع تقدمه في السن يتراجع ميله للإستهلاك ويتجه أكثر الى الإدخار وهذا لكي يضمن حياة كريمة في أخريات حياته. والفكرة الهامة من نظرية دورة الحياة هي العمل على التوفيق بين إجمالي التدفقات المالية (الدخل، الثروة..) التي يتحصل عليها الفرد خلال حياته والعمل على توزيعها بشكل متساو عن طريق الإدخار في فترات الدخل المرتفع، والإدخار السالب -الرجوع الى المدخرات- خلال الدخل المنخفض.

فالفرد سيخطط إستهلاكه على إمتداد العمر، إستنادا الى الدخل المتأتي من الثروة (WR) ، إضافة الى دخله المتأتي من العمل البالغ سنويا (YL) ، حيث $(WL-T)$ فترة الحياة المهنية حتى التقاعد، $(NL-T)$ فترة الحياة التي يحصل فيها دخلا أي (فترة الحياة المهنية+فترة

التقاعد). (T) السن الذي يبدأ الشخص فيه العمل، ولقد تمت صياغة دالة الإستهلاك في أبسط صورها بالشكل التالي :

$$C = aWR + cYL \quad (1)$$

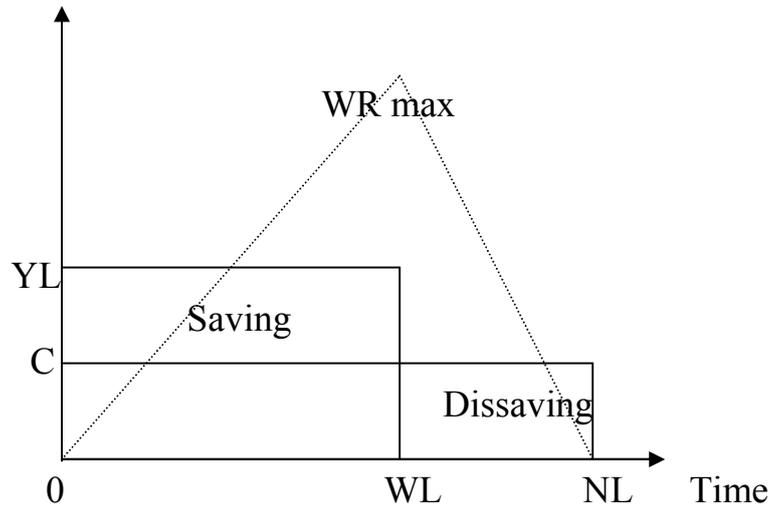
وعليه يصبح إستهلاك الفرد خلال فترة حياته البالغة (NL-T) كالاتي:

$$C(NL-T) = WR - (WL-T)YL$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (NL-T) يصبح لدينا مايلي:

$$C(NL-T)/(NL-T) = WR/(NL-T) - YL(WL-T)/(NL-T)$$

$$C = WR \left(\frac{1}{NL - T} \right) + YL \left(\frac{WL - T}{NL - T} \right)$$



الشكل مأخوذ كتاب د/ سامي خليل جزء الثاني مرجع سبق ذكره ص 1073 حيث (a) الميل الحدي للثروة = $1/(NL-T)$ ، (c) الميل الحدي للعمل = $(WL-T)/(NL-T)$. بفرض شخصا يبدأ العمل في سن (25) ويتقاعد في (60) ويموت في (75) يكون لدينا : حياته المهنية $NL=75-25=50$ ، $WL=60-25=35$.

بفرض أن هذا الشخص عمره الآن 55 سنة وهذا يعني أنه في سن (20) من سنوات العمل وعليه :

$$a = 1/(NL-T) = 1/50-20 = 0.033 \text{ هو الميل الحدي للثروة}$$

$$c = (WL-T)/(NL-T) = 35-20/50-20 = 0.5 \text{ هو الميل الحدي للعمل}$$

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي :

- 1- إن إستهلاك الفرد يكون ثابتا عبر سنوات الحياة.
- 2- الإستهلاك يمول بواسطة دخل عمل سنوات الحياة مضافا إليه الثروة الأولية.
- 3- خلال كل سنة فإن النسبة المقدره $(1/(NL-T))$ من الثروة سوف تستهلك .
- 4- الإستهلاك الآني -الجاري- يتوقف على الثروة الحالية وعلى دخل عمل سنوات الحياة.

ويشتق أنصار هذه النظرية من دوال المنفعة الخاصة بالأفراد المعادلة التالية :

$$C_t = kV_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

C_t تمثل إستهلاك الفرد خلال فترة حياته .

K معلمة ثابتة، تقابل في المعادلة السابقة (a,c)

V_t القيمة الحالية لجميع الأصول التي تؤول الى الفرد خلال فترة حياته (t) ، التي تمثل الثروة (W_t) ، الدخل الذي يحصل عليه الفرد خلال الفترة الجارية (Y_t) ، القيمة الحالية للدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة حياته (V_{at}) .

$$C_t = k'Y_t + k'' V_{at} + k''' W_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث k'' ، k''' ، k' معاملات ثابتة ترتبط بعمر الفرد ،متوسط حياته ، مركزه الإجتماعي

وبقسمة المعادلة (1) على المقدار (Y_t) يصبح لدينا:

$$C_t/Y_t = k'Y_t/Y_t + k''(V_{at}/Y_t) + k'''(W_t/Y_t)$$

$$APC = k' + k''\left(\frac{V_{at}}{Y_t}\right) + k'''\left(\frac{W_t}{Y_t}\right)$$

1- في الآجال القصيرة :

بفرض (Y_t, V_{at}) أي أن دخل الفترة الجارية و القيمة الحالية للدخل لنفس الفترة سيتغيران بنفس النسبة لأن التراجع في القيمة الزمنية للوحدة النقدية في الآجال القصيرة تكون ضئيلة

جدا ،وعليه تقريبا القيمة الحالية للمبلغ x هي نفس قيمة المبلغ خلال نفس الفترة، فإن APC سيعتمد تغيره على المقدار (Wt/Yt) .

- إن زيادة الدخل الجاري (Yt) سيجعل المقدار (Wt/Yt) ينخفض لأن الثروة في المدى القصير لن تتغير بفعل الزيادات الحاصلة في الدخل ،وإن تغيرت فإن الحجم ضئيل ،وبالتالي فهي تحتاج الى مدي زمني أوسع.
وعليه فAPC سينخفض كذلك من جراء ذلك.

- إن إنخفاض الدخل الجاري (Yt) سيجعل المقدار (Wt/Yt) يرتفع ،وعليه فAPC سيرتفع .

وعليه نستنتج أن العلاقة بين الإستهلاك والدخل في الأجل القصير غير تناسبية.

2- في الأجل الطويلة:

إن النسبة (Wt/Yt) ستكون تقريبا ثابتة لأن الزيادات الحاصلة في الدخل تصحبها زيادات مماثلة في الثروة مما يؤدي الى ثبات APC أي أن العلاقة بين الدخل والإستهلاك في الأجل الطويلة تكون تناسبية .

5- نظرية إعادة توزيع الدخل (كالدور):

يرى كالدور أن الإستهلاك الكلي يمكن أن يكون دالة في توزيع الدخل ،حيث يقسم المجتمع الى طبقتين :طبقة العمال ، طبقة الرأسماليين ،حيث يحصل العمال على دخول (y) بينما يحصل الرأسماليين على دخولهم جراء إمتلاكهم وسائل الإنتاج (w) ، والدخل الكلي للمجتمع هو كمايلي:

$$Y=y+w \quad \dots\dots(1)$$

يعبر عن الميل الحدي للعمال بـ: m يكون مرتفع مقارنة مع الرأسماليين .

يعبر عن الميل الحدي للرأسماليين بـ: h يكون منخفض مقارنة مع العمال .

فتكون دالة الإستهلاك الكلية :

$$C=my+hw, \quad m>h \quad (2)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على Y نحصل على الميل المتوسط للإستهلاك APC:

$$APC = \frac{C}{Y} = m \left(\frac{y}{Y} \right) + h \left(\frac{w}{Y} \right)$$

من المعادلة (1) لدينا :

$$Y=y+w$$

وعليه فدخل العمال يكون:

$$y=Y-w$$

نعوض في معادلة APC فينتج لدينا :

$$APC=m(Y-w/Y)+h(w/Y)$$

$$APC=m-m(w/Y)+h(w/Y)$$

$$APC = m + (h - m) \left(\frac{w}{Y} \right) **$$

كما يتضح من المعادلة الأخيرة ** لـ APC :

أن APC تتغير عكسيا مع نسبة دخل الأرباح الى الدخل الكلي. أي أن حجم الإذخارات في المجتمع يحدده ميل مالكي وسائل الإنتاج وليس العمال ،ويرى كالدور أن التوزيع الوظيفي للدخل (w/Y) هو المحدد للإستهلاك وليس الدخل في حد ذاته .

إن نظرية كالدور جعلت من التحليل صعب ذلك أنها تقسم المجتمع الى طبقات وهذا ما لا يمكن تعيين الحدود الفاصلة بين الطبقتين خاصة مع تطور أساليب المضاربة في الأسواق المالية من أسهم وسندات ،حيث نجد وفي أحيان كثيرة مجموعة كبيرة العمال تمتلك قسما كبيرا من أسهم بعض الشركات.

6- العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الإستهلاك:

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة في إستقرار دالة الإستهلاك كما سبقت الإشارة إليه في التحاليل السابقة ،بمعني أن تغير الدخل سلبا وإيجابا يؤدي الى تغير في طبيعة العلاقة بين (C, Y) وبالتالي تأثير على السياسة الإنفاقية على المستوى الكلي اللازم إتباعها ،ولكن السؤال المطروح إذا ضمنا إستقرار الدخل في الإستهلاك ألا توجد عوامل أخرى قد تؤثر في دالة الإستهلاك بطريقة أو بأخرى ؟

إن هذه العوامل عدا الدخل يصعب إدماجها في النموذج محل الدراسة لأنها أحيانا تكون صعبة القياس كما هو الحال بالنسبة للعوامل النفسية، أو كتلك التي تعتبر عوامل خارجية قد تعود للسياسة الاقتصادية للحكومة والتي نجلها فيما يلي:

1- ميول المستهلك وتوقعاته :

إن قرارات الأفراد الإستهلاكية لا ترتبط بالقدرة على الشراء فقط بل قد ترتبط بالرغبة التي هي في حقيقة الأمر عرضة لعوامل عديدة تتحكم فيها ،مما يدفع الى تذبذب العلاقة بين (C, Y) كما هو الحال بالنسبة للدخول المستقبلية للأفراد التي لوحظ أنها موجه رئيسي لدالة الإستهلاك ،فالعامل الذي يتوقع زيادات في دخله فإنه يتجه الى زيادات مماثلة في الإستهلاك لأنه لديه القدرة على تغطية النفقات الإضافية ، وفي الحالة المعاكسة يتجه إستهلاكه الى الإنخفاض نتيجة توقعات تشير الى تراجع الدخل، وعليه فيمكن أن نتوقع إنتقال دالة الإستهلاك الى مستويات أعلى في حالات الزواج والى الأسفل في حالات الكساد.

كما تؤثر التوقعات الخاصة بمستويات الأسعار ،حيث يميل الإستهلاك الى الإرتفاع متى توقع المستهلكين زيادات مستقبلية في الأسعار وهذا لتفادي هذه الزيادات ،وفي حالة الإنخفاض فإنه سيحاول الحفاظ على أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية في إنتظار إرتفاع قدرتها الشرائية مستقبلا ،وعليه فيمكن أن نتوقع إنتقال دالة الإستهلاك الى مستويات أعلى في حالات الإرتفاع والى الأسفل في حالات الإنخفاض.

2- معدلات أسعار الفائدة :

إن سعر الفائدة هو عبارة عن الثمن الذي تتلقاه العائلات جراء التضحية -الإمتناع عن الإستهلاك - الآنية بالإستهلاك لأجل الحصول على مقابل يفوق تلك التضحية مستقبلا ،وعموما لوحظ علاقة تعاكسيه بين معدلات أسعار الفائدة والإستهلاك .

فمتى كانت مستويات أسعار الفائدة مرتفعة-الخاصة بالإدخار- كلما كانت درجة الإغراء للمستهلك كبيرة لأجل الإمتناع عن الإستهلاك والتوجه الى الإدخار ،والعكس صحيح .

كما تؤثر عوائد الأسهم والسندات على قرارات الأفراد الإستهلاكية حيث لوحظ متي كان العائد المتوقع الحصول عليه من جراء المضاربة عالا أقدم المستهلك على العملية ممتنعا في

ذلك على الإستهلاك، وعليه فيمكن أن نتوقع إنتقال دالة الإستهلاك الى مستويات أعلى في حالات إنخفاض العوائد المتوقعة والى الأسفل في حالات الإرتفاع.

3- أثر الأرصدة السائلة (أثر بيجو):

أوضحت العديد من الدراسات الأهمية الخاصة للأصول السائلة لدى الأفراد من نقود، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل أنها تتأثر بشكل مباشر بالمستوى العام للأسعار وهذا الأثر عادة ما يطلق عليه- أثر بيجو- أو أثر الأرصدة النقدية .

فإتجاه الأسعار الى الإنخفاض تؤدي الى رفع القدرة الشرائية للوحدة النقدية ومنه للأرصدة النقدية السائلة وهذا يعني إرتفاع القيمة الحقيقية للأرصدة وبالتالي تراجع الحصة النقدية الموجهة للإستهلاك ، أما إتجاه الأسعار الى الإرتفاع يؤدي الى تراجع القدرة الشرائية للوحدة النقدية وهذا يعني إنخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة وبالتالي زيادة الحصة النقدية الموجهة للإستهلاك ، وعليه فيمكن أن نتوقع إنتقال دالة الإستهلاك الى مستويات أعلى في حالات إرتفاع الأسعار للعوائد المتوقعة والى الأسفل في حالات الإنخفاض.

4- العوامل النفسية :

ترتبط عموماً هذه العوامل بالرغبات والميولات النفسية والإجتماعية التي تتحكم في المستهلك وعليه تؤدي الى إنتقال الدالة الى الأعلى أو الأسفل حسب الأثر ، فالأنواق ، المحاكاة ، العمر ، المهنة والدعاية والإشهار والإعتقادات الدينية كلها تؤثر في منحى دالة الإستهلاك.

الفصل الثالث/ توازن سوق السلع والخدمات-منحنى IS-

نعلم أن سوق السلع والخدمات هي تلك السوق التي يتقابل فيها العرض الكلي لمجمل هذه الأخيرة –السلع والخدمات- والطلب الكلي عليها من مختلف القطاعات فمثلا إذا كان نموذج ذو قطاعين بحيث :

$$Y=C+I$$

$$Y=C+S$$

$$\boxed{I = S}$$
 يتحقق التوازن لما

وتعرف S بأنها إجمالي المدخرات أو الوفورات المالية المعروضة .

وتعرف I بأنها إجمالي الإستثمارات أو الطلب على رأس المال .

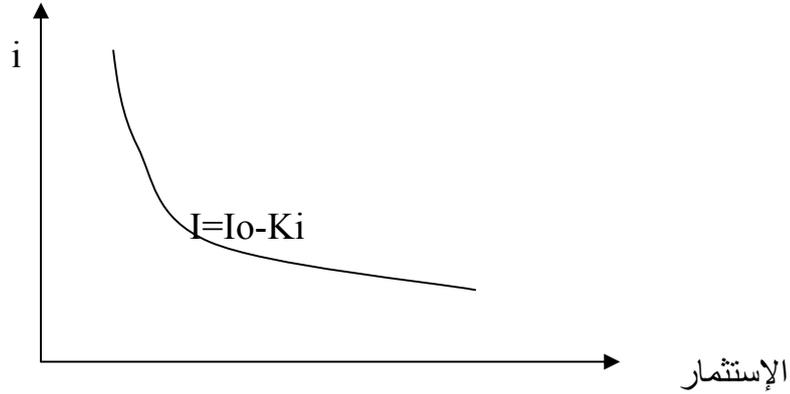
وعموما يرتبط كلا من الإدخار والإستثمار بمعدلات أسعار الفائدة ،وخاصة دالة الإستثمار ،حيث أنه عند مستوى معين من مستويات أسعار الفائدة يوجد هناك مستويات مقابلة لها من الإستثمار ومن ثم مستويات مقابلة من الدخل ،وبمعرفة حجم الإستثمار يمكن تحديد مستوى سعر الفائدة التوازني المقابل له،وبالتالي الدخل التوازني .

إن مستويات أسعار الفائدة (i) المقابلة لمستويات من الدخل (Y) يطلق عليها عادة إسم منحنى (IS) ،الذي يوضح مختلف التوليفات –الثنائيات أو التركيبات-الممكنة من أسعار الفائدة والدخل التي يتحقق عندها التساوي بين الإدخارات والإستثمارات .

لقد سبق وأن أشرنا أن دالة الإستثمار هي دالة في الدخل وأن العلاقة بينهما طردية ،وهذا التحليل لا يقود الى نتائج دقيقة كون أن دالة الإستثمار قد أهملت بعض العوامل الرئيسية المؤثرة فيها وهي أسعار الفائدة ولذلك حتى يكون التحليل أكثر دقة نكتب دالة الإستثمار بالشكل التالي :

$$\boxed{I=f(i) =I_0-Ki}$$

i مستويات أسعار الفائدة ، K معامل سعر الفائدة – ثابت موجب-



أي أن طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة والإستثمار علاقة عكسية حيث كلما إرتفعت معدلات أسعار الفائدة تراجع مستويات الإستثمار والعكس صحيح. وإستنادا الى التعديلات التي عرفتها دالة الإستثمارات، فبالتالي سيتم إعادة صياغة المعادلات التوازنية للدخل:

- من أجل نموذج يتكون من قطاعين (C,I):

$$Y=C+I$$

$$C= a+bY$$

$$I=I_0-Ki$$

$$Y= a+bY+I_0-Ki$$

$$Y-bY= a+I_0-Ki$$

$$Y(1-b)=a+I_0-Ki$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني (Y) المقابل لمستوى سعر الفائدة (i) ..

$$Y = \frac{a + I_0 - ki}{1 - b}$$

تتضمن المعادلة مجهولين (Y,i) فبمعلومية أحدهما وعادة ما يكون سعر الفائدة نستطيع تحديد حجم الدخل التوازني المقابل له.

- من أجل نموذج يتكون من ثلاث قطاعات (C,I,G):

$$Y=C+I+G$$

$$C= a+bY_d$$

$$I=I_o-K_i$$

$$Y_d=Y+Tr-T_x$$

$$Y= a+b(Y+Tr-T_x)+I_o-K_i+G$$

$$Y-bY= a+bTr-bT_x+I_o-K_i+G$$

$$Y(1-b)=a+bTr-bT_x+I_o-K_i+G$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني نموذج

$$Y = \frac{a + bTr - bT_x + I_o + G - k_i}{1 - b}$$

ثلاث قطاعات.

- من أجل نموذج يتكون من أربع قطاعات (C,I,G,X,M):

$$Y=C+I+G+X-(M_o-mY)$$

$$C= a+bY$$

$$I=I_o-K_i$$

$$M=M_o+mY$$

$$Y_d=Y+Tr-T_x$$

$$Y= a+b(Y+bTr-bT_x)+I_o-K_i+G+X-M_o-mY$$

$$Y-bY+mY= a+ bTr-bT_x+I_o-K_i+G+X-M_o$$

$$Y(1-b+m)=a+ bTr-bT_x+I_o-K_i+G+X-M_o$$

المعادلة (**)

$$Y = \frac{a + bTr - bT_x + I_o + G + X - M_o - k_i}{1 - b + m}$$

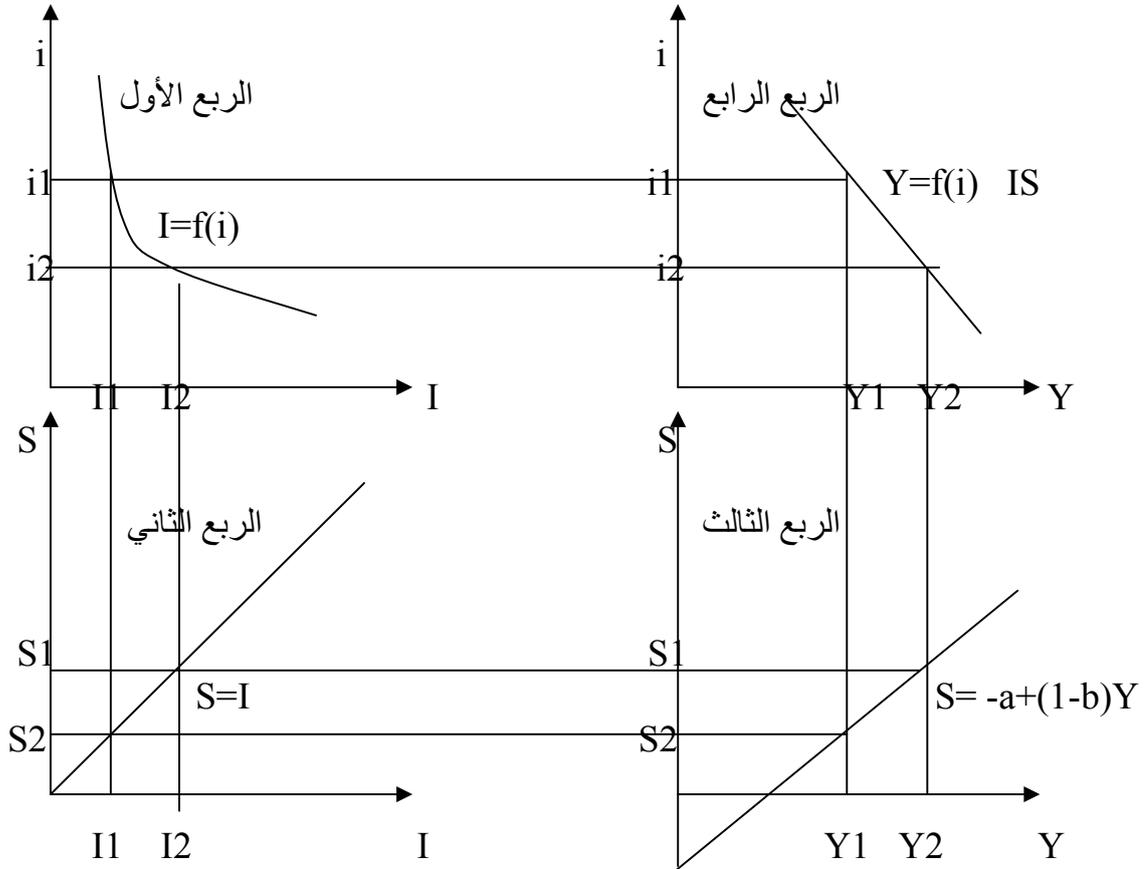
ملاحظة: لقد تم

إفترض أن الضريبة مستقلة عن الدخل أي أن $(T_x=T_{x0})$ وأحيانا كثيرة تكون مرتبطة به أي ضريبة تناسبية وعليه يكون الدخل التوازني في هذه الحالة من أجل نموذج يتكون من أربع قطاعات:

نفس المعطيات السابقة ماعدا $(Tx=Txo+tY)$ وعليه $(Yd=Y+Tr-Txo-tY)$ ومنه الدخل التوازني وتصبح المعادلة (***) كمايلي:

$$Y = \frac{a + bTr - bTx + I_o + G + X - M_o - ki}{1 - b + bt + m}$$

إشتقاق منحنى (IS) بيانيا:



يتوزع الشكل السابق الى أربعة أجزاء:

الربع الأول منحنى الكفاية الحدية للإستثمار، الإستثمار دالة في أسعار الفائدة.

الربع الثاني شرط التوازن الإستثمار المخطط = الإدخار المخطط وأي نقطة تقع على المنصف (45) تحقق التوازن.

الربع الثالث منحنى دالة الإدخار الذي يوضح العلاقة بين مستويات الإدخار وكذا الدخل المقابلة لها.

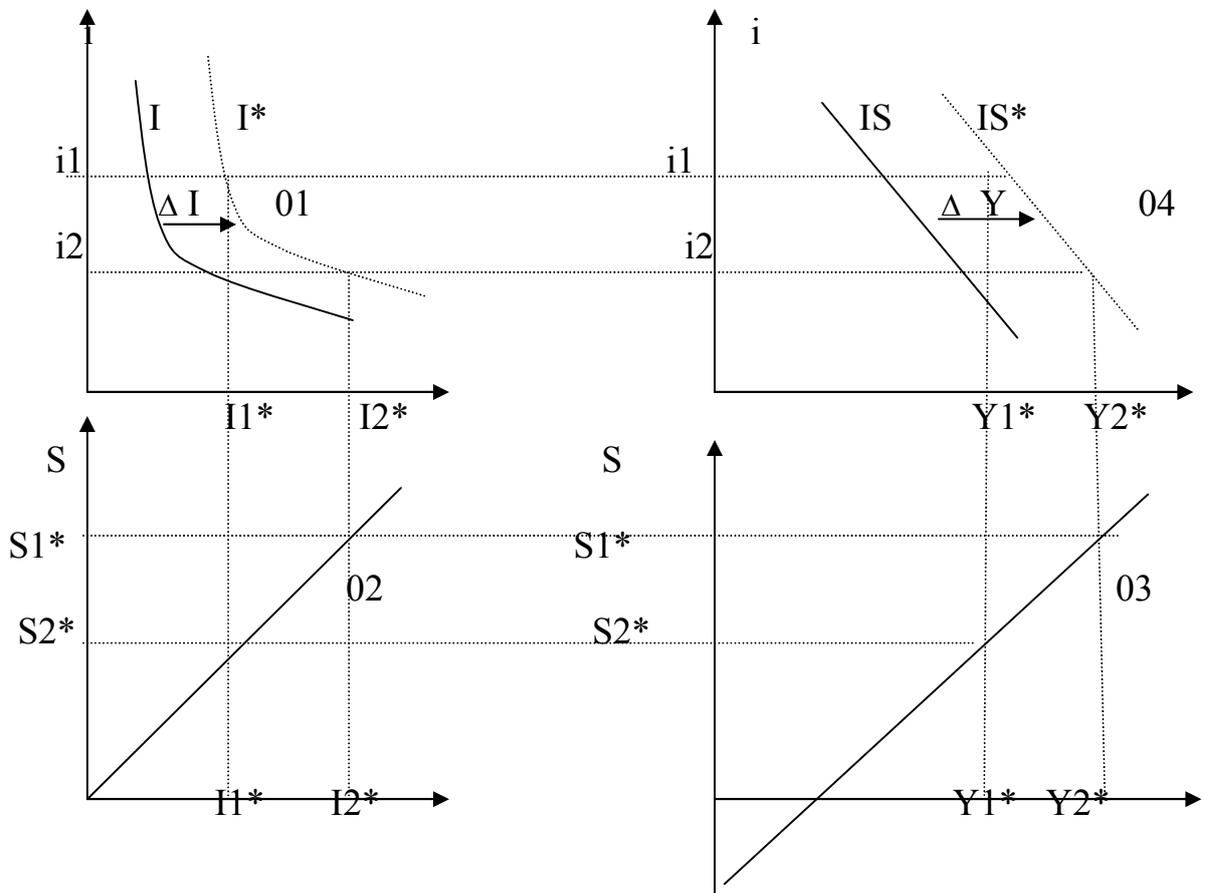
الربع الرابع منحنى (IS) الذي يوضح مختلف التوليفات بين مستويات أسعار الفائدة وبالتالي حجم الدخل المقابلة لها (i_1, Y_1) ، (i_2, Y_2) .

انتقال منحنى (IS)

(ننعي بانتقال منحنى IS اثر ادوات السياسة المالية المطبقة في ظل ثبات اسعار الفائدة).

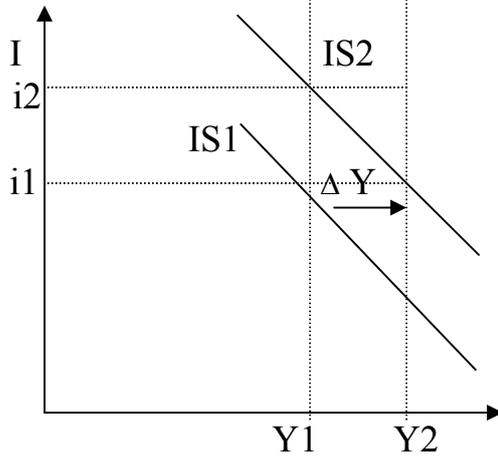
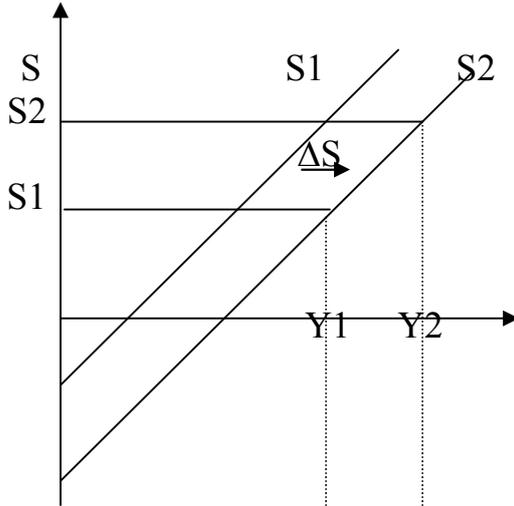
يلاحظ أن منحنى (IS) يربط بشكل مباشر بين دالتي الإدخارات والإستثمارات ، ولذلك أي تغير في إحدى الدالتين يؤدي الى التغير في الوضع التوازني الجديد ، وذلك بانتقال منحنى (IS) يمينا أو شمالا وهذا حسب طبيعة التغير .

بفرض أنه نتيجة ظروف إقتصادية معينة قامت الدولة بتخفيض الضرائب الخاصة بأرباح الشركات ، فهذا يعتبر حافزا مشجعا لزيادة حجم الإستثمارات ، فإذا زادت الإستثمارات فما هي الآثار المترتبة عليها بالنسبة للدخل أي منحنى (IS) وهذا تحت شرط ثبات العوامل الأخرى



إن تخفيض الضرائب أدى إلى إنتقال منحنى الطلب الإستثماري إلى مستويات أعلى (اليمين) بالمقدار (ΔI) محدثاً تغيراً في الدخل بالمقدار $(\Delta Y = Ke \Delta I)$.

- بفرض أن هناك زيادة في الطلب الإستهلاكي نتيجة التسيهات التي قدمتها بعض المؤسسات التجارية، وبالتالي فإن حجم الإستهلاك سيزداد على حساب حجم المدخرات التي ستعرف تراجعاً.



وعليه يلاحظ أن زيادة الطلب الإستهلاكي أدى إلى إنتقال منحنى دالة الإيداع إلى اليسار بالمقدار (ΔC) ومقدار تغير تابع في الدخل $(\Delta Y = Ke \Delta C)$

دراسة ميل (IS): (ننعي بدراسة ميل IS اثر تغيرات اسعار الفائدة على سوق النقد).

- إن العلاقة بين أسعار الفائدة ومستويات الإستثمار ذات الطبيعة المتعاكسة تؤثر بدرجة كبيرة في ميل منحنى (IS) ،وبالتالي دراسة فيما إذا كان التغير في مستوى الدخل نتيجة تغير مستويات أسعار الفائدة يكون كبيرا أم بسيط نسبيا؟هذا يتوقف على:

- ميل-إنحدار- دالة الإستثمار، ودرجة حساسية الإستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة(شدة الإنحدار) ،فكلما كانت مرونة الإستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة منخفضة كلما كان منحنى (IS) نسبيا أكثر إنحدارا ،و تكون التغيرات الموازية في الدخل أيضا بسيطة ،لأن التغير في أسعار الفائدة كبير جدا وبالتالي تراجع الإستثمارات ،ومنه الدخول ،والعكس صحيح يكون منحنى (IS) أقل إنحدارا كلما كانت مرونة الإستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة كبيرة ،وتكون شكل منحنى (IS) رأسي إذا كانت مرونة الإستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة معدومة أي تساوي الصفر.

فلو كان مجتمع به قطاعين حيث:

$$C=10+0.75Y$$

$$I1=150-1000i$$

$$Y=C+I= 10+0.75Y+150-1000i$$

معادلة منحنى IS..... (Y1=640+4000i).

وبفرض أن دالة الإستثمار تغير ميلها كمايلي:

$$I2=70-200i$$

معادلة منحنى IS..... (Y2=320-800i)

يلاحظ من المعادلتين (Y1, Y2) :

أن إنحدار منحنى IS المعادلة (Y1) أقل من إنحدار منحنى IS المعادلة (Y2) لأن الإنحدار

رياضيا ما هو الإ مقلوب معامل سعر الفائدة و عليه نجد أن (1/4000 < 1/800)

- قيمة الميل الحدي للإدخار ،فإنخفاض معلوم في أسعار الفائدة يؤدي الى إرتفاع

الإستثمارات ولكي يتحقق التوازن لابد أن تزداد الإدخارات بنفس المقدار الذي حدث في

الإستثمارات ، فلو أن الميل الحدي للإدخار مرتفع، وعليه الزيادات البسيطة في الدخل تكون كافية لتوليد الزيادة المطلوبة في المدخرات ،والعكس صحيح ففي حالة الميل الحدي للإدخار منخفض و لأجل توليد زيادات المطلوبة في المدخرات لابد أن تكون الزيادات في الدخل أكبر،وعليه يكون منحنى (IS) أشد إنحدارا كلما كان الميل الحدي للإدخار مرتفعا (الميل الحدي للإستهلاك منخفض) ،والعكس صحيح (12).

ملاحظات هامة تتعلق بمنحنى IS:

- ميل منحنى IS سالب مما يدل على أن العلاقة بين سعر الفائدة والدخل عكسية .
- منحنى IS يمكن تفسيره على أنه منحنى الطلب الكلي على السلع والخدمات عند مستويات معينة من أسعار الفائدة.
- إن شكل منحنى IS يعتمد على دالتي الإدخار والإستثمار فلو كان مثلا الإستثمار لا يتمتع بالمرونة الكافية بالنسبة لأسعار الفائدة ،وبالتالي فمرونة منحنى IS بالنسبة لأسعار الفائدة ستكون منخفضة ،ويرجع السبب في ذلك الى أن التغير في سعر الفائدة سيؤدي الى تغير طفيف في حجم الإنفاق الإستثماري وبالتالي تأثر الدخل بحجم محدود أيضا.

الفصل الرابع/ الطلب على النقد :

إنطلاقاً من الوظائف العامة للنقود نستطيع تحديد الأسباب والدوافع التي تجعل الأفراد والمؤسسات يطلبونها في شكلها النقد القانوني أو النقد الكتابي ، وقد اهتمت مختلف التيارات الفكرية الإقتصادية بدراسة هذه الظاهرة وتتبع نتائجها على الإقتصاد القومي ، والآثار المترتبة عنها سواء في حالات الزيادة أو النقصان ونركز التحليل عند كينز.

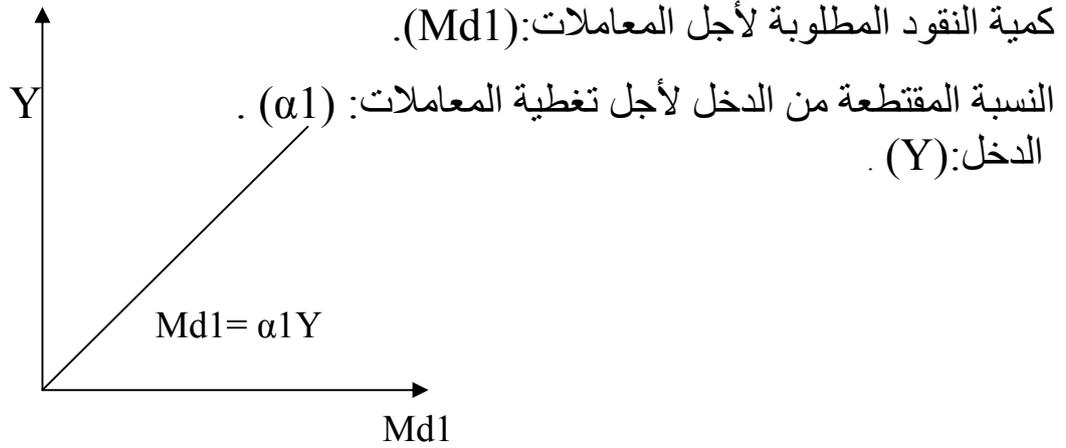
1- الطلب على النقود في النظرية الكينزية :

استناداً الى التحليل الكلاسيكي راح كينز يدرس طبيعة النقود وآثارها موضعاً علاقتها بالنشاط الإقتصادي ، حيث أنه قام بتطوير صياغة كامبردج لتحتوى متغيرات جديدة لم تؤخذ من قبل بعين الإعتبار ، ووضح كينز في نظريته العامة (تفضيل السيولة) ما هي الدوافع التي تجعل الأفراد يرغبون في الإحتفاظ بالأرصدة النقدية سائلة ، ذلك أن النقود هي الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله الى أي سلعة نشأ دون مرور وقت أو بعبارة أخرى هي الأصل الوحيد الذي لا يحتاج الى إسالة وقد حدد كينز ثلاث(03) عوامل رئيسية للتفضيل النقدي للأفراد :

1- دافع المعاملات :

يرى كينز أن الأفراد يحتفظون بجزء من دخولهم في شكل سيولة نقدية وهذا لأداء مختلف المعاملات اليومية الجارية وهذا لتغطية الفترة الزمنية الممتدة بين إستلام الدخل والقيام بالإنفاق ، وبما أن طبيعة المعاملات جارية يومية والدخل لا يتم استلامه إلا مرة واحدة خلال كل شهر بات من الضروري بالنسبة للأفراد والوحدات الإقتصادية الإحتفاظ بجزء من أرصدها النقدية سائلة لحين موعد إستلام دخل جديد وبالتالي :

$$Md1 = \alpha 1 Y$$



وترتبط كمية النقد لأجل المعاملات بعادات الدفع والإنفاق بالنسبة للأفراد والمشاريع على حد سواء، حيث نسمي الفترة التي يتم إستلام فيها الدخل (فترة إستلام)، ونسمي الفترة التي يتم فيها إنفاق الدخل (فترة إنفاق)، كلما كانت الفترتين منتظمتين كانت نسبة الإحتفاظ بالنقود لأجل المعاملات ثابتة ومنتظمة أيضا .

فلنفرض عند بداية كل شهر وبتاريخ (2000/01/01) شخصا (x) يستلم دخله (6000 دج) شهريا وينفقه بانتظام على مدار الشهر بحيث لا يبقى شيئا (أي الدخل أصبح صفرا) عند نهاية الشهر (2000/01/31) وعليه يتراوح الرصيد النقدي المحتفظ به ما بين (6000 و 00) وعليه يكون:

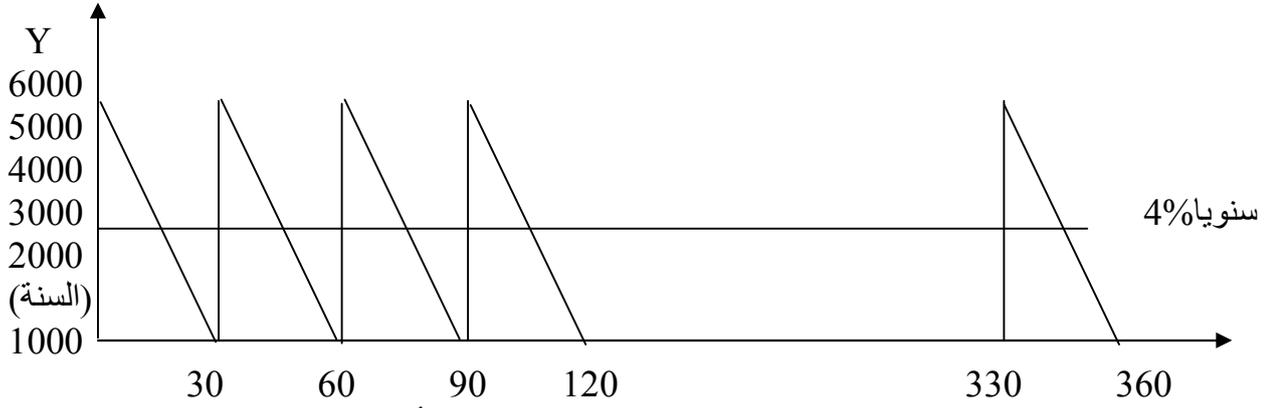
متوسط الرصيد الذي إحتفظ به هذا الشخص (x) هو $3000 = 2 / (00 + 6000)$ دج وهو نصف دخله شهريا.

أما كمية النقد المحتفظ بها خلال العام :

$$72000 = 12 \times 6000 \text{ دج (دخله السنوي).}$$

نسبة الدخل المحتفظ بها سنويا لأجل أداء المعاملات: $0.04 = 72000 / 3000$ أي 04%.

ونقول إن هذا الفرد يحتفظ بنصف دخله (2/1) شهريا أو بنسبة (04%) سنويا لأجل أداء المعاملات.



ولنفرض الآن هناك عملية تداخل بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال :

حيث تعتبر دخول قطاع العائلات الأجور التي يتلقاها من قطاع الأعمال .

حيث تعتبر إيرادات قطاع الأعمال الإنفاق الذي يقوم به قطاع العائلات .

وبفرض أن فترة الدفع بالنسبة للقطاعين هي 30 يوما .

وعليه يكون رصيد قطاع العائلات في بداية الشهر عند أقصى مستوى له وهو 6000 دج ثم

مع مرور الوقت يبدأ بالتراجع حتى يصير صفرا في نهاية الشهر .

و يكون رصيد قطاع الأعمال في بداية الشهر عند أدنى مستوى له وهو 00 (صفرا) ثم مع

مرور الوقت يبدأ بالزيادة نتيجة إنفاق العائلات حتى يصير في نهاية الشهر عند أقصى حد له

وهو 6000 دج.

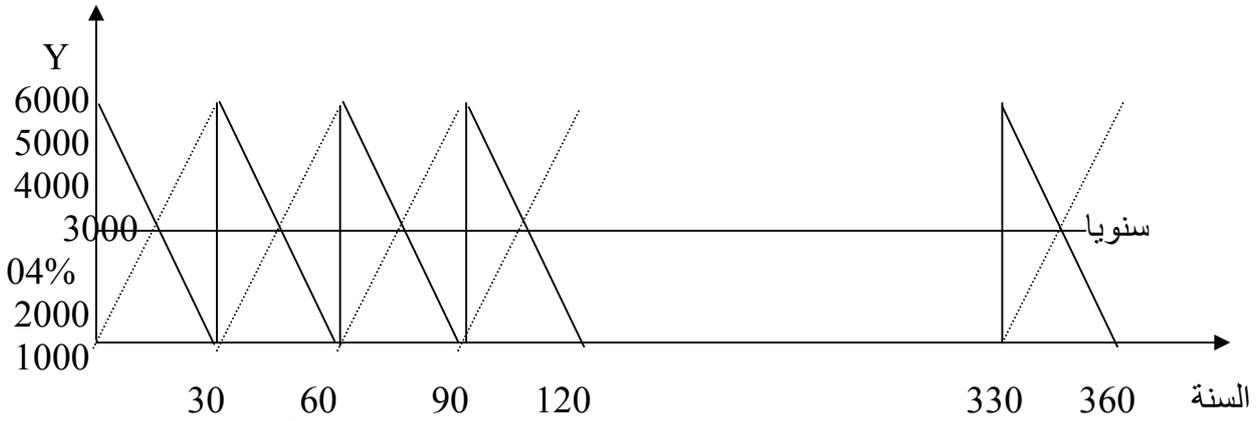
ومنه يلاحظ أن متوسط كمية النقد المحتفظ بها شهريا لدى كل قطاع هي (3000 دج) وعليه

للقطاعين (6000).

وتكون خلال العام (12 فترة دفع) لإجمالي المعاملات هي ($72000 = 6000 \times 12$) أما

القيمة الكلية للمعاملات فهي : ($144000 = 2 \times 72000$).

ومنه نسبة النقد المطلوبة سنويا لأجل المعاملات : ($0.04 = 144000/6000$ أي 4%).

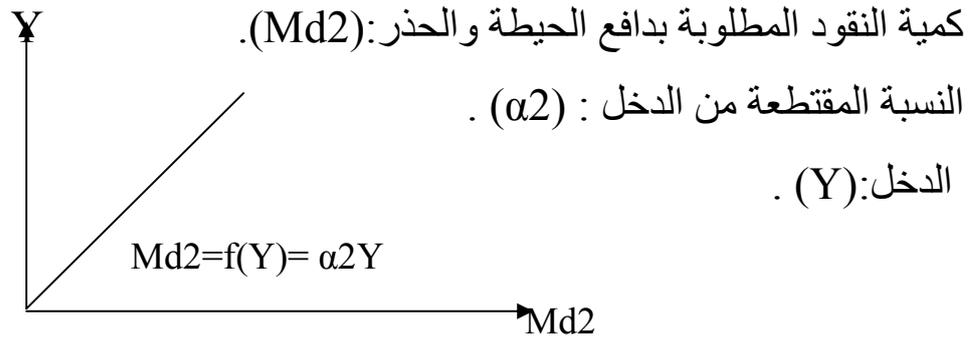


الخط المستمر يمثل قطاع العائلات ، والخط المتقطع يمثل قطاع الأعمال .
ومنه نقول أن النشاط الإقتصادي لا يحتاج الى أكثر من 6000 دج لإنجاز ما قيمته
144000 دج من المعاملات النقدية خلال العام (النقود العاملة) وهذا ما يعرف بسرعة تداول
الوحدة النقدية التي ترتبط بعوامل عدة لانتظامها ، وأداء أكثر فعالية كعادات الدفع ، مدى
تطور الجهاز المصرفي ، الحالة الصحية للإقتصاد....

2- دافع الحيطة :

يحتفظ الأفراد بجزء من دخولهم بدافع الحيطة والحذر وإستعدادا للحالات الطارئة التي لم
تكن في الحسبان وهذا حسب توقعات الأفراد والمشاريع كعدم إستقرار الدخل أو تأخر عملية
الدفع كما تحددده أيضا العوامل النفسية ودرجات التفاؤل والتشاؤم معا .

$$Md2 = f(Y) = \alpha_2 Y$$



ويمكن أن نجمل الدافعين السابقين (المعاملات+الحيطة) للطلب على النقد في دافع واحد
كمايلي :

$$\alpha = \alpha_1 + \alpha_2 , \quad MD1 = Md1 + Md2 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = \alpha Y$$

كمية النقود المطلوبة بدافع (المعاملات+الحيطة): (MD1).

النسبة المقتطعة من الدخل : (α) .

الدخل: (Y) .

3- طلب النقود بدافع المضاربة :

إن طلب النقود بدافع المضاربة يأتي من كون هذه الأخيرة مخزن للقيمة ،ولكن الأكد ليست النقود المخزن الوحيد للقيمة بل هناك بعض الأدوات لها نفس الوظيفة وتقترب بصورة كبيرة من خصائص النقود ألا وهي السندات .

وتعرف السندات على أنها عبارة عن عقد يلزم الجهة التي أصدرته – مؤسسات ، حكومة...- والذي تتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين دوريا كفايدة طوال فترة حياة السند على أن الحق لحامل السند إسترداد القيمة الاسمية عند الاستحقاق .

وقد قام كينز بدراسة الطلب على النقود بدافع المضاربة من خلال المقارنة بين النقود والسندات ،حيث أن الفرد لما يقتني السندات فإنه بذلك يتخلى عن درجة من السيولة وجزء من الإستهلاك الأنى مقابل حصوله على دخل يدره السند (سعر فائدة) ،وعليه فإن الفرد سيفاضل بين الربح الذي يعود عليه من جراء شراء السند أو احتفاظه بنقوده في شكل سيولة وهذا إنطلاقا من خصائص التالية للسند:

- القيمة الاسمية للسند (V) وهي قيمة ثابتة يحملها السند حال إصداره .
 - السعر السوقي للسند (P) وهو سعر السند الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق .
 - سعر الفائدة الاسمي للسند (r) وهي نسبة ثابتة من القيمة الاسمية للسند تمثل الدخل –العائد- الذي يدره السند.
 - سعر الفائدة السوقي للسند (i) وهو عبارة عن معدل عرضة لتقلبات السوق.
- وعيه تحدد قيمة السند بالعلاقة التالية :

$$P = \frac{Vr}{i}$$

وعليه يلاحظ من العلاقة السابقة أن محددات سعر السند السوقى هي معدلات أسعار الفائدة السوقية ذاك أن (V,r) ثابتتين .

فمثلا إذا كانت $(V=300\$, r=8\%)$.

-الحالة الأولى : $i = 8\%$

$$P=Vr/i$$

$$P = 300 (0.08/0.08) =300$$

ففي هذه الحالة إن السعر السوقى للسند يعادل القيمة الاسمية للسند وبالتالي الاحتفاظ بالنقود أو تحويلها الى سندات سيات .

- الحالة الثانية: بفرض إرتفاع أسعار الفائدة السوقية الى $i = 16\%$

$$P=Vr/i$$

$$P = 300(0.08/0.16) =150$$

وهذا يعني أنه بإرتفاع معدلات أسعار الفائدة السوقية إنخفض السعر السوقى للسند ،وبالتالى فإنه لأجل تحقيق معدل فائدة يعادل معدل السند يكفي إستثمار $150\$$ ونقول أن السندات خسرت نصف قيمتها ،وبالتالى السلوك المتوقع هو إقدام الأفراد على شراء السندات لانخفاض أسعارها .

- الحالة الثانية: بفرض إنخفاض أسعار الفائدة السوقية الى $i = 4\%$

$$P=Vr/i$$

$$P = 300(0.08/0.04) =600$$

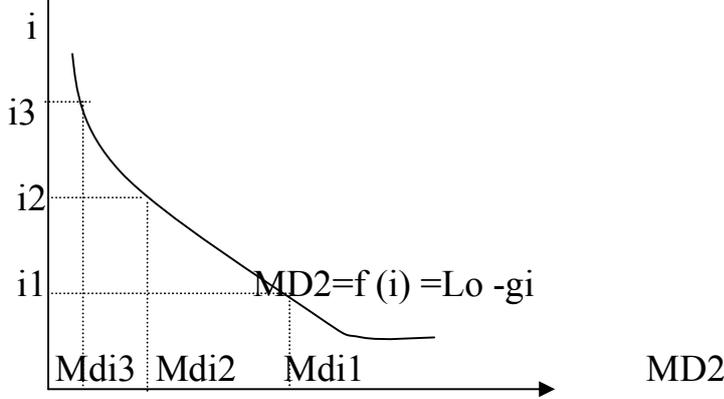
وهذا يعني أن إنخفاض معدلات أسعار الفائدة يؤدي الى إرتفاع السعر السوقى للسندات ،وبالتالى فإنه لأجل تحقيق عائد مقداره (8%) الذى يحمله السند حال إصداره ، لا بد من إستثمار ما مقداره $600\$$ والسلوك المتوقع للأفراد في هذه الحالة هو التخلي عن السندات والتحول للنقود .

وعليه العلاقة بين كميات النقد للمضاربة وأسعار الفائدة علاقة عكسية، وألتي عبر عنها بما يلي :

$$MD2 = L_0 - gi$$

حيث تمثل MD2 كمية النقد لأجل المضاربة.

L_0 كمية النقد للمضاربة لما $(g=0)$ ، مقدار ثابت معلوم. i سعر الفائدة.



وحسب التحليل الكنزي فإن تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقدي يزداد كلما إنخفض سعر الفائدة أي إرتفاع أسعار السندات .

- لما يكون معدل سعر الفائدة في المستوى $(i3)$ فإن كمية النقد السائلة تعادل $(Mdi3)$ أي تحول الأفراد الى شراء السندات وهذا لانخفاض أسعارها .

- وبانخفاض سعر الفائدة الى مستوى $(i2)$ تبدأ أسعار السندات في الإرتفاع وبالتالي يقدم المضاربون على بيع بعض السندات تحقيقا لأرباح تمثل الفرق بين سعري الشراء عند مستوى $(i3)$ والبيع عند مستوى $(i2)$.

- وعند المستوى $(i1)$ تكون أسعار السندات قد بلغت أقصى حدا لها وبالتالي سيحاول الأفراد الإحتفاظ بالأرصدة في شكل نقودا سائلة، لأن شراء السندات عند هذا المستوى يعتبر مخاطرة على درجة كبيرة من الخطورة، لأنه لا يمكن لأسعار الفائدة أن تنخفض دون هذا المستوى، ولذلك يسود اعتقادا لدى المضاربين بأنها عند هذا المستوى ستميل الى الإرتفاع من جديد مما يدفع أسعارها الى الإنخفاض وعند أدنى مستوى تبلغه أسعار الفائدة يصبح الطلب على السيولة النقدية لانهائي المرونة، بمعنى أنه يسود سلوكا لدى المضاربين حيث يمتنعون عن شراء السندات و التفضيل المطلق للنقد في شكل سيولة، هذه الحالة يطلق عليها كينز مصيدة- فخ- السيولة وهي عبارة عن المدى الذي يصبح فيه الطلب على النقود خطأ

أفقيا ورياضيا يكون الحد الأدنى لمعدل سعر الفائدة (i) خط مقارب لدالة الطلب على النقود لأجل المضاربة ، وهو أيضا من الناحية السلوكية الحد الذي يرفض الأفراد توظيف أرصدتهم النقدية عنده .

عند هذا الوضع المضاربين سيحتفظون بأي كمية تقع في حوزتهم في شكل سائل دون شراء السندات ، لأن تكلفة الإحتفاظ بالنقد سائلة تكون أقل نسبيا من شراء سندات مرتفعة الثمن وتكون مستقبلا أسعارها عرضة للانخفاض لا محالة .

4-الطلب الكلي للأرصدة النقدية :

يتضح من التحليل السابق أن الطلب على النقود لدى كينز يكون (للاحتياط والمعاملات ويعتمدان على الدخل والذين يتم تجميعهما في دالة واحدة هي المعاملات) أو يكون لأجل المضاربة ويتعلق اساسا بمعدلات أسعار الفائدة ، ودالة الطلب على النقود الكلية والتي عادة ما يطلق عليها دالة التفضيل النقدي ما هي إلا مجرد تجميع لدالتي الطلب على النقد (للمعاملات والمضاربة)

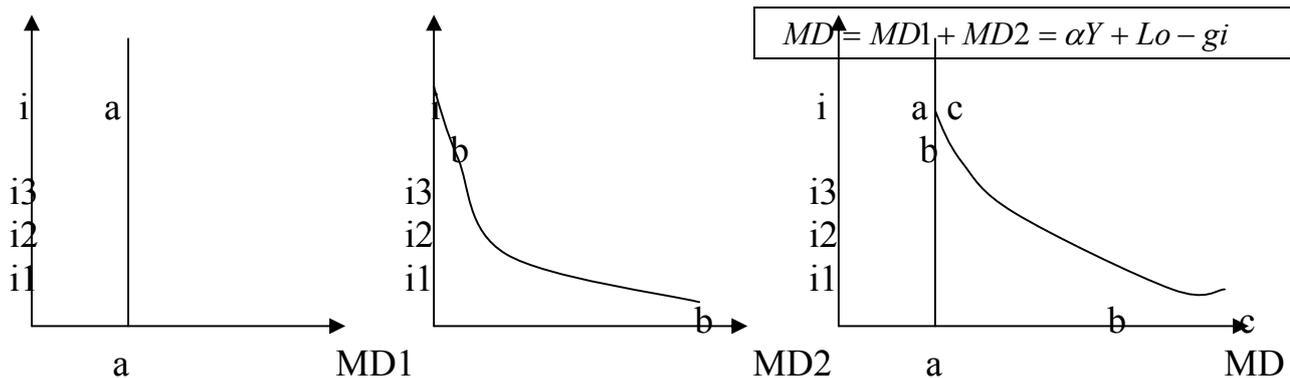
$$MD = MD1 + MD2$$

دالة الطلب على النقد $MD1 = Md1 + Md2 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = Y(\alpha_1 + \alpha_2) = \alpha Y$ لأجل المعاملات الكلية.

$Md1 = \alpha_1 Y$ الطلب على النقد لأجل المعاملات ، $Md2 = \alpha_2 Y$ دالة الطلب على النقد لأجل الإحتياط.

$MD2 = Lo - gi$ دالة الطلب على النقد لأجل المضاربة .

ومنه دالة الطلب الكلية على النقود :



Mo

يوضح الشكل أعلاه منحنى الطلب الكلي (cc) على النقود، إن تجميع المنحنى ($aa+bb=cc$) حيث يلاحظ أنه عند مستويات عالية لسعر الفائدة يكون منحنى الطلب الكلي غير مرن، ذلك أنه في هذا الجزء يصبح يمثل الطلب على النقد لأجل المعاملات، وبالتالي لا يعتبر سعر الفائدة مؤثر على تداول النقد في هذه المنطقة، ومنه فإن Mo هي القدر الذي يطلبه المجتمع من النقد لأجل المعاملات و فقط لأن الطلب على النقد لأجل المضاربة صفرا .

وكلما إنخفض سعر الفائدة السائد في السوق كلما إزدادت الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة الى أن يصل مستوى سعر الفائدة الى الحد الذي لا يمكن أن ينخفض دونه ونكون في هذه الحالة بصدد مصيدة السيولة، وهذا لاعتقاد الأفراد أن ذلك هو أدنى حد لسعر الفائدة ممكن أن يبلغه السوق وبالتالي سيحتفظ الأفراد بأي كمية من النقود في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون إستخدام جزء منها في شراء السندات .

الفصل الخامس/ توازن سوق النقد- منحنى LM :-

يتحقق التوازن في سوق النقد عند تساوي العرض والطلب على النقود ($M_s=MD$)، حيث يتحدد العرض بقوى خارجية عن النموذج تتمثل في سلطة البنك المركزي ولذلك يعتبر ثابتا ($M_s=M_0$).

أما الطلب على النقود (MD) فيتحدد بكل من (Y,i) وعليه إنطلاقا من مختلف مستويات أسعار الفائدة السائدة ستتحدد المستويات المقابلة لها من الدخل الذي يحقق التوازن، ومنه فعملية التوازن توضح مختلف التوليفات من (Y,i) المقابلة لكميات من النقد المطلوبة للمضاربة من جهة والمعاملات من جهة ثانية.

فعند أي مستوى من سعر الفائدة (i) وإستنادا الى معروض نقدي ($M_s=M_0$) ثابت تتحدد بالجهة المقابلة مستوى (Y) الذي يحقق شرط التوازن، المنحنى الذي يربط بين مستويات أسعار الفائدة ومستويات الدخل يعرف بمنحنى (LM).

تحديد التوازن جبريا :

إذا فهذا المنحنى يدرس العلاقة بين (i, Y)، وفق المعادلات السائدة نجد أن:

$$M_s=MD$$

$$M_s=M_0 \text{ المعروض النقدي ثابت}$$

$$MD=MD_1+MD_2$$

$$MD_1=Md_1+Md_2$$

$$Md_1= \alpha_1 Y$$

$$Md_2= \alpha_2 Y$$

$$MD_1= \alpha_1 Y+ \alpha_2 Y= (\alpha_1 + \alpha_2) Y= \alpha Y, \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

$$MD_2= L_0 - gi$$

$$MD=MD_1+MD_2= \alpha Y+ L_0 - gi$$

حساب الدخل التوازني :

$$\text{المعادلة (1)} \dots\dots\dots \text{MD} = \alpha Y + L_0 - g_i$$

$$\text{المعادلة (2)} \dots\dots\dots \text{Ms} = \text{MD} \dots\dots\dots \text{، و عليه يكون :}$$

$$\text{Ms} = \alpha Y + L_0 - g_i$$

$$\text{المعادلة (***)} \dots\dots\dots \boxed{Y = \frac{(Ms + g_i - L_0)}{\alpha}} \text{ لصيغة الحرفية للدخل التوازني في سوق}$$

النقد .

ملاحظات : عامة

- المعادلة (***) تحدد علاقة طردية بين (Y,i).
- المعادلة (***) تشمل مجهولين إذا عرف أحدهما عرف الآخر (Y,i).
- اشتقاق مضاعف المعروض النقدي - يكفي أن نشق (Y) بالنسبة (Ms) من المعادلة (***) و عليه يكون

$$\text{المضاعف يحدد مقدار التغير في الدخل المصاحب لتغيرت كمية النقد} \quad \boxed{\frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{1}{\alpha}}$$

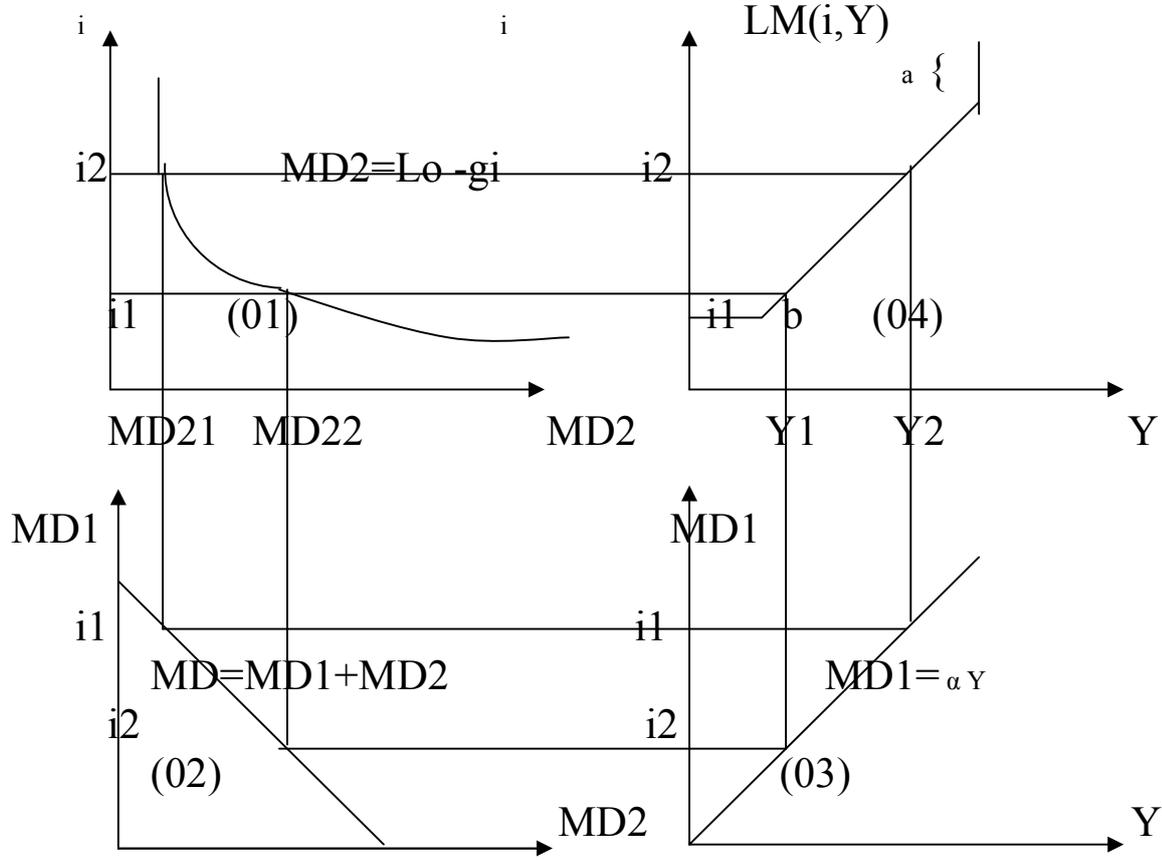
المعروضة .

تحديد التوازن بيانيا :

إستنادا الى معادلات التوازنية التي تحكم سوق النقد والربط فيما بينها في شكل منحنيات بيانية يمكن إستنتاج المنحنى البياني الذي يحدد مختلف المستويات للدخل (Y) المقابلة لمختلف مستويات أسعار الفائدة (i)، وبنفس الطريقة التي تم بها رسم المنحنى (IS) يتم اشتقاق منحنى (LM)، حيث النقود تطلب لأجل :

- المضاربة.
- المعاملات والاحتياط.
- وإستنادا الى مختلف العلاقات التي تربط بين :
- كمية النقد وسعر الفائدة من جهة.
- كمية النقد لأجل المعاملات والدخل من جهة ثانية .

- توزع كمية النقد المعروضة بين (MD1,MD2) من جهة ثالثة .
وبدمج هذه البيانات فيما بينها يمكن إستنتاج منحنى (LM) كما يلي:



- **يشير المنحنى (01)** الى منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة وهو ذو ميل سالب ، لأن العلاقة بين كمية النقد وأسعار الفائدة عكسية .
- **يشير المنحنى (02)** الى منحنى التوازن بين كمية النقد لأجل المضاربة وكمية النقد لأجل المعاملات ، وكذا الطريقة التي يتوزع بها المعروض النقدي في إطار هيكل الإقتصاد الوطني .
- **يشير المنحنى (03)** الى منحنى الطلب على النقود لأجل المعاملات ميله موجب .

- المنحنى (01) فعند مستوى من سعر الفائدة (i_2) يتحدد لنا حجما من النقد لأجل المضاربة (MD_2) وبعملية الإسقاط على المنحنى (02) الذي يتوزع من خلاله المعروض

النقدي بين المعاملات والمضاربة نستطيع تحديد الجزء المتبقي لتغطية المعاملات ، وبالإسقاط على المنحنى (03) الذي يحدد العلاقة بين الدخل وكمية النقد لأجل المعاملات نستطيع تحديد مقدار الدخل المقابل لكمية النقد لأجل المعاملات ، ومنه في المنحنى (04) تتحدد لنا التوليفة الأولى التي تربط بين مستوى سعر الفائدة (i1) والدخل المقابل لها (Y1) . ونفس الشيء من أجل تحديد التوليفة الثانية (i2, Y2)

دراسة ميل (LM) : (ننعي بدراسة ميل LM اثر تغيرات اسعار الفائدة على سوق النقد).

- ميل منحنى (LM) موجب ، لأن زيادة الدخل الحقيقي ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات (إنخفاض كمية النقد لأجل المضاربة) .

- ميل منحنى (LM) يعتمد على شكل كل من (MD1, MD2) لذلك يتحدد بالعلاقة بين (i, Y) .

لدينا الصيغة الحرفية للدخل التوازن في سوق النقد ($Y = (Ms + gi - Lo) / \alpha$).....(1)

ومن المعادلة (1) نستنتج سعر الفائدة التوازن كمايلي :

$$i = \frac{(\alpha Y - Ms + Lo)}{g}$$

ميل (LM) هو عبارة عن التغير في سعر الفائدة منسوبا الى التغير في الدخل ، أي مشتقة سعر الفائدة (i) بالنسبة للدخل (Y)، ويعبر عنه رياضيا :

$$\frac{\Delta i}{\Delta Y} = \frac{\alpha}{g}$$

وعليه المحددة الرئيسية للميل هي :

- α تحدد طبيعة العلاقة بين الدخل وكمية النقد لأجل المعاملات (علاقة طردية)
- g معامل سعر الفائدة يحدد طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة وكمية النقد لأجل المضاربة (علاقة عكسية)
- المنطقة (a) يلاحظ في هذه المنطقة مهما تغيرت مستويات أسعار الفائدة مستوى الدخل المقابل لها يبقى ثابت، ولذلك يأخذ المنحنى شكل عمودي (رأسي) موازي لمحور أسعار الفائدة ، وفي المنطقة تكون مستويات أسعار الفائدة عالية جدا

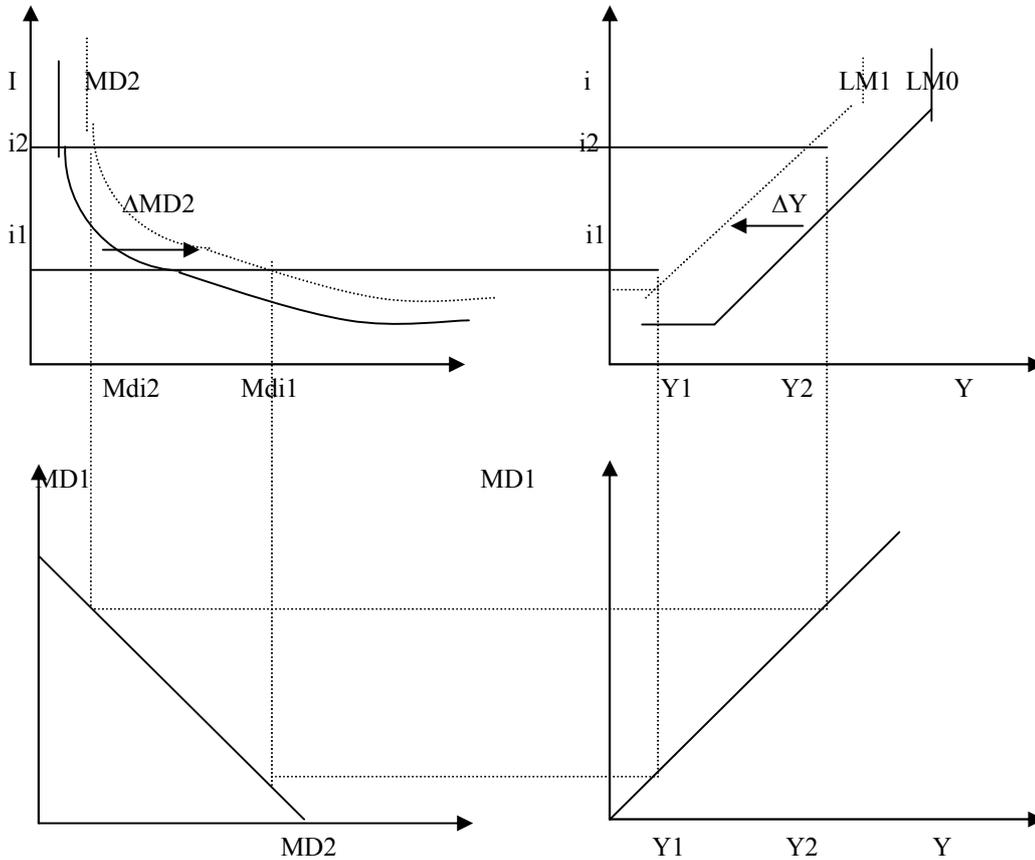
مما يجعل الطلب على النقود لأجل المضاربة يتراجع الى أدنى حد له – إن لم ينعدم – وبالتالي تكون ($g=0$)، وعليه فالنقود في هذه المنطقة تطلب للمعاملات فقط (أي وسيط في التبادل) وهذا ما يتفق مع الفكر الكلاسيكي ولذلك تعرف هذه المنطقة بالمنطقة الكلاسيكية .

- المنطقة (b) يلاحظ أن الطلب على النقود لأجل المضاربة حساس جدا لتغير معدلات أسعار الفائدة، أي عند مستويات منخفضة من أسعار الفائدة يزداد إقبال المضاربين عن التخلي على السندات والعمل على التحول الى السيولة النقدية، فإذا استمرت أسعار الفائدة في الإنخفاض إتجهت أسعار السندات الى الإرتفاع الى الحد الذي يسود فيه إنطباعا عاما لدى المضاربين بأن أسعار الفائدة قد بلغت مستويات لن تنخفض بعد ذلك دونها فيعمل الجميع على طلب السيولة، فعند سيادة هذا الشعور يقول كينز لقد وقع المضاربين في مصيدة السيولة .

- أما المنطقة المحصورة بين المجالين (a) و (b) فهي عرضة للتقلبات حسب الحالة النفسية للمضاربين ودرجات التفاؤل أو التشاؤم لديهم ناهيك على مستويات أسعار الفائدة، فكلما مالت أسعار الفائدة للإرتفاع اتجه المضاربين الى التخلي أكثر عن السيولة لصالح السندات وبالتالي نقرب من المنطقة الكلاسيكية، وفي حالة إتجاه أسعار الفائدة الى التراجع تحول المضاربين الى الطلب على السيولة أكثر وبالتالي نقرب أكثر من المنطقة الكنزية (مصيدة السيولة).

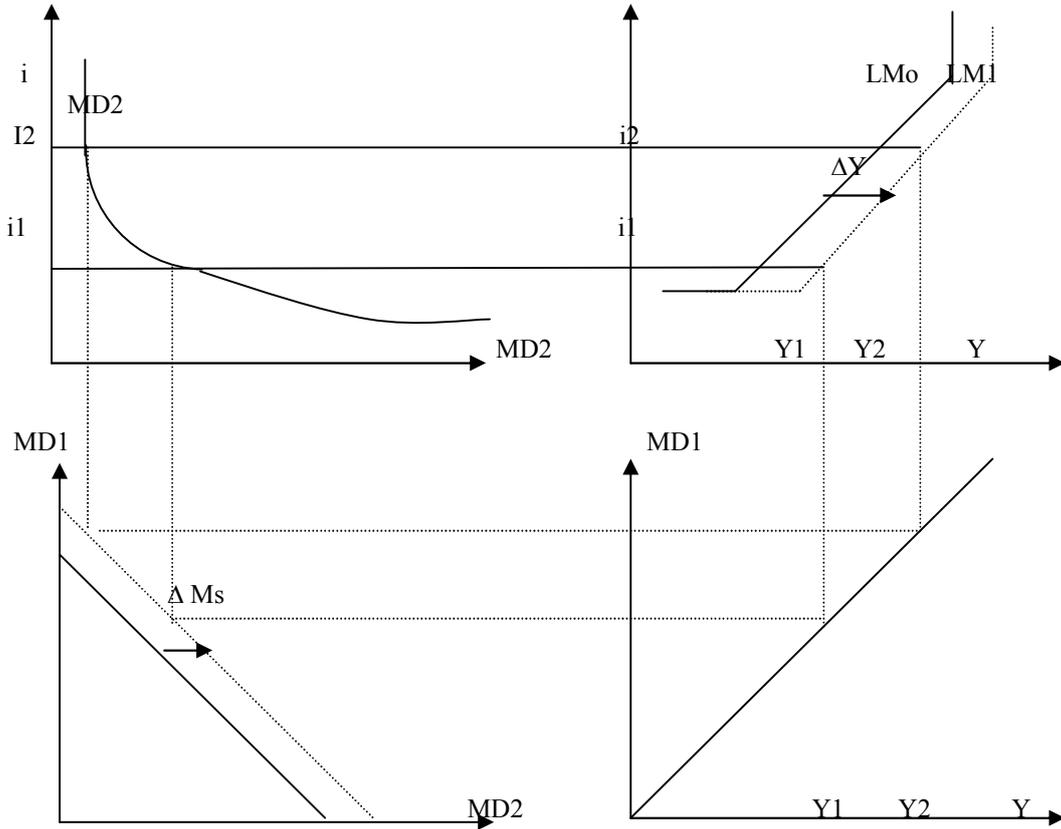
إنتقال منحني (LM) (ننعي بانتقال منحنى LM اثرادوات السياسة النقدية المطبقة في ظل ثبات اسعار الفائدة).

يقصد بإنتقال منحنى (LM) التغيرات التي يعرفها هذا الأخير نتيجة التغيرات التي تطرأ على إحدى طرفي معادلة التوازن، أي إذا حدث وإن تغير المعروض النقدي أو الطلب على النقد سواء للمعاملات أو للمضاربة ما هي الآثار المترتبة على المنحنى، وبالتالي فإن دراسة إنتقال المنحنى تعتبر أداة موجهة للسياسة النقدية من خلال التأثير سواء في جانب العرض أو الطلب وهذا حسب الظروف الإقتصادية .



* إن زيادة مستويات الطلب على النقد لأجل المضاربة جعل مستويات الدخل المقابلة لها تتراجع وهذا يظهر جليا في إنتقال منحنى (LM) الى اليسار ، حيث نحن نعلم أن المعروض النقدي ثابت وبالتالي أي زيادة في الطلب على النقد لأجل المضاربة فلا بد وأن يتم تغطيتها أي اقتطاعها من الجزء المخصص للمعاملات ، وبالتالي تراجع كمية النقد الموجهة لتحريك

النشاط الإقتصادي في جانبه الحقيقي (سلع وخدمات) مما يسبب تراجع في الطلب الذي بدوره يؤثر على مستويات الدخل فتراجع (بمقدار الزيادة الحاصلة في كمية النقد لأجل المضاربة مضروبة في قيمة المضاعف)، أي أن $(\Delta Y = Ke \Delta MD2)$.



أن زيادة المعروض النقدي يؤدي بدوره الى تراجع مستويات أسعار الفائدة مما يدفع بأسعار السندات الى الإرتفاع وهذا ما يغري المضاربين للتخلي عليها، مما يقلل كمية النقد الموجهة للمضاربة وزيادة تلك الموجهة للمعاملات مما يدفع بمستويات الدخل الى معدلات أعلى وهذا ما يفسر إنتقال منحنى (LM) الى اليمين (بمقدار الزيادة الحاصلة في المعروض النقدي جداء المضاعف)، أي أن $(\Delta Y = ke \Delta Ms)$.

الفصل السادس/ توازن التوازنين -منحنى IS LM:-

لقد سبق وأن أشرنا سابقا بأن التوازن في سوق السلع والخدمات يتم من خلال تحديد مستويات توازنية من أسعار الفائدة التي تقابلها حجوم من الدخل التوازنية تعرف بمنحنى (IS) من جهة، ويتحقق التوازن في سوق النقد إنطلاقا من أسعار فائدة توازنية محددة للدخول التوازنية المقابلة لها تعرف بمنحنى (LM).

إن عملية التوازن الأحادية على مستوى كل سوق ليست بالضرورة هي التوازن الأمثل للإقتصاد بصورة عامة، لذلك قد يتحقق التوازن في أحد السوقين دون الآخر، أي أن مستويات أسعار الفائدة والدخل السائنتين في سوق السلع والخدمات ليست هي نفسها السائدة في سوق النقد.

وعليه لابد من التوازن الآني (المتواقت) الحاصل في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد أي أن مستويات الدخل وسعر الفائدة التوازنية السائدة في سوق السلع والخدمات هي نفسها التي تحكم سوق النقد يسمى هذا التوازن توازن الوازنيين (ISLM) الذي يعطي نموذجا موحدًا لهيكل النشاط الإقتصادي في شقيه المالي والنقدي، والذي يبين الكيفية التي يتم بها الربط بين الأجزاء الحقيقية (IS) والأجزاء النقدية (LM) بواسطة سعر الفائدة (i) الذي يحدد الدخل التوازن الآني في السوقين (Y) (13).

ومما ينبغي الإشارة إليه فإنه رغم وجود عدة مستويات توازنية (كل النقاط التي تقع على منحنى IS- أو التي تقع على منحنى LM- في كل سوق على حدى هي توازنية)، إلا أنه في إطار التوازن الآني (توازن التوازنين) لا يوجد سوى مستوى واحد ووحيد فقط من سعر فائدة ودخل (i, Y) الذي يحقق التوازن الآني في كلا السوقين معا في نفس الوقت.

1- تحديد التوازن جبريا :

لإيجاد التوازن جبريا لابد من تحديد المعادلات الفاعلة على مستوى كل سوق :

• التوازن في سوق السلع والخدمات (IS):

بفرض نموذج يتكون ما أربع قطاعات كمايلي:

$$Y = C + I + G + X - M \quad \text{المعادلة (1).....}$$

$$C = a + bY_d, I = I_0 + rY - k_i, M = M_0 + mY, T_x = T_{x0} + tY, T_r = T_{r0}, Y_d = Y + T_{r0} - T_{x0} - tY$$

نعوض في المعادلة (1) فيكون مايلي:

$$Y = a + b(Y + T_{r0} - T_{x0} - tY) + I_0 + rY - k_i + G + X - M_0 - mY \dots (2) \text{ المعادلة}$$

إيجاد الصيغة الحرفية للدخل التوازن في سوق (IS):

من المعادلة (2) نجد أن:

$$Y = \frac{a + bT_{r0} - bT_{x0} + I_0 + G + X - M_0 - k_i}{1 - b + bt + m - r} \dots \text{معادلة الصيغة الحرفية للدخل التوازني.....}$$

إيجاد الصيغة الحرفية لسعر الفائدة التوازن في سوق (IS):

إنطلاقاً من المعادلة (2) نجد أن:

الصيغة الحرفية لسعر الفائدة

$$i = \frac{[(a + bT_{r0} - bT_{x0} + I_0 + G + X - M_0) - Y(1 - b + bt + m - r)]}{k} \dots \text{التوازني.....}$$

• **التوازن في سوق النقود (LM):**

$$M_s = M_D$$

$M_s = M_0$ المعروض النقدي ثابت

$$M_D = M_{D1} + M_{D2}$$

$$M_{D1} = M_{d1} + M_{d2}$$

$$M_{d1} = \alpha_1 Y$$

$$M_{d2} = \alpha_2 Y$$

$$M_{D1} = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = (\alpha_1 + \alpha_2) Y = \alpha Y, \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

$$M_{D2} = L_0 - g_i$$

$$M_D = M_{D1} + M_{D2} = \alpha Y + L_0 - g_i$$

حساب الدخل التوازن لـ: (LM):

$$MD = \alpha Y + Lo - gi \dots \dots \dots (1) \text{المعادلة}$$

$$Ms = MD \dots \dots \dots (2) \text{المعادلة}$$

وعليه يكون :

$$Ms = \alpha Y + Lo - gi$$

$$Y = \frac{Ms + gi - Lo}{\alpha} \dots \dots \dots \text{المعادلة الصيغة الحرفية للدخل التوازن}$$

حساب سعر الفائدة التوازن لـ: (LM)

$$i = \frac{\alpha Y + Lo - Ms}{g} \dots \dots \dots \text{معادلة الصيغة الحرفية لسعر الفائدة التوازن}$$

وعليه يكون لدينا كخلاصة مايلي:

التعيين	سوق السلع والخدمات (IS)	سوق النقد (LM)
سعر الفائدة (i)	$i = \frac{[(a + bTro - bTxo + Io + G + X - Mo) - Y(1 - b + bt + m - r)]}{k}$	$i = \frac{\alpha Y + Lo - Ms}{g}$
الدخل (Y)	$Y = \frac{a + bTro - bTxo + Io + G + X - Mo - ki}{1 - b + bt + m - r}$	$Y = \frac{Ms + gi - Lo}{\alpha}$

إيجاد التوازن الأني (توازن التوازنين) في سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM):

• **إيجاد الدخل التوازن (Y) لـ: (ISLM)**

إن الدخل التوازن في كلا السوقين معا هو ذلك الدخل الذي يسود فيهما معا في آن واحد، أي

الدخل السائد في (IS) هو نفسه الذي يسود في (LM) ومنه:

وإنطلاقا من معادلتني سعر الفائدة السائدة في كلا السوقين وبمساواتهما نحصل على الدخل

التوازن:

$$iIS = iLM$$

$$[(a + bTro - bTxo + Io + G + X - Mo) - Y(1 - b - r + bt + m)] / k = (\alpha Y + Lo - Ms) / g$$

$$g[(a + bTro - bTxo + Io + G + X - Mo) - Yg(1 - b - r + bt + m)] = k(\alpha Y + Lo - Ms)$$

$$k\alpha Y + Yg(1-b-r+bt+m) = g(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo) - k(Lo-Ms)$$

$$Y[g(1-b-r+bt+m)+k\alpha] = g(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo) - k(Lo-Ms)$$

الصيغة الحرفية لدخل توازن

$$Y = \frac{[g(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo) - k(Lo-Ms)]}{g(1-b+bt+m-r) + k\alpha}$$

التوازنين (ISLM)

وبنفس الطريقة يتم إيجاد سعر الفائدة التوازن ، وذلك بمساواة الدخل لـ: (IS) بالدخل السائد في (LM) فنجد:

$$(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo-ki)/(1-b-r+bt+m) = (Ms+gi -Lo) / \alpha$$

$$(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo-ki) \alpha = (Ms+gi -Lo) (1-b-r+bt+m)$$

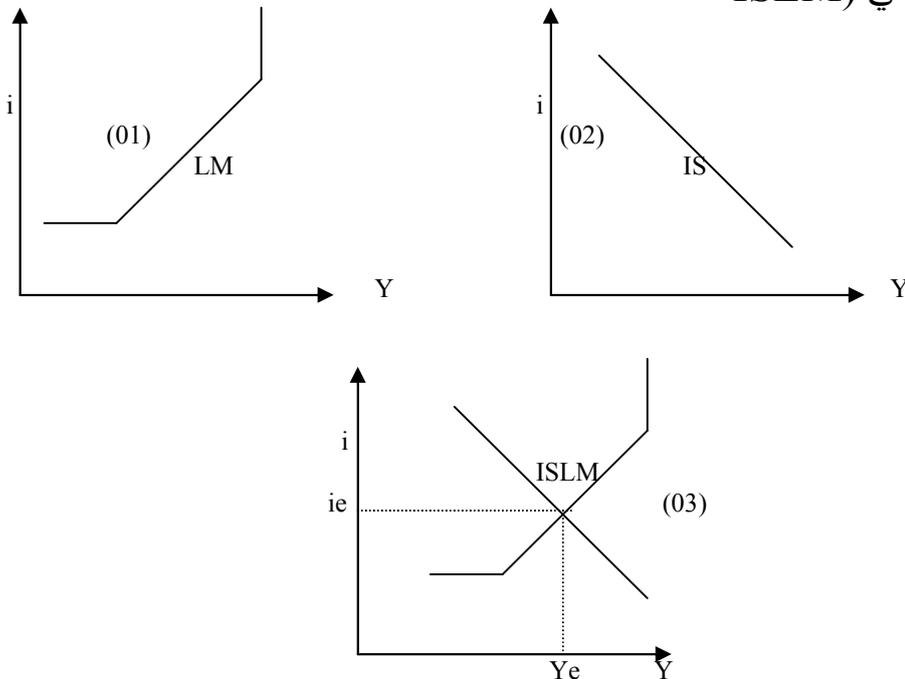
$$gi(1-b-r+bt+m) + \alpha ki = (Ms -Lo) (1-b-r+bt+m) - (a+bTro-bTxo+Io+G-Mo) \alpha$$

$$i[g(1-b-r+bt+m) + \alpha k] = (Ms -Lo) (1-b-r+bt+m) - (a+bTro-bTxo+Io+G-Mo) \alpha$$

الصيغة الحرفية لسعر

$$i = \frac{[(a+bTro-bTxo+Io+G+X-Mo)\alpha - (Ms-Lo)(1-b+bt+m-r)]}{g(1-b+bt+m-r) + k\alpha}$$

الفائدة التوازني في (ISLM)



- المنحنى (01) توازن سوق النقد وجميع النقاط التي تقع على المنحنى (LM) هي نقاط توازنية.

• المنحنى (02) توازن سوق السلع والخدمات وجميع النقاط التي تقع على المنحنى (IS) هي نقاط توازنية.

• المنحنى (03) التوازن الآني في كل من سوقي السلع والخدمات من جهة (IS) وسوق النقد (LM) من جهة ثانية، وعملية تجميعهما تحدد نقطة واحدة ووحيدة فقط توازنية لكلا السوقين معا هي (ie, Ye).

إستنتاج مضاعف أدوات السياسة المالية في سوق (IS) :

أي العمل على إيجاد مضاعف العوامل المؤثرة في منحنى (IS) والتي تجعله ينتقل من وضع توازني الى آخر :

مضاعف الإنفاق الحكومي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{g}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$$

مضاعف الضرائب :

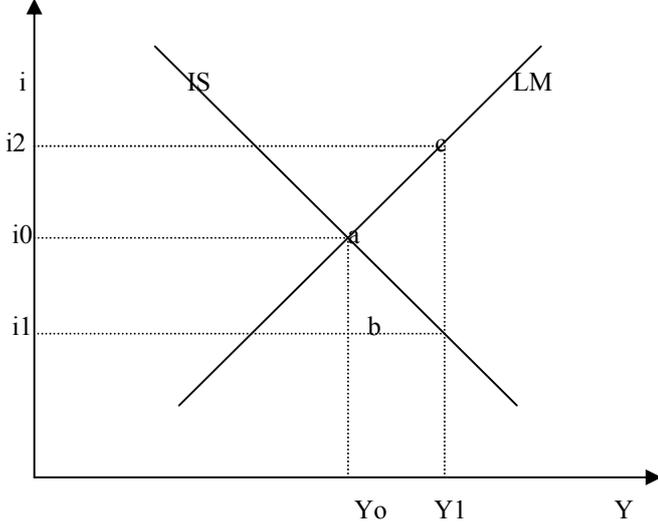
$$\frac{\Delta Y}{\Delta Tx} = \frac{-gb}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$$

إستنتاج مضاعف أدوات السياسة النقدية في سوق (LM) :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Ms} = \frac{k}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$$

آلية التوازن في منحنى (ISLM):

حتى نتمكن من دراسة فترة الإستقرار للنموذج (ISLM) وآلية التي يعمل بها من أجل دفع الإختلال والعودة الى الوضع التوازن ، وذلك عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب في كلا السوقين معا ، ولفهم هذه آلية دعنا نطلق من وضع إختلالي (اللاتوازن) كما في الشكل التالي :



• النقطة (a) تمثل تقاطع المنحنيين (IS=LM) وهي نقطة التوازن الكلي الوحيدة نظرا لأنها تعطي مستوى واحد ووحيد لكل من الدخل وأسعار الفائدة في كلا السوقين معا وهو شرط التوازن .

• النقطة (b) تقع على منحنى (IS) إذا فسوق السلع والخدمات في حالة توازن ، إلا أن منحنى (LM) ليس كذلك ،ومن أجل تحقيق دخل قدره (Y1) فبنسبة لسوق النقد (LM) لابد أن يكون سعر الفائدة عند المستوى (i2) المقابل للنقطة (c) .

ولذلك عند النقطة (b) ذات الخصائص التالية :

- سوق السلع والخدمات في حالة توازن أي $I=S$.
- سوق النقد في حالة اختلال $MD > Ms$ أي أن الطلب على النقود مرتفع مما يدفع المضاربين الى التخلي على السندات لصالح السيولة وهذا ما يرفع المعروض من السندات مما يسبب إنخفاض أسعارها ، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة (العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وسعر السند) ، هذا سيؤثر على حجم الإستثمارات ومنه تراجع الدخل من (Y0 الى Y1) وبالتالي انسحاب النقطة (b) بإتجاه التوازن الى (a).

• النقطة (c) تقع على منحنى (LM) إذا فسوق النقد في حالة توازن ، إلا أن

منحنى (IS) ليس كذلك ،ومن أجل تحقيق دخل قدره (Y1) فبنسبة لسوق السلع

والخدمات (IS) لابد أن يكون سعر الفائدة عند (i1) المقابل للنقطة (b).

ولذلك عند النقطة (c) ذات الخصائص التالية :

- سوق النقد في حالة توازن $Ms = MD$.

- سوق السلع والخدمات ليس في حالة توازن أي $S > I$ ، هذا يعني أن مستويات

أسعار الفائدة مرتفعة مقارنة مع تلك التوازنية ،مما يجعل الإستثمارات تتراجع وهذا

ما يجعل المعروض النقدي لدى البنوك مرتفع ، فتزداد المنافسة من أجل توظيف هذا

المعروض عن طريق التنازل على بعض العوائد في شكل أسعار فائدة والقبول

بمستويات أقل منها مما يدفعها بإتجاه التوازن عند المستوى (i0) .

العوامل المؤثرة في إنتقال منحنى (ISLM):

إن العوامل المؤثرة في منحنى (ISLM) في الحقيقية إنما هي العوامل التي تؤدي الى إنتقال

كل من منحنى (IS) و (LM) ،مما تتجر عنها حدوث أوضاع توازنية جديدة نتيجة هذه

التغيرات الحاصلة في إحدى طرفي المعادلة ،والسؤال المطروح ما هو مقدار الإنتقال الذي

يؤثر في مستوى الدخل وسعر الفائدة لكي يكون توازنيا؟

• إنتقال منحنى (LM) (السياسة النقدية) :

يرتبط عموما منحنى (LM) بسوق النقد وأي تغير في معطيات هذا الأخير تدفع

بالمحنى الى أوضاع توازنية جديدة نتيجة الظروف الجديدة سواء تغيرا في جانب

العرض أو الطلب على النقد .

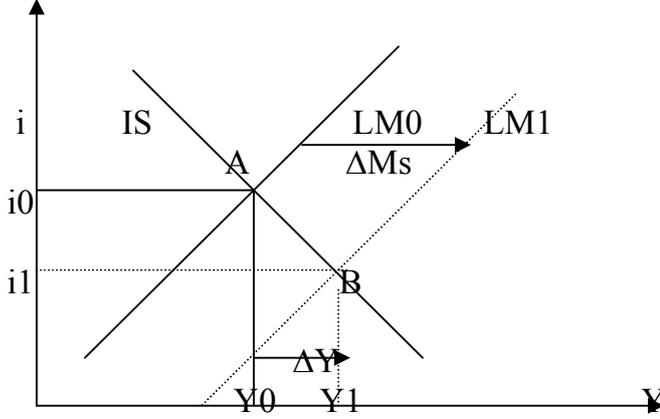
*أثر تغير عرض النقود :

لأجل زيادة المعروض النقدي يكفي البنك المركزي أن يتبع سياسة السوق المفتوحة

فيدخل كمشتري للأوراق المالية مما يمكنه طرح سيولة نقدية أكبر فيدفع بحجم

المعروض النقدي الى مستويات أعلى .

- نفرض أن الوضع التوازن الأول هو (IS=LM₀) الذي يتحدد بإحداثيات النقطة (A) (Y₀, i₀) ونتيجة زيادة المعروض النقدي إنتقل منحنى LM₀ الى



(LM1) كما في الشكل التالي

الواضح أن النقطة (B) ذات الإحداثيات (i₁, Y₁) هي الوضع التوازن الجديد نتيجة زيادة المعروض النقدي، مما سيجعل أسعار الفائدة تميل الى الإنخفاض، وعليه سيجشع زيادة الإستثمارات التي بدورها ستدفع الدخل الى مستويات أعلى (Y₁).

ومقدار الزيادة الحاصلة في الدخل ما هي إلا عبارة عن مقدار الزيادة في المعروض النقدي مضروبا بمضاعف المعروض النقدي. $\Delta Y = \Delta M_s \frac{k}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$ ، ويتحدد أيضا

بالجهة المقابلة اثر زيادة المعروض النقدي على مستويات أسعار الفائدة وذلك باشتقاق دالة أسعار الفائدة التوازنية بالنسبة للمعروض النقدي كمايلي :

، يلاحظ أن طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي $\Delta i = -\Delta M_s \frac{(1-b+bt+m-r)}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$

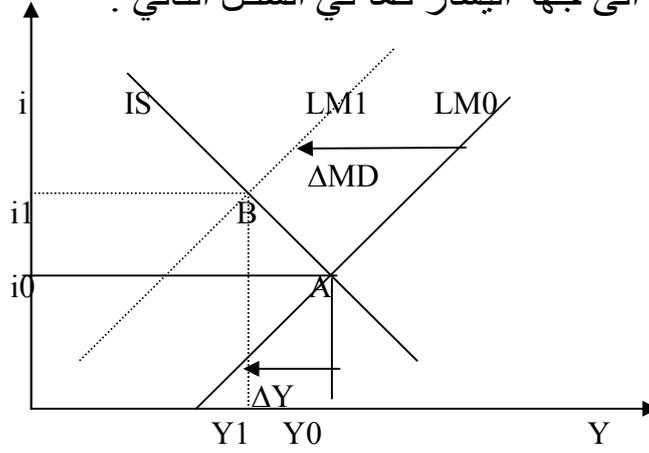
ومستويات أسعار الفائدة علاقة عكسية وهذا ما يفسر إشارة السالب التي تسبق الكسر .

وعليه زيادة المعروض النقدي يؤدي الى زيادة الدخل وتراجع مستويات أسعار الفائدة.

• أثر تغير طلب النقود :

إن تغير الطلب على النقد يؤدي الى أوضاع توازنية جديدة ،فمثلا زيادة الطلب تؤدي الى

إنتقال منحنى (LM) الى جهة اليسار كما في الشكل التالي :



* النقطة (A) تمثل وضعاً توازانياً إحدائياً (i_0, Y_0) أي أن $(IS=LM)$ ، ونتيجة زيادة الطلب على النقد أصبح الوضع التوازن الجديد عند النقطة (B) ذات الإحداثيات (i_1, Y_1) .
 إن زيادة الطلب على النقود سيدفع الأفراد الى التخلي عن السندات لصالح السيولة مما يزيد عرض السندات وبالتالي إنخفاض أسعارها ومنه إرتفاع أسعار الفائدة مما يسبب تراجع في حجم الإستثمارات وعليه تراجع الدخل الى مستويات أدنى (Y_1) ، وبنفس الطريقة السابقة يمكن حساب مقدار التغير الحاصل في كلا من الدخل وأسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على النقود بواسطة المضاعف .

حيث (ke_1) تمثل مضاعف الطلب على النقد بالنسبة للدخل (Y) . $\Delta Y = \Delta MD ke_1$

حيث $(2ke_2)$ تمثل مضاعف الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة (i) . $\Delta i = \Delta MD ke_2$

وعليه زيادة الطلب على النقود تؤدي الى تراجع الدخل وارتفاع مستويات أسعار الفائدة .

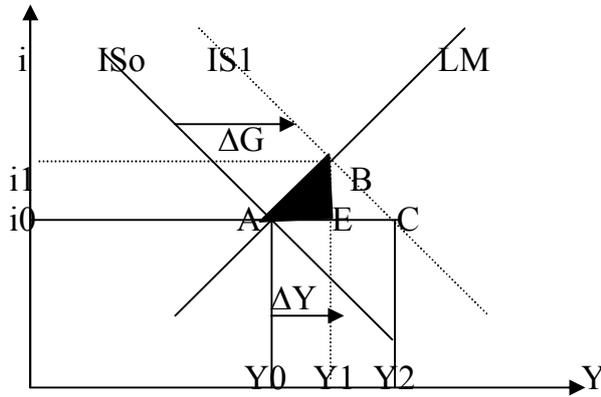
• إنتقال منحنى (IS) (السياسة المالية):

إن تغير أدوات السياسة المالية من خلال أدواتها تؤدي الى تغيرات موازية في سوق السلع والخدمات مما يتسبب في إنتقال منحنى (IS) يمينا أو شمالا وهذا حسب الأداة المستعملة

والأهداف المراد تحقيقها مما يترتب على ذلك أوضاعا توازنية جديدة لمنحنى (IS) من خلال مستويات جديدة للدخل وأسعار الفائدة .

• أثر تغير الإنفاق الحكومي (G):

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد المتغيرات الهامة في توجيه النشاط الإقتصادي كأداة من أدوات السياسة المالية ،وأي تغير في الإنفاق الحكومي سينقل منحنى (IS) الى مستويات أعلى إذا كانت سياسة توسعية والى مستويات أدنى إذا كانت سياسة انكماشية كما في الشكل التالي :



*النقطة (A) تحدد وضعاً توازانياً (IS₀=LM) المقابل لـ (i₀, Y₀) ،ولكن نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار (ΔG) إنتقل المنحنى يميناً ساحباً معه كلا من الدخل وسعر الفائدة الى وضع توازني جديد يتمثل في النقطة (B) ذات الإحداثيات (i₁, Y₁) ، إن زيادة الإنفاق الحكومي سبب زيادة في الطلب الإستهلاكي الكلي مما أوجد ضغطاً على طلب السلع والخدمات ، فشجع الإستثمارات ومنه طلب إضافي على النقد فيتخلى الأفراد على السندات فيزيد عرضها في الأسواق مما يرفع مستويات أسعار الفائدة من (i₀) الى (i₁) ، كما أن زيادة الإستثمارات يعنى زيادة في الدخل من (Y₀) الى (Y₁) .

والمقدار (ΔY) الذي إنتقل به منحنى (IS) هو عبارة عن مقدار التغير في الإنفاق

$$\Delta Y = \Delta G \frac{g}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha} .$$

الحكومي (ΔG) مضروباً في المضاعف .

والمقدار الذي تراجعت به أسعار الفائدة هو أيضاً نفس المقدار مضروباً في المضاعف للأسعار الفائدة :

$$\Delta i = \Delta G \frac{\alpha}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha}$$

في النموذج الكينزي البسيط عند زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار (ΔG) فإن الزيادة التابعة في الدخل ستكون بالمقدار (Y_0-Y_2 ما يقابل القطعة AC) ، ولكن في منحنى (ISLM) كانت مقدار الزيادة هي عبارة عن (Y_0-Y_1 ما يقابل القطعة AE) ، أي أن الدخل يزداد بقيمة أقل فيما لو كان في النموذج الكينزي البسيط ، ولكن ما هو السبب الذي أوجد هذا التفاوت في الزيادة رغم أن مقدار الزيادة في الإنفاق هو نفسه في كلتا الحالتين (أي النموذج الكينزي و نموذج ISLM) ، ونقول أن الفرق في هذه الزيادة يرجع الى كون أن النموذج (ISLM) يأخذ بعين الاعتبار عند تحليل سوق النقد مستويات أسعار الفائدة وبذلك تلغي هذه الأخيرة جزءا من الزيادات الحاصلة في الإنفاق كون ذلك يحرك مستوى الإستثمارات التي تتطلب سيولة نقدية تضطر الأفراد الى التخلي عن السندات فيزداد عرضها فتندفع أسعارها الى مستويات أدنى فترتفع بذلك أسعار الفائدة ، على خلاف النموذج الكينزي الذي يهمل أثر السوق النقدية وبالتالي مستويات أسعار الفائدة ،

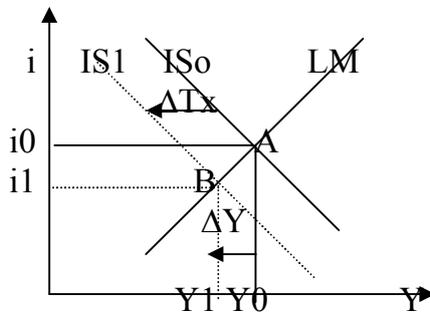
وعليه أثر زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الى زيادة كل من الدخل وأسعار الفائدة الى مستويات أعلى .

• أثر تغير الضرائب (Tx):

- يعتبر أثر الضرائب أثرا عكسيا تماما لأثر الإنفاق الحكومي كون الضرائب ترتبط

عكسيا مع الدخل وبالتالي فأي

زيادة في الضرائب ستدفع مستويات الدخل وأسعار الفائدة الى التراجع كما في الشكل التالي :



ويتحدد أيضا مقدار التراجع في الدخل وأسعار الفائدة نتيجة زيادة الضرائب أو تراجعها بالمضاعف مضروبا في مقدار التغير في الضريبة .

$$\Delta Y = -\Delta Tx \frac{bg}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha} \quad \text{بالنسبة للدخل .}$$

$$\Delta i = -\Delta Tx \frac{b\alpha}{g(1-b+bt+m-r)+k\alpha} \quad \text{بالنسبة لأسعار الفائدة.}$$

*** الأهمية النسبية لفاعلية أدوات كل من السياسة المالية والنقدية :**

نقصد بالأهمية النسبية لفاعلية أي سياسة هو مقدار الأثر الناجم عن إستعمالها بالنسبة للدخل ، بمعنى ما هي السياسة الأنجع والأحسن لتوجيه النشاط الإقتصادي نحو تحقيق الأهداف المسطرة ، وكثيرا ما يتم توظيف إحدى السياستين أو كليهما في آن واحد ، حيث تتجسد فعالية السياسة المالية أو النقدية من خلال الأدوات المستخدمة وذلك بغرض التأثير في حجم الدخل تبعا الى درجة حساسية منحنى (ISLM) بالنسبة للمتغيرات الفاعلة في النموذج سواء أكانت مستويات أسعار الفائدة ، الضرائب ، الإنفاق الحكومي

$$\text{فاعلية السياسة} = \text{دراسة الميل} + \text{اداة السياسة المطبقة}$$

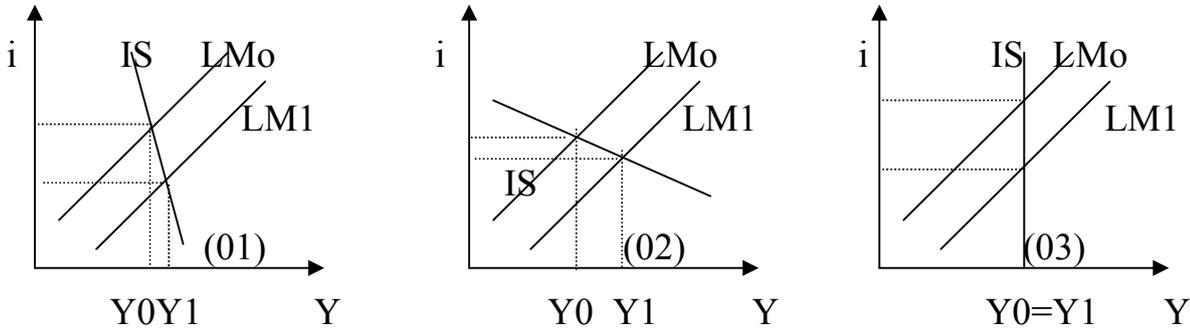
ويقصد بالسياسة المالية هي تلك الأدوات المستخدمة من أجل التأثير على الدخل في سوق السلع والخدمات (IS) , بإستعمال الضرائب والإنفاق حكومي بطريقة مباشرة أو الإستثمارات بصورة غير مباشرة ، وكذا ويقصد بالسياسة النقدية هي تلك الأدوات المستخدمة من أجل التأثير على الدخل في سوق النقد (LM) بإستعمال المعروض النقدي أو الطلب عليه ، إستنادا في كلتا الحالتين الى ميل كل من منحنى (IS) من جهة و (LM) من جهة ثانية .

1- دراسة ميل منحنى (IS):

***فعالية السياسة النقدية :** (ميل IS متغير+ اداة من ادوات السياسة النقدية مع ثبات ميل LM).

- بفرض إستعمال المعروض النقدي كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادي ، وقد إرتأت الدولة ضرورة لزيادته فما هي الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لميل المنحنى (IS) ؟

ف عند ميولات مختلفة لمنحنى (IS) تكون هناك آثار مختلفة على الدخل وأسعار الفائدة أيضا كما في الشكل :



إن المحددة الرئيسية لميل منحنى (ISLM) هي مستويات أسعار الفائدة المرتبطة بدرجة حساسية دالة الإستثمارات لها .

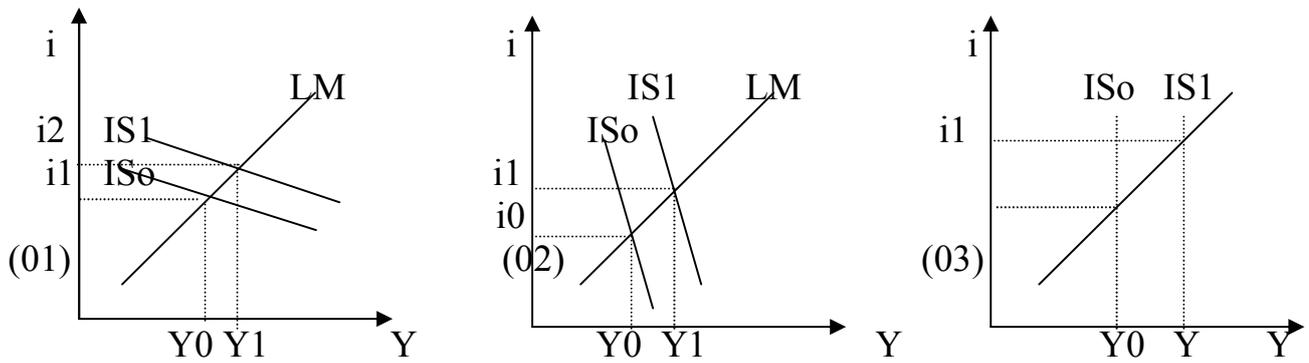
- نعرف معادلة الدخل في سوق السلع والخدمات (IS) نظريا كمايلي : $i\phi$ - ثابت (Y_{IS}) ، حيث نعرف الميل بمقلوب معامل سعر الفائدة (i) كمايلي : $(1/\phi)$.
- نعرف معادلة الدخل في سوق النقد (LM) نظريا كمايلي : $(Y_{LM} = \text{ثابت} + i\beta)$ ، الميل $(1/\beta)$.

- يعكس الشكل (01) ميل كبير لمنحنى (IS) أي مرونة أقل للإستثمارات بالنسبة لأسعار الفائدة، أي أن درجة حساسية الإستثمار لسعر الفائدة ضعيفة مما يجعل التغير في الدخل نتيجة زيادة المعروض النقدي طفيف (صغير)، وزيادة طفيفة في مستويات أسعار الفائدة كفيلة بتحقيق مستوى التوازن الجديد $(i1, Y1)$ ذاك أن الزيادات الحاصلة في المعروض النقدي لم توجه كليا الى المعاملات بل في أغلبها الى المضاربة كون أسعار الفائدة تميل الى الإرتفاع وبالتالي أسعار السندات تميل الى الإنخفاض ، وكلما كان ميل منحنى (IS) أقل إنحدارا كلما كانت فعالية السياسة النقدية أكثر كما في الشكل (02) بحيث أن زيادة المعروض النقدي، أدت الى زيادة في الدخل بمستوى أحسن مما هي عليه في الشكل (01) ، كون مستويات أسعار الفائدة لم تشهد إرتفاعا كبيرا مما يشجع على الإستثمار بصورة أكبر ، وفي الشكل (03) وتعتبر حالة متطرفة لمنحنى (IS) أين يأخذ الشكل الرأسى ، أي أن الزيادات الحاصلة في المعروض النقدي توجه كليا الى المضاربة (المعاملات=0) وهذا

لكون مستويات أسعار الفائدة في أعلى مستوى لها وبالتالي أسعار السندات تقابل أدنى مستوياتها، مما يحول كمية هامة من النقد من المعاملات الى المضاربة وبالتالي يشهد الدخل ثابتا، وهذا كون المضاربة لا تعد عملا منتجا بقدر ما هي تحيين للفرص عند إرتفاع وإنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي أسعار السندات ومنه يقبل الجمهور على الشراء أو البيع .

***فعالية السياسة المالية :** (ميل IS متغير+ اداة من ادوات السياسة المالية مع ثبات ميل LM).

يؤدي إستعمال أدوات السياسة المالية الى التأثير في حجم الدخل من خلال منحنى (IS) متسببا في انتقاله يميننا أو شمالا وهذا حسب الأداة المستعملة، وعليه سنتتبع متى تكون السياسة المالية أكثر نفعاً بالنسبة للإقتصاد وهذا حسب درجة ميل المنحنى (IS) كما في الشكل التالي :



بفرض أن الأداة المستخدمة في هذه الحالة هي الإنفاق الحكومي الذي عادة ما يتسبب في التوسع الإقتصادي نتيجة زيادة الطلب الكلي فيدفع منحنى (IS) الى مستويات أعلى .

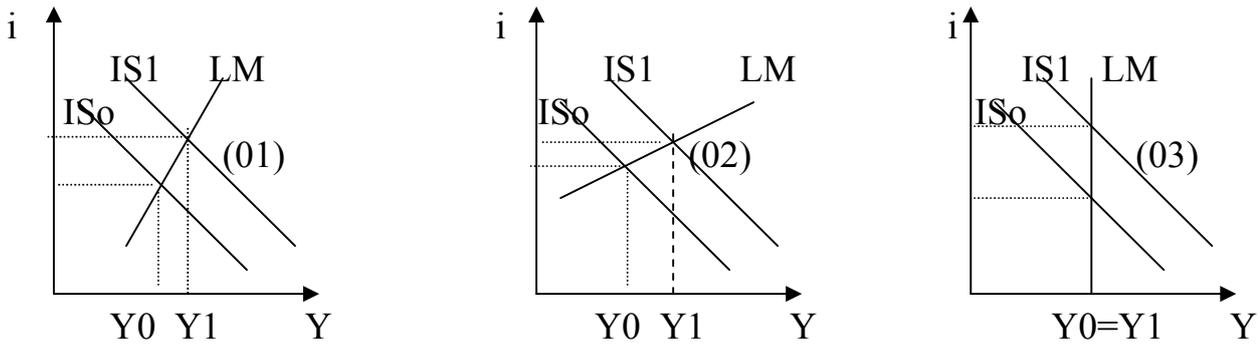
تكون السياسة المالية أكثر فعالية لما يكون ميل (IS) كبير أي شديد الإنحدار كما في الشكل (01) فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي الى زيادات في الدخل مما يقلل كمية النقد لأجل المعاملات وبالتالي تزداد تلك الموجهة للمضاربة ذاك أن مستويات أسعار الفائدة مالت الى الإرتفاع مما يخفض من أسعار السندات فيزداد الطلب عليها، ومن ثم يتراجع حجم الإستثمارات تحت تأثير إرتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يعرف [بأثر المزاحمة] ، وتصل السياسة المالية الى أقصى درجات الفعالية لما يأخذ منحنى (IS) وضعاً عمودياً مما يدل أن درجة حساسية الإستثمارات بالنسبة لأسعار الفائدة منعدمة، أي أن الإستثمارات في هذه

الحالة لا تتغير بتغير أسعار الفائدة بل تتحكم فيها عوامل أخرى عدا سعر الفائدة، ومنه تتحول كل الزيادات الحاصلة في الإنفاق الحكومي الى الدخل وتعتبر في هذه الحالة زيادة كاملة.

2- دراسة ميل منحنى (LM):

*فعالية السياسة المالية: (ميل LM متغير + اداة من ادوات السياسة المالية مع ثبات ميل IS).

بفرض أنه تم لسبب من الأسباب زيادة الإنفاق الحكومي مما يجعل منحنى (IS) يميل الى اليمين والسؤال المطروح ما أثر ذلك على ميل منحنى (LM)؟
يتوقف ميل (LM) على مقدار مرونة طلب النقود بالنسبة لأسعار الفائدة، إذ يزداد الميل كلما كانت (المرونة) درجة حساسية النقد لسعر الفائدة ضعيفة.

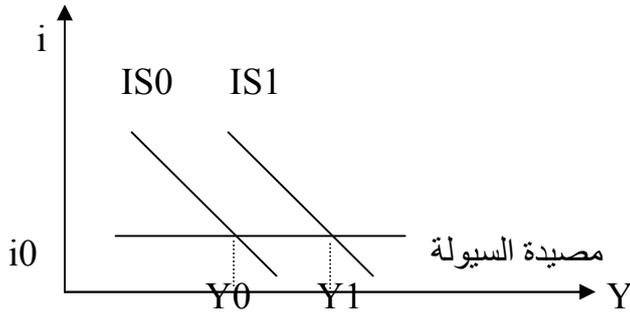


- تكون السياسة المالية أكثر فعالية كلما كان ميل منحنى (LM) قليل أي أقل إنحدارا ويميل الى الاستواء، كما في الشكل (02) والسبب يعود الى مستويات أسعار الفائدة وأثرها على الإستثمارات، حيث زيادة الإنفاق الحكومي (G) يؤدي الى زيادات في الدخل مما يزيد طلب النقد لأجل المعاملات، ومع ثبات المعروض النقدي (Ms) يتطلب التخفيض من النقد الموجه للمضاربة، وزيادة طفيفة جدا في أسعار الفائدة تكون كافية لتحقيق التوازن من جديد.

- ولأجل إعادة التوازن من جديد في الشكل (01) فإنه يتطلب مقدارا أكبر من الإرتفاع في (i) ليتحقق ذلك مما يؤثر سلبا على الإستثمارات ويدفعها الى مستويات أدنى وبالتالي يلغي جزءا من آثار السياسة التوسعية وعليه تكون زيادة الدخل أقل.

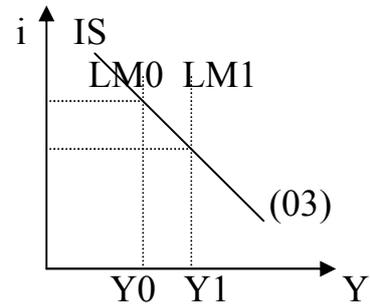
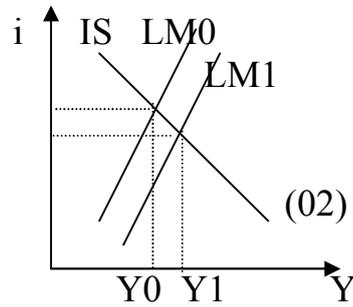
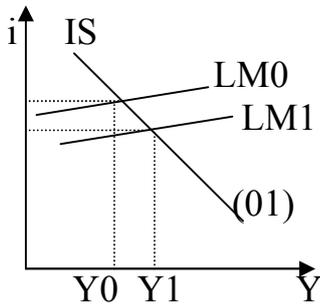
- ويكون الطلب على النقد كما الشكل (03) عديم المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة وبالتالي فالنقد يطلب للمعاملات فقط (المجال الكلاسيكي) وبالتالي فزيادة الإنفاق ستذهب كلية الى المعاملات لأن حجم الإنتاج ثابت لأن الإقتصاد في حالة التشغيل التام فإن زيادة الإنفاق ستؤدي الى إرتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

- ويكون أثر السياسة المالية أعظما من ناحية الفعالية عند الاستواء المطلق لميل (LM) أي عند مصيدة السيولة أين تكون درجة حساسية الطلب على النقد بالنسبة لأسعار الفائدة عالية جدا، وعليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي لن تذهب الى المضاربة كون مستويات أسعار الفائدة منخفضة جدا ومنه أسعار السندات في أعلى مستوى لها فتتوجه كمية النقد الى المعاملات مما يحرك الطلب على السلع والخدمات مما يدفع الإستثمارات الى مستويات أعلى وبالتالي زيادة تامة في الدخل (أي أثر المزاحمة منعدم) كما في الشكل التالي :



***فعالية السياسة النقدية : (ميل LM متغير + اداة من ادوات السياسة النقدية مع ثبات ميل IS).**

إن زيادة المعروض النقدي في جميع الحالات يؤدي الى تراجع مستويات أسعار الفائدة .
 - وتكون فعالية السياسة النقدية قصوى بالنسبة لمنحنى (LM) عندما يكون هذا الأخير عديم المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة ،فإن أي زيادة في المعروض النقدي ستوجه كليا للإستثمارات كون في هذه الحالة يزول إفتراض إرتباط الإستثمارات بأسعار الفائدة بل تتأثر بعوامل خارجية أخرى⁽¹⁴⁾.



? ? : ? ? ? ? ? ? ?

الهدف من التطرق لهذا العنوان هو إظهار حالات التوازن التي تسعى أي بلد بلوغها وذلك من خلال إقامة مقاربات تقييمي بين الحالات الآتية لها وأهداف السياسة الاقتصادية المثالية (تحقيق المربع السحري) في هذا الإطار ولجعل النموذج الكينزي أكثر واقعية كان لابد من الضروري إعطاء أهمية أكبر للعلاقات الاقتصادية الدولية وإدخال المتغيرات اللازمة في ظل هذا النموذج لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المتغيرات ومن ثم يمكننا تحليل موقف الحكومة في توجيه الأنشطة قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

المطلب الأول : نموذج الاقتصاد المفتوح ومنحنى BP

في ظل نموذج اقتصاد مفتوح يصبح الانتاج المحلي لا يعبر عن الاتفاق المحلي لأنه يوجد جزء من السلع المحلية (من الانتاج المحلي) يتم استعمالها من طرف غير المقيمين وهي تمثل جزء من الاتفاق الأجنبي في شكل صادرات ، كما أن هناك جزء من دخول المقيمين (التي ستحول إلى إنفاق) ستصرف في سبيل سلع منتجة بالخارج في شكل اتفاق على الواردات .

أي أن العلاقة : $A = C + I + G$

في الاقتصاد المغلق :

حيث A : الطلب الفعال

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار

G : الاتفاق الحكومي

الإضافة في الاقتصاد المفتوح : $NX = X - M$

حيث NX : صافي الصادرات

X : الصادرات M : الواردات

ومنه العلاقة في الاقتصاد المفتوح تصبح $A + NX = (C + I + G) + (X - M)$

ومما لا شك فيه فإن A تتحدد بكل من محددات (C - I)

$$A = A(y - i) : \text{أي أن}$$

لذلك بات من الضروري معرفة محددات NX

(أ) - **سعر الصرف الحقيقي :**

ويمثل نسبة الأسعار المحلية (أو الأجنبية) للأسعار الأجنبية

(أو المحلية) مقاسة بنفس العملة (15)

$$Rr = (pf - R) / Pl \text{ أي أن}$$

حيث Rr : سعر الصرف الحقيقي

Pf : مستوى السعر بالخارج

Pl : مستوى السعر بالداخل

R : سعر الصرف الاسمي

إن المؤشر Rr يقيس مدى تنافسية السلع المحلية مع مثيلاتها في الخارج ؟ بمعنى أن زيادة سعر الصرف الحقيقي (بالعلاقة أعلاه) يعني أن المنتجات الأجنبية أصبحت أعلى من المنتجات المحلية وبالتالي ستؤدي إلى الصادرات وتراجع الواردات والعكس صحيح ومنه فالعلاقة بين Rr و X علاقة طردية والعلاقة بين Rr و M علاقة عكسية

(ب) - **مستويات الدخل :**

إن زيادة الدخل لأي فرد ما ستؤدي به إلى زيادة طلبه وكأحد مركبات الطلب نجد الطلب على الصادرات والطلب على الواردات وبالرجوع للعلاقة الواردة أعلاه بين الدخل والطلب نقول أن : الطلب على الصادرات يتم من طرف الأجانب أي أن التغيير فيها سيرتبط بعلاقة طردية مع مستوى دخول الأجانب (Yf) أما الطلب على الواردات فيتم من طرف الأفراد المقيمين أي أن التغيير في الواردات سيرتبط طرديا مع مستوى الدخل المحلي .

ومنه نستطيع إبراز محددات العلاقة $A + NX$ كما يلي :

$$A + NX = C(y) + I(i) + G + X(Rr, yr) - M(Rr, y) \quad \uparrow$$

المطلب الثاني ميزان المدفوعات :

إن مختلف التعاملات مع العالم الخارجي يتم تقييدها فيما يسمى بميزان المدفوعات (BP) وهو أخذ أهم المؤشرات والأدوات الاقتصادية التي يركز عليها التحليل لمعرفة الوضع الاقتصادي للدولة في المدى القصير ، وهو " بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات ، وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي (سواء كانت) داخلة أو خارجة من بلد ما خلال فترة زمنية محددة " (16)

وبالتالي قادت ميزان المدفوعات يعكس ضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للعالم الخارجي
الفرع الاول العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات :

هناك جملة من العوامل الاقتصادية التي يصابها الأثر المباشر على ميزان المدفوعات ورصيده نذكر منها مايلي : (17)

(أ)- معدل التصخم:

يؤدي التصخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفف بذلك الصادرات وتزداد الواردات رافعة بذلك رصيد الميزان التجاري إلى العجز
(ب)- معدل نمو الناتج المحلي :

تؤدي زيادة الدخل لدولة ما إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس صحيح

(ج)- تباين أسعار الفائدة :

يظهر التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن أعلى مكافئة ممكنة حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة المحلي (i) نظيره الأجنبي (If) إلى تدفق رؤوس الأموال للداخل ، بينما يؤدي تراجع (i) عن (If) إلى هروب رؤوس الأموال من الداخل وفي كل الحالات يؤثر ذلك على رصيد ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب

(د)- سعر الصرف :

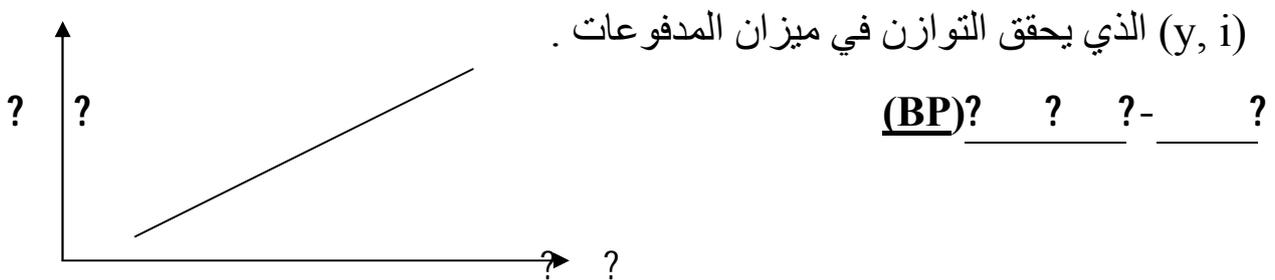
¹⁶ - ?? ? ، ? 52 .

¹⁷ - ?? ? ، ? 64 .

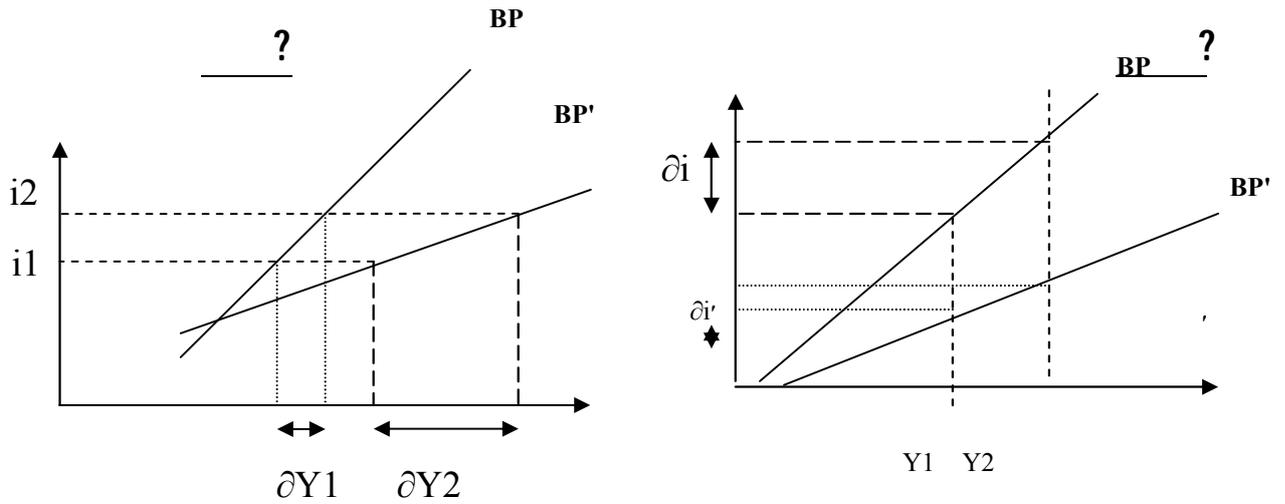
كما ذكرنا سابقا أن سعر الصرف الحقيقي يقيس مدى تنافسية السلع المحلية بنظيرتها الأجنبية أي أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر مباشرة في الطلب على الصادرات أو الواردات

الفرع الثاني اشتقاق منحنى (BP):

يمثل منحنى BP عن حالة ميزان المدفوعات لبلد ما وهو بذلك يترجم وضعية سوق الصرف الأجنبي ومنحنى BP هو عبارة عن (ثنائيات مرتبة) لسعر الفائدة ومستويات الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات (18) إن العلاقة بين الدخل والفائدة في هذا المنحنى من المتوقع أن تكون علاقة طردية لأن زيادة الدخل مع ثبات العوامل الأخرى من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الواردات (M) وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات (BP) هذا العجز في حاجة إلى رفع مستوى الفائدة المحلي حتى تتمكن من جذب رأس المال الأجنبي في شكل تدفقات داخلة وبالتالي إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات (BP) أي أن زيادة مستوى الدخل استلزمت زيادة في معدل الفائدة للتعبير عن مستوى معدل الفائدة



للإشارة فإن ميل (BP) يتوقف على مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل ومدى حساسية تدفق رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة .

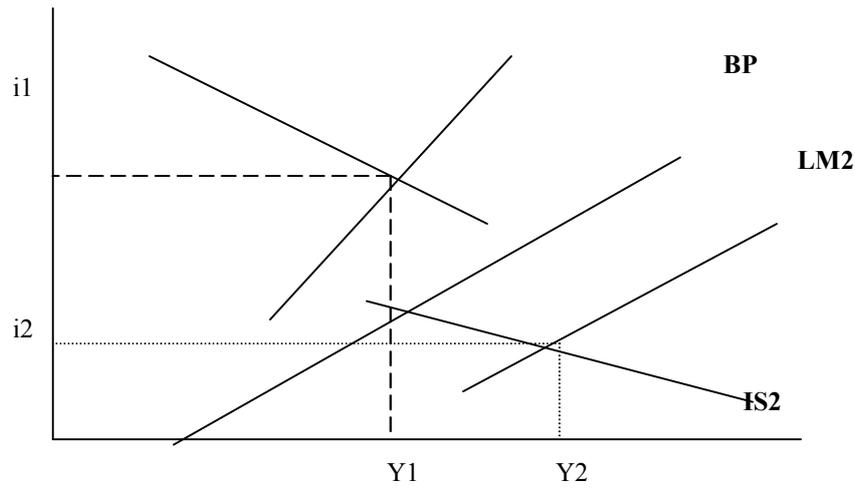


انطلاقاً من المتغيرات الفاعلة في ميل منحنى BP ففي ظل الكبيرة لحركة رؤوس الأموال لسعر الفائدة فإن تغير طفيف في هذه الأخيرة يصاحبه تغيرات كبيرة في حركة رؤوس الأموال أي أنه كلما زادت مرونة حركة رؤوس الأموال لأسعار الفائدة بتغير ظئيل في هذه الأخيرة لاستعادة التوازن وهي الحالة المبينة بالمنحنى (BP') من الشكل (3) بينما تؤدي انخفاض مرونة حركة رؤوس الأموال بالنسبة لمعدلات الفائدة إلى فعل تغيرات كبيرة لهذه الأخيرة لاستعادة التوازن (منحنى BP من الشكل 3)

أما عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فكلما كانت كبيرة تترتب عنها تغيرات كبيرة في الواردات نتيجة تغيرات أقل في مستوى الدخل معنى ذلك حاجتنا إلى تغيرات أكبر في سعر الفائدة لاستعادة التوازن وهو ما يظهره منحنى (BP') من الشكل (4) بينما في الحالة العكسية عند الاستجابة الضئيلة للواردات لتغيرات الدخل يستلزم تغيرات ظئيلة في سعر الفائدة لاستعادة التوازن (منحنى BP من الشكل 4) .

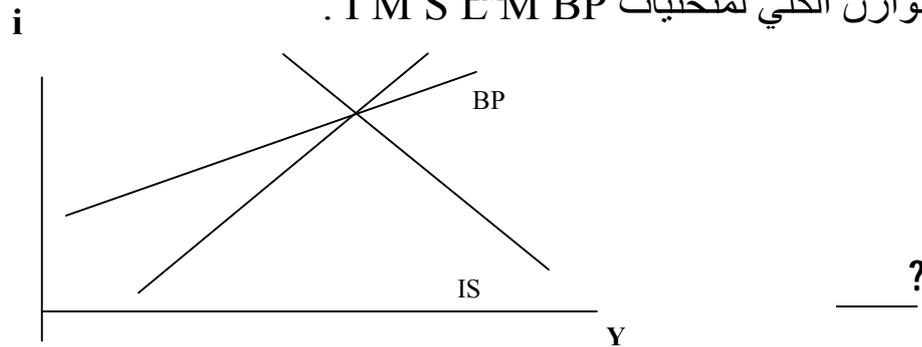
الفرع الثالث تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

نفرق بين حالتين من الاختلال في ميزان المدفوعات الاختلال السلبي أين تكون الدولة مدينة لبقية دول العالم الخارجي والاختلال الإيجابي أين تكون الدولة دائنة لبقية دول العالم الخارجي .



التركيبية (i1, y1) تمثل فائض في ميزان المدفوعات تقع فوق خط منحنى BP التركيبية (i2, y2) تمثل عجز في ميزان المدفوعات تقع أسفل خط منحنى BP وفي الشكل أدناه نلاحظ

حالة التوازن الكلي لمنحنيات I M S L M B P .



ويجب أن ننظر إلى التوازن في ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تساوي فيها مدفوعاتها للدول الأخرى مع متحصلاتها من العالم الخارجي وعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات نفرق بين طرق مختلفة لإعادة توازنه والتي منها : (19)

(أ)- طريقة تعديل السعر والدخل :

وذلك باللجوء إلى سياسات مالية ونقدية توسعية (أو انكماشية) للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقابل منتجات توردتها الدول أخرى لجعل الصادرات أرخص (أغلى) نسبيا والواردات أغلى (أرخص) نسبيا مقاسة بالعملة الأجنبية

وقد قدم الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه إختلاف ميزان المدفوعات ، فالتصور الكلاسيكي أن العودة للتوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار فهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود وقانون شاي للأسواق .

أما التصور الحديث فيرى أن العودة إلى التوازن إنما تتم بفعل تغير الدخل الذي ينتج عن إختلال ميزان المدفوعات وهو بهذا يعكس نظرية كينز للتوظيف والفائدة والنقود

(ب)- طريقة تعديل أسعار الصرف :

وفق هذه الطريقة تتدخل الدولة بواسطة التعامل في سوق الصرف بائعة وشارية للعملة الأجنبية لتجعل لك أسعار الصادرات (الواردات) تسير في الاتجاه الذي تريده مقارنة بالأسعار المحلية (الأجنبية) ويلعب تعديل سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا دورا هاما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات غير أن هذه الآلية ستعمل في ظل تحقيق جملة من الظروف الموائمة للوصول إلى الهدف المرجو منها وإلا صاحبها أغراض غير منتظرة تلحق بالاقتصاد الوطني

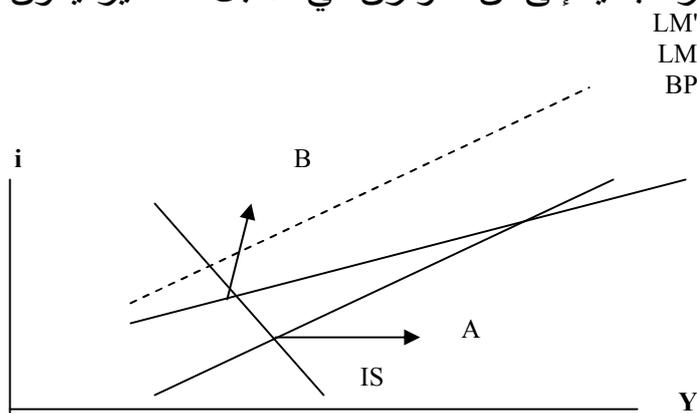
المطلب الثاني: دراسة التوازن الكلي في ظل تغيرات أسعار الصرف

إن دراسة التوازن الكلي في ظل اقتصاد مفتوح يهتم أساسا بالتفاعل بين الأسواق الثلاثة

القائمة : سوق السلع والخدمات ممثلة بمنحنى IS ، سوق النقد ممثلة بمنحنى LM

وسوق الصرف ممثلة بمنحنى BP

إن الشكل القائم أنه ليس هناك ما يضمن تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS LM BP) التوازن الآن ي للأسواق إلا أننا نشير مبدئيا إلى أن التوازن في الأجل القصير يكون يتقاطع منحنى



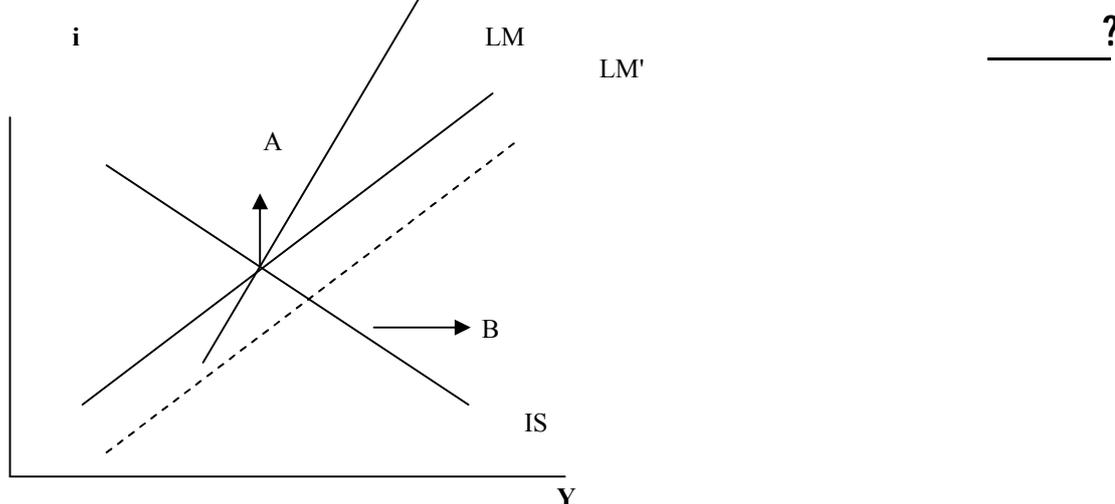
LM مع IS

كما يبينه الشكل أدناه :

?

المنحنى يبين التوازن (LM IS) مع حالة عجز في BP في هذه نجد أن التوازن متحقق على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، بينما نسجل عجزا في ميزان المدفوعات بما أن نقطة التوازن الأولية (A) تقع أسفل منحنى (BP) في حالة عدم تدخل الدولة في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات سينتج عنه انخفاض في العرض النقدي²⁰ الذي يؤدي إلى نقل منحنى LM نحو اليسار بلوغا إلى الوضع (LM) ، أي أن وضع التوازن يتحدد في النهاية بالتقاطع الأول لمنحنى BP IS .

نفس التحليل السابق يمكن إسقاطه على الحالة العكسية إن يحقق ميزان المدفوعات قائما مما يؤدي إلى اتساع المعروض النقدي ناقلا بذلك منحنى LM جهة اليمين حتى يصل وضع التوازن المحدد مبدئيا بتقاطع مع IS BP ، وهو ما يوضحه الشكل أدناه : BP



الفرع الاول السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

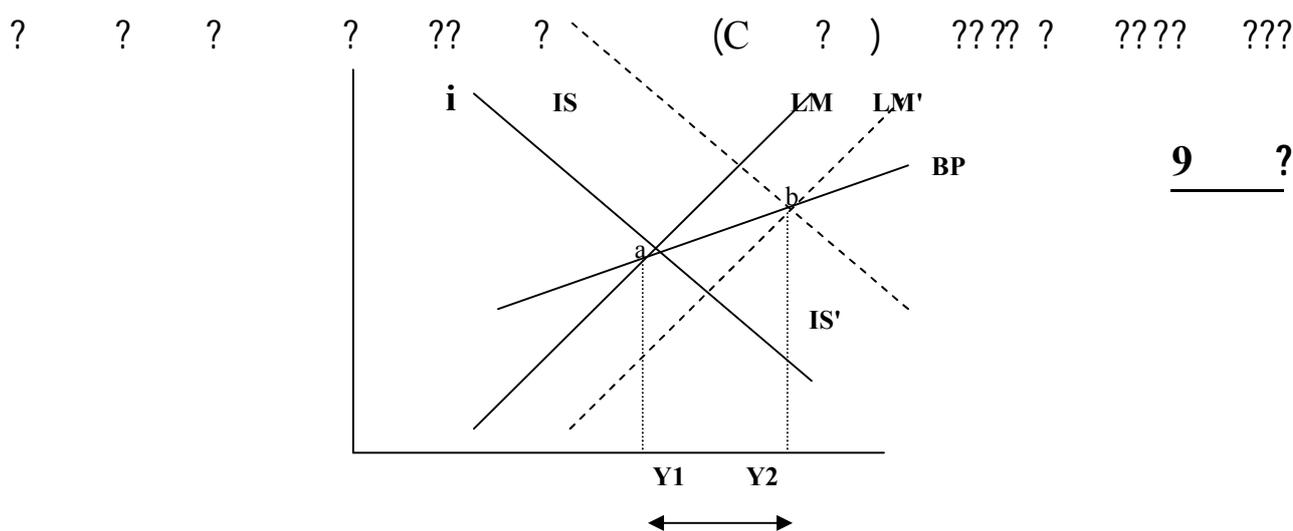
إن الهدف من استعمال أدوات السياستين المالية والنقدية هو تحقيق الأهداف الاقتصادية حيث يظهران مجالا للتدخل من طرفها في الحياة الاقتصادية وفي سبيل إظهار اثر هذين السياستين نضع مجموعة من الافتراضات البسيطة (21) وهي افتراض مستوى الأسعار ، ثبات سعر الصرف الاسمي ، والتوازن الأني في جميع الأسواق (السلع والخدمات،السوق النقدي،سوق الصرف) .

²⁰ ? ? ? ? ? ?
²¹ ? ? ? ? ? ?

1- السياسة المالية:

تعمل هذه السياسة في التأثير على منحنى IS من خلال مستوى الضرائب الإعانات أو الإنفاق الحكومي إذا كانت الانطلاقة من الوضع لتوازني الآتي في كل الأسواق ، كما هو مبين في الشكل أدناه ، فإن اتباع سياسة مالية توسعية كزيادة مستوى الإنفاق مثلا : سوف يؤدي هذا إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى جهة اليمين وصولا إلى الوضع IS' وهذا في الأجل القصير ليتحول التوازن من النقطة A إلى النقطة B أين يتقاطع منحنى IS' مع منحنى LM أن التحرك على منحنى LM من النقطة A إلى النقطة B يعكس ارتفاعا في معدل الفائدة وهو ما يجعل رؤوس الأموال تتجه إلى الداخل للاستفادة من هذا الارتفاع في معدل الفائدة i وهو ما يدفع تدريجيا إلى تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات وهو ما يؤكد وجود النقطة B أعلى من منحنى BP

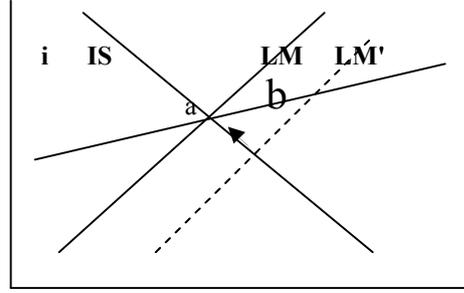
إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي ، وعلى افتراض حياد البنك المركزي سيؤثر الفائض في ميزان المدفوعات بنقل منحنى LM إلى الوضع LM' حتى يتقاطع جميع المنحنيات لتعكس بذلك التوازي الآني في جميع الأسواق .



والنتيجة من هذه الحالة أن السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت لها أثر نقدي توسيعي كما تعمل على زيادة في مستوى الدخل.

2 : السياسة النقدية :

من المعروف أن السياسة النقدية تؤثر مباشرة في السوق النقدية إي على مستوى منحنى LM على اعتبار أن الحكومة أتبعت سياسة نقدية توسعية فأن ذلك ينقل منحنى LM جهة اليمين ، وانطلاقا من الوضع التوازني الأول فأن التوازن الجديد – في الأجل القصير – يتحقق يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM ، بما أن نقطة التوازن الجديد تقع أسفل منحنى BP فأنها تعكس وجود عجز في الميزان المدفوعات وهو ما ينتج عنه في لأجل الطويل تقلص العرض ، النقدي المحلي مع افتراض عدم تدخل البنك المركزي ناقلا بذلك منحنى LM جهة اليسار إلى أن يصل مستواه الأول لاستعادة التوازن الآتي عند النقطة الاولى a



دونخلص من ذلك أن موقف ميزان المدفوعات في ظل ثابت سعر لـ صرف يؤثر مباشرة في مستوى العرض النقدي²² حيث يتسبب الفائض في زيادة العرض النقدي والعكس بالنسبة للعجز الأمر الذي يجعل السياسة النقدية خارجة عن السيطرة واضعي السياسة الاقتصادية خاصة في لأجل الطويل ، اما في لأجل القصير تؤدي شتى سياسة نقدية انكماشية أو توسعية إلى تأثير مؤقت على مستوى الدخل سرعان ما يزول باستعادة التوازن في BP

: ? ?? ? ? ?? ?? ??? ?? ?? ?

اشرنا في الحالة الأولى أن ثابت أسعار الصرف يجعل من رصيد ميزان المدفوعات يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعروض النقدي المحلي وهو ما جعل من السياسة النقدية تابعة

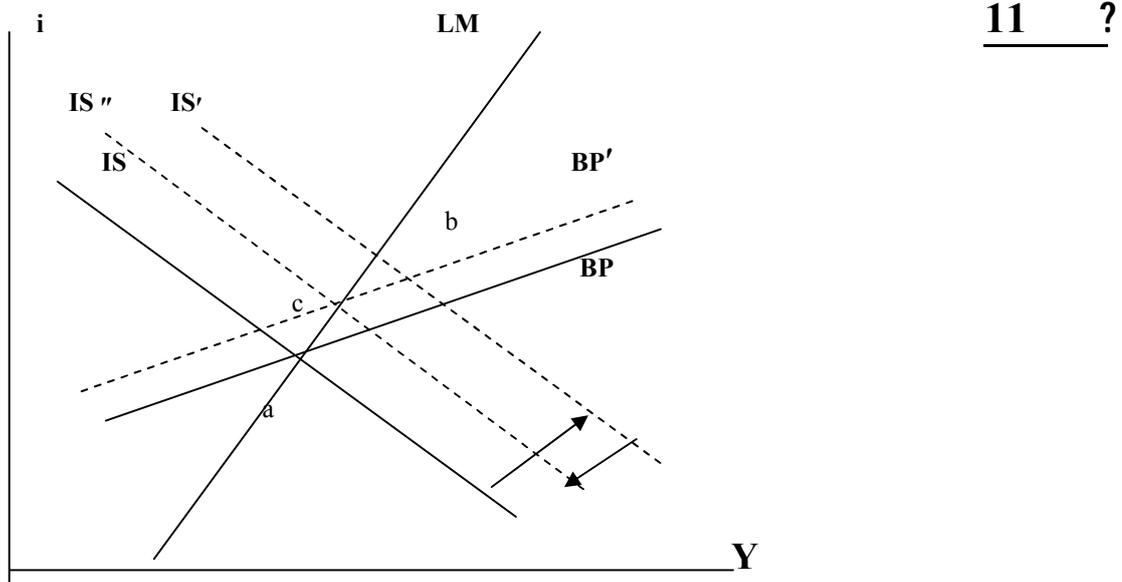
لموقف ميزان المدفوعات ، لكن في ظل نظام سعر الصرف لمرن من المتوقع أن يؤثر ميزان المدفوعات على المستوى التواني لسعر الصرف²³ ، حيث يميل سعر الصرف إلى الارتفاع في حالة العجز (الذي يعكس الفائض في الطلب على العملات الأجنبية) ويستمر هذا الارتفاع حتى يستعيد ميزان المدفوعات توازنه ، والعكس صحيح ، في حالة تسجيل فائض في الميزان المدفوعات أين يأخذ سعر الصرف مسار الانخفاض معبرا عن فائض عرض في العملات الأجنبية ، و يستمر هذا الانخفاض إلى أن يستعيد BP توازنه . وللاقترب أكثر من فعالية التدخل الحكومي للتأثير مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي تقوم دراستنا لهذه الحالة عن الافتراضات التالية :

- الاستقرار التام لمستوى الأسعار المحلية .
- المرونة التي تميز سعر الصرف .
- الاقتصاد الوطني ينطلق من وضع توازني آني في الأسواق الثلاث (IS LM BP) .

?? ? ? ? ? ? ? :

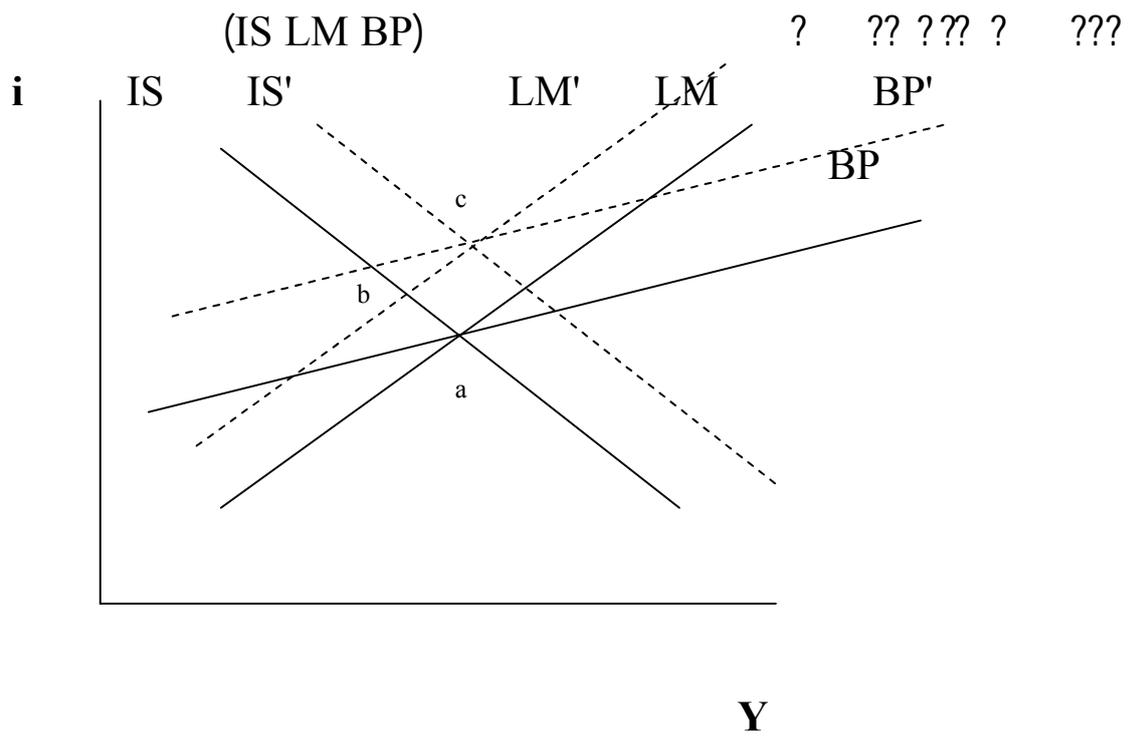
انطلاقا من مجموع الفروض المذكورة أعلاه وبافتراض إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية ، مستعملة في ذلك أداة لا يمكنها ان تؤثر في المستوى المعروف (أي لا تحرك المنحنى LM في الأجل القصير) إن هذا الإجراء ينقل المنحنى IS إلى أعلى جهة اليمين ، وهو ما يرفع مستوى الدخل ومعدل الفائدة السائدة . وبما أن التوازن الجديد (تقاطع LM IS) يقع أعلى منحنى BP جهة اليمين فهو يعبر عن فائض في ميزان المدفوعات الشيء الذي لن يغير من مستوى المعروض نقدي – كما أسلفنا – وإنما يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف أي بعبارة أخرى يحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، إن هذا التغيير في سعر الصرف سيصاحبه أثرين متلازمين الأثر الأول يتمثل في انتقال منحنى BP إلى جهة اليسار معبرا عن ارتفاع الواردات وتراجع على مستوى الصادرات نظرا لفقدان السلعة المحلية وتنافسها على مستوى السوق الخارجية أما الأثر الثاني هو أن انخفاض سعر الصرف يصاحبه أثرا انكماشيا على منحنى IS وهو ما يعرف بالأثر المالي لسعر الصرف ومن

المنتظر إن الوضع ألتوازني في الأجل الطويل يكون عند النقطة C أين يتحقق التوازن الآتي في الأسواق الثلاثة (IS ، LM ، BP) .



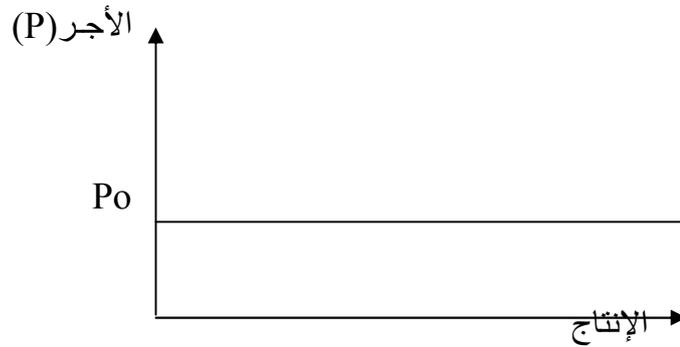
ثانيا السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن :

إن إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك مبدئيا إلى نقل منحنى LM جهة اليمين في الأجل القصير، وهو ما ينقل التوازن إلى النقطة (B) أين يرتفع المستوى التوازي للدخل ويتراجع معدل الفائدة المحلي ويظهر عجزا في ميزان المدفوعات هذا العجز سيدفع بسعر الصرف الاسمي أو بعبارة أخرى تدهور قيمة العملة الوطنية²⁴ ، الشيء الذي يمارس أثران الأول يتمثل في نقل المنحنى BP جهة اليمين نتيجة للميزة التنافسية التي أصبحت تتمتع بها السلع الوطنية مما يدفع الصادرات للارتفاع والواردات للتراجع أي في النهاية سيؤدي إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات يستمر التحسين إلى غاية تحقق الفائض في BP إما الأثر الثاني فيتمثل في نقل منحنى IS



الفصل السابع/ أثر الأسعار والأجور في التوازن العام:

لقد تم صياغة الدراسة السابقة تحت فرضية ثبات الأسعار إلا أن الواقع العملي يناقض هذا الفرض خاصة في حالات التوسع على خلاف حالات الكساد أين يكون أثر الأسعار والأجور لا يكاد يذكر تأثيره على المستوى العام للتوازن، ففي حالات كهذه تكون هناك زيادات متتالية في الإنتاج رغم هذا تبقى مستويات أجور العمالة ثابتة وهذا لإرتفاع مستويات البطالة، فقد شهدت أزمة 1929 زيادة في الإنتاج إلا أن معدل البطالة بلغ 25%.



ولكن مع تراجع معدلات البطالة الى مستويات أدنى، أدت الزيادات المتتالية في الطلب على العمالة الى إرتفاع الأسعار، فقد سبقت الإشارة أن الكلاسيك يعتقدون أن عملية التوازن العام تحدث عند مستويات التشغيل التام، و إن هناك قوى تلقائية تدفع النظام الإقتصادي بإتجاه التوازن دون الحاجة الى تدخل الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي وتستند المدرسة الكلاسيكية على مدى إستجابة كل من الأسعار والأجور الى التغيرات التي تعرفها مختلف الأسواق إنطلاقاً من قوى العرض والطلب،

كما رأى كينز على خلاف الكلاسيك أنه يمكن تحقيق التوازن العام دون مستويات التشغيل التام، ومنه يرى بوجود نوع من البطالة الهيكلية لذلك وجب إعتماد سياسات مالية أو نقدية عن طريق تدخل الدولة لأجل بلوغ مستويات التشغيل التام وذلك من خلال التركيز على دراسة علاقة الأسعار والأجور وأثرهما على التوظيف وبالتالي الإنتاج،

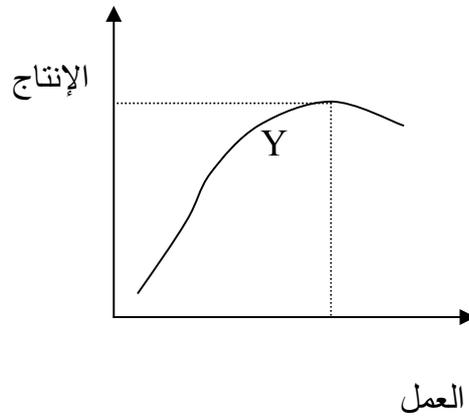
- توازن سوق العمل :

لأجل تتبع التوازن الكلي على مستوى الإقتصاد القومي لابد من تحديد مختلف مستويات الأسعار وكذا الكميات المنتجة التي تقابلها لتحديد التوازن اعتمادا على عنصر العمل خاصة في الأجل القصيرة حيث يصبح المتغير الوحيد الذي يمكن التأثير عليه لزيادة الإنتاج، ذلك أن بقية عوامل الإنتاج الأخرى تتطلب وقتا طويلا نسبيا لكي يظهر أثرها في الإنتاج

- دالة الإنتاج :

تعبر هذه الأخيرة عن العلاقة الدالية بين العوامل التكنولوجية المكونة لها من (الأرض، رأس المال، التنظيم، العمل)، وإن تجميع دوال الإنتاج على مستوى الإقتصاد القومي يمكن صياغتها في شكل دالة إنتاج كلية على الشكل التالي :

$Y = f(N, K, O, E)$ وأنه لأجل زيادة الإنتاج في الأجل القصير المتغيرة الأكثر حساسية في هذه الحالة هي عنصر العمل كما سبقت الإشارة إليه ، وعليه تعتبر باقي المتغيرات ثابتة في الأجل القصير (راس المال K ، التنظيم O ، الأرض E) ومنه تصبح دالة الإنتاج ($Y=f(N)$) المعبرة عن العلاقة الطردية بين عنصر العمل وكمية الإنتاج .



وبما أن المحددة الرئيسية لدالة الإنتاج هي عنصر العمل يجب دراسة سوق العمل في شقيه :

الطلب على العمل :

تحت شروط المنافسة التامة فإن شرط معظمة الأرباح للمؤسسات هو :

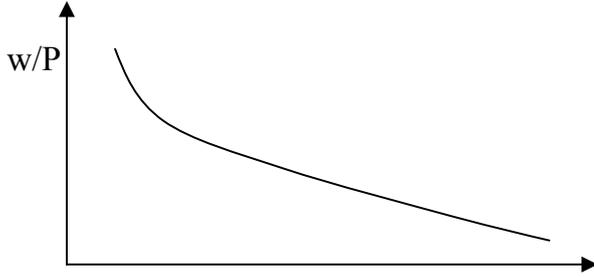
التكلفة الحدية = الإيراد الحدي أي أن :

الأجر الإسمي (w) = السعر (P) × الإنتاجية الحدية لعنصر العمل (MC)

الأجر الحقيقي $(w/P) =$ الإنتاجية الحدية (MC) ومنه يمكن تحديد أن دالة الطلب على

$$D_n = f\left(\frac{w}{P}\right)$$

ويلاحظ أنه يزداد الطلب على عنصر العمل كلما كان معدل الأجر الحقيقي منخفض والعكس صحيح :

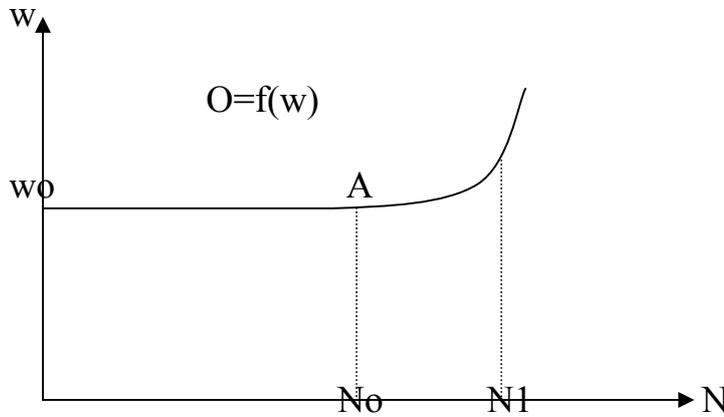


عرض العمل :

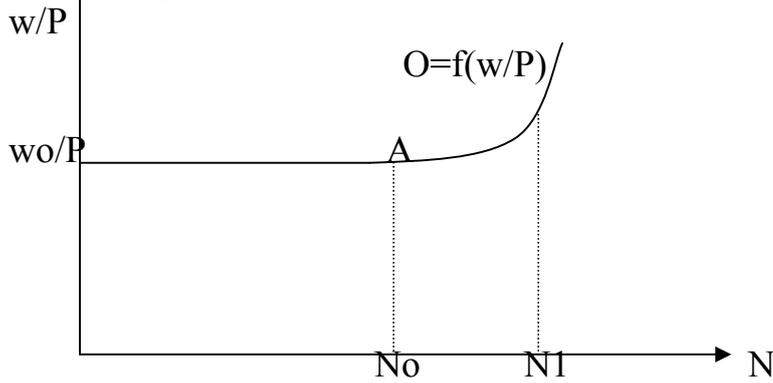
يعتبر الاختلاف الجوهرى بين الكلاسيك وكينز حول دالة عرض العمل ،حيث يرى كينز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي وليس الحقيقي أي أن العمال يخضعون الى ما يعرف بالخداع النقدي:

ويعرف عرض العمل كمايلي: $O_n = f(w)$

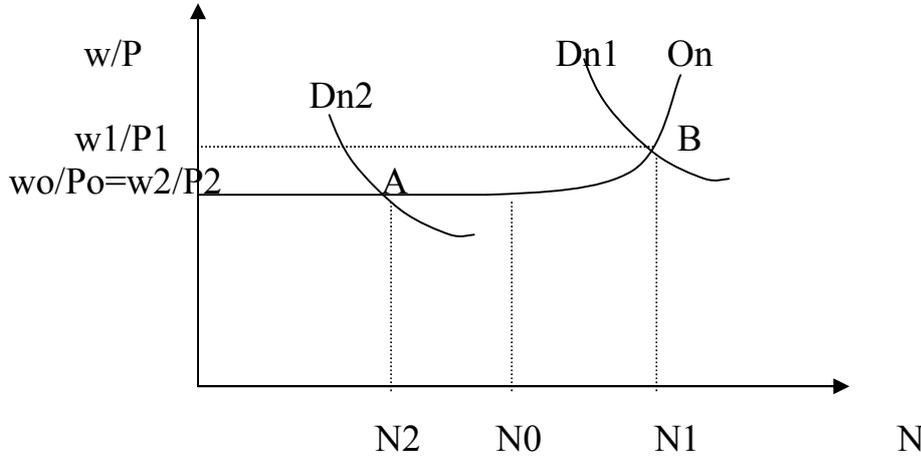
كما يفترض كينز أن هناك معدل من الأجر لا يمكن أ، يتنازل عليه العامل (حد أدنى للأجر) أي أن التوظيف معدوما يكون العامل غير قابل لعرض خدماته تحت هذا المستوى وليكن (w_0)



يلاحظ أنه كلما كان معدل الأجر الإسمي (w_0) العمال يعرضون خدماتهم ما بين ($0-N_0$) وعند إمتصاص كل عرض عمل عند هذا المستوى من الأجر، تصبح عملية التوظيف بعد ذلك تتطلب رفع الأجر لإغراء أولئك الذين لا يقبلون بالأجر عند المستوى (w_0) مما يدفع بمنحنى العرض الى الارتفاع، ويلاحظ أن العلاقة طردية بين العمل والأجر، ويمكن صياغة المعادلة السابقة بدلالة معدل الأجر الحقيقي (w/P)، تحت شرط أنه عند مستوى عام من الأسعار يقابله حد أدنى للأجر، لأنه عند مستويات مرتفعة من التضخم لا يمكن للعمال أن يتجاهلوا الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار ولذلك يطالبون برفع أجورهم .



بحيث التوازن العام في سوق العمل يكون :
عرض العمل = طلب العمل أي أن $D_n = O_n$



- يلاحظ أنه إذا كان المستوى التوازن في النقطة (B) فإنه يتحدد معدل الأجر الحقيقي $(w1/P1)$ وتكون النقطة (B) ذات الخصائص التالية :

$N1 > N0$ حجم التوظيف أكبر من المستوى $(N0)$ وهذا لكون أن الأجر المعروض كبير حيث $(w1/P1 > wo/Po)$

- عند النقطة (A) ذات الخصائص التالية:

الأجر عند الحد الأدنى $(w2/P2 = wo/Po)$.

$N0 > N2$ حجم التوظيف منخفض بل يوجد فائض في العمل أي هناك عناصر عمل عاطلة بالمقدار $(N0, N2)$ تعرف بالبطالة غير الإرادية بالنسبة لعنصر العمل، يعني أنها غير متعلقة بالعمال بقدر ما تتعلق بالجهاز الإنتاجي لأن العامل عند مستوى أجر (wo/Po) يكون مستعد للعمل لكن المنظم ليس على استعداد لذلك لأنه يطمع في معدلات أدنى من ذلك، وعليه نكون في حالة توازن رغم أننا دون مستوى التشغيل التام .

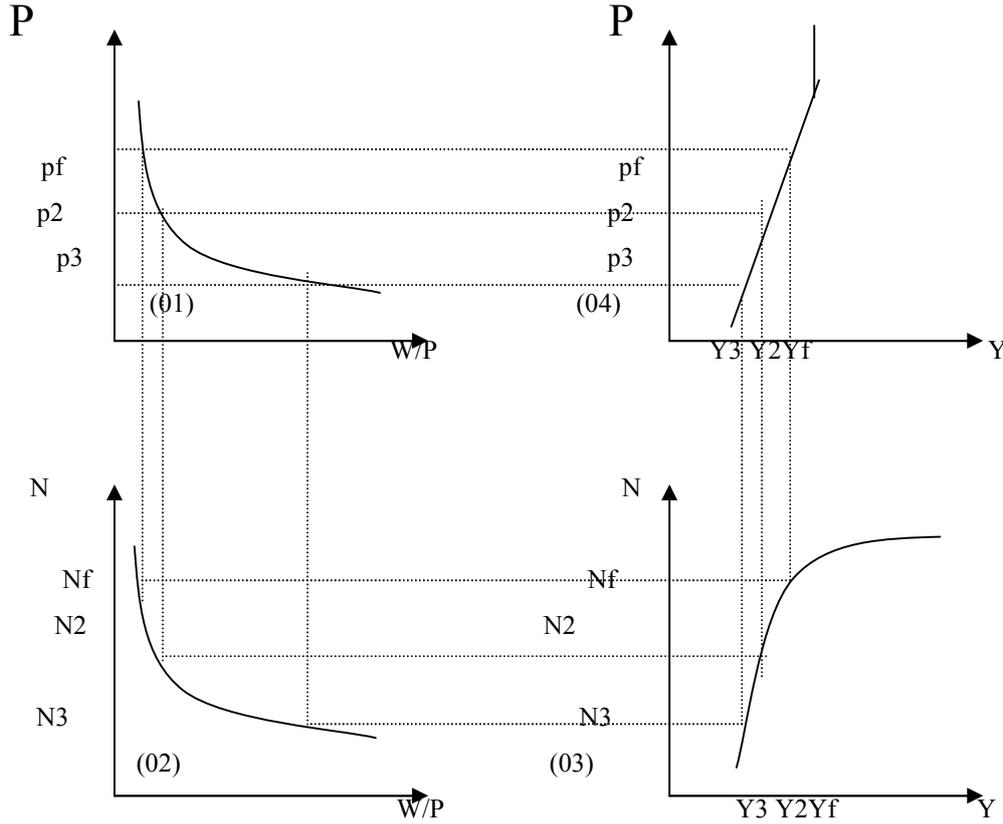
• اشتقاق منحنى العرض الكلي :

هو المنحنى الذي يربط بين المستوى العام للأسعار وكذا الدخل القومي ،إنطلاقاً من منحنيات

جزئية تحدد : - منحنى الأسعار الذي يربط بين القيم الحقيقية والنقدية .

- منحنى دالة الإنتاج التي تحدد كميات العمل اللازمة لكم معين من الإنتاج .

- طلب العمل الذي يحدد التوازن العلاقة بين حجم التوظيف و معدل الأجر الحقيقي .
إنطلاقاً من هذه المنحنيات الجزئية والربط فيما بينها نستنتج منحني العرض الكلي :



- عند المستوى من الأسعار (P3) يفترض زوال الخداع النقدي ويأخذ العمال القدرة الشرائية للوحدة النقدية بعين الاعتبار ، فعند هذا المستوى يتحقق حجم من الإستخدام (العمالة) ما يقابل (N3) ويقابلها حجم من الدخل (Y3) وعليه $N3(Y3,P3)$

- عند المستوى (P2) يلاحظ أن الأجر الحقيقي قد تراجع وهذا نتيجة إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يرفع زيادة الطلب على العمل فيرتفع حجم الإستخدام الى المستوى (N2) ويقابلها حجم من الدخل (Y2) وعليه $N2(Y2,P2)$ ،

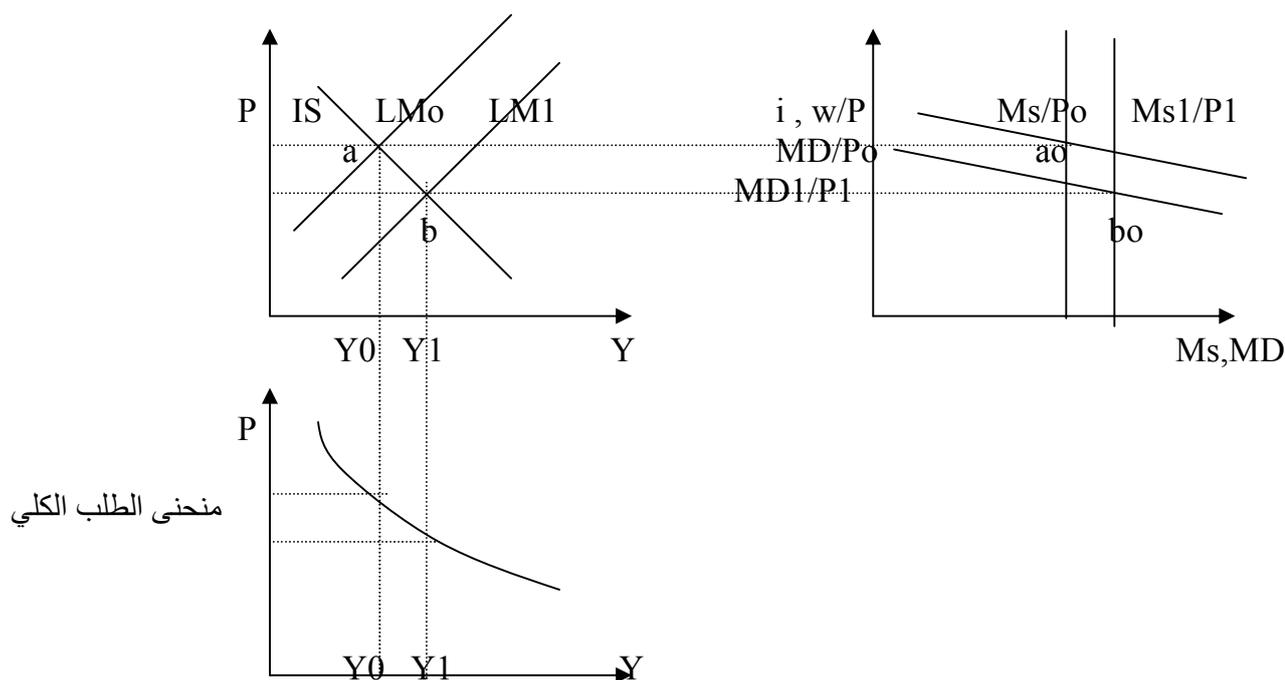
- وهكذا عند المستوى $N_f(Y_f, P_f)$ ، وعليه تكون الزيادات في الأسعار مرتبطة إيجابيا مع إستعداد الشركات لزيادة التوظيف حتى المستوى (P_f) حيث يكون هناك توظيف تام ونهاية الخداع النقدي ويصبح منحنى العرض الكلي عموديا ، طالما هناك توظيف كامل للقوى العاملة .

• **إشتقاق منحنى الطلب الكلي :**

يربط منحنى الطلب الكلي بين مستويات الدخل وكذا مستويات الأسعار إستنادا الى التوازنات الجزئية في سوقي: *السلع والخدمات (IS) .

*النقد (LM).

كما هو موضح في الشكل التالي :



إنه من أجل تحديد الثنائيات التي من خلالها نرسم منحنى الطلب الكلي :

- بفرض أنه يسود سوق النقد مستوى توازني نقدي عند سعر فائدة (i_0) الذي يحدد نقطة توازن من أجل قيم حقيقية لكميات النقد المعروضة والمطلوبة من أجل مستوى أسعار (P)

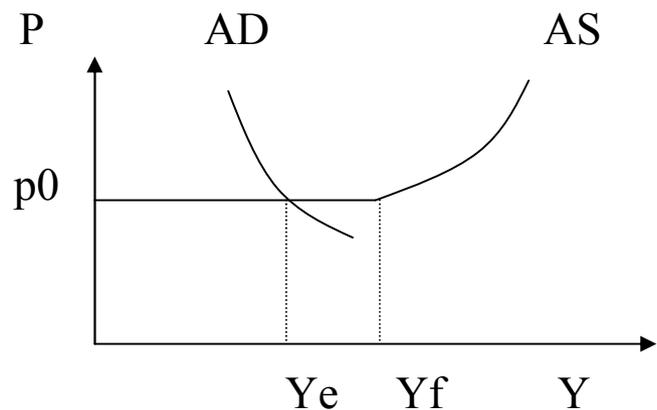
،الذي بدوره يحدد التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (ISLM) وبالتالي تحديد
حجما من الدخل عند المستوى (Y).

بفرض ولسببا من الأسباب المستوى العام للأسعار قد تراجع ،فإن القيم الحقيقية للمعروض
النقدي (Ms/P) ،والمطلوب النقدي (MD/P) تزداد ومنه ينتقل منحنى (LM) الى اليمين
بالزيادة (LM1) ومنه نقطة تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM1) تحدد حجما جديدا للدخل
(Y1) من أجل مستوى أسعار جديد (P1) .

وخلاصة القول أن الإنخفاض في مستويات الأسعار يؤدي الى زيادات معدل النقود الحقيقية
فترتفع القدرة الشرائية للنقد مما يدفع الإستثمارات الى مستويات أعلى فينتج عنها زيادات
مقابلة في الدخل ،والعكس صحيح .

ويعرف أثر إنخفاض مستوى الأسعار على كل من النقد الحقيقي ، أسعار الفائدة
،الإستثمارات بأثر كينز .

إنه بتقاطع منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي يتحدد لنا مستوى الأسعار وحجم
الدخل المقابل له وكذا مستوى العمالة،وقد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام كما هو
في الشكل أدناه ،حيث يلاحظ بأن هناك عناصر عمل عاطلة بالمقدار $(Y_f - Y_e)$ ،وهو ما قال
به كينز قد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام .



وقد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام وهذا لعدة أسباب ، كأن تكون القدرة الإنتاجية
للهياكل الإقتصادية محدودة (العرض الكلي) أمام معدلات الطلب المرتفعة ، أو كأن تكون

الطاقات البشرية محدودة أمام القاعدة الإقتصادية الضخمة للإقتصاد (معدلات الأطفال والشيوخ في المجتمع تفوق معدلات القادرين على العمل) لذلك نجد جزءا من الهياكل الإقتصادية غير مستغلة

الفصل الثامن : ما هية التضخم ، و انواعه و مؤشراتته

اعداد الاستاذة: مسمش نجاه

تعريف ظاهرة التضخم :

كلمة التضخم من الإصطلاحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض و الإبهام ، نتيجة المفاهيم العامة التي تقترن بهذا اللفظ و لذلك نستعرض بعض التعريفات من واقع النظريات الاقتصادية المختلفة و ذلك للوصول إلى تعريف مناسب لمصطلح التضخم .
: ماهية ظاهرة التضخم .

قد يكون الإهتمام في البداية هو تعريف التضخم نتيجة تعدد المفاهيم لوصف ظواهر عديدة مختلفة فالبعض قد يتكلم عن التضخم في الأسعار و البعض الآخر يتكلم عن التضخم في الدخل كالتضخم في الأجور و الأرباح إلى جانب ذلك التضخم في العملة مما يعني زيادة كبيرة في المعروض في النقود و هناك أيضا التضخم في التكاليف ، و يطلق بعض الكتاب على الزيادة المستمرة في عدد السكان كلمة التضخم سكاني ... إلخ و أيا كانت المفاهيم المختلفة التي ترتبط بلفظ التضخم ، فالتعريف الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو أنه " عادة ما يقصد بالتضخم زيادة غير طبيعية في الأسعار " 25 حيث عرفت البشرية ظاهرة التضخم، منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة و قد ساهمت الحروب التي عرفتتها هذه المنطقة منذ أقدم العصور في ارتفاع الاسعار بسبب السلب و النهب و الاستيلاء على كنوز العملات المعدنية " من الذهب و الفضة " إضافة إلى الحضارات القديمة التي عرفت انخفاض مستمر في قيمة عملاتها كالصين و الإغريق و الرومان القديمة.

و عندما ساد استعمال النقود الورقية في نهاية القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا أخذت ظاهرة التضخم تبرز بين حين و آخر و بشكل يكاد أن يكون منتظما ثم بعد ذلك تم اكتشاف مناجم الذهب في كاليفرنيا عام 1948 ، و لقد واجه العالم أسوأ

²⁵ مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب، القاهرة، 2002، ص . 30

حالات التضخم تبرز خلال سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية و السنوات التي تلتها مباشرة ألا و هو التضخم الذي حصل في ألمانيا في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر حيث ارتفعت الأسعار بمليارات المرات عن مستواها قبل الحرب حيث وصل في 1923/11/23 1 دولار = 4.2 مليار مارك ألماني 26 و كذلك في الوطن العربي و ما آلت إليه الليرة اللبنانية بسبب الحرب الأهلية التي اشتغلت سنة 1975 م ، و قد وصل سعر صرف الدولار إلى 850 ليرة سنة 1988 و 1989 بعد أن كان سعر صرف الدولار 3 ليرات فقط في بداية الحرب و " لكي نحدد مفهومنا للتضخم يجب بداءة أن نلفظ تعبير تعريف ، فالتعريف هو وصف فردي لظاهرة كلية بحسب طبيعتها البنائية أي ترتبط بالعلاقات بين العناصر أكثر من ارتباطها بوصف العناصر ذاتها " .

و بذلك فصعوبة تعريف التضخم تعود إلى ثلاثة حقائق اساسية :

أ- "إن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات" إذن لها العديد من المظاهر و الأشكال و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك من خلال النظرة الكلية للتضخم و من وجهة النظرة الهيكلية البنائية للاقتصاد و العلاقات الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة و عدم ملائمة الإنتاج للإحتياجات الضرورية و الاجتماعية و توزيع غير العادل للدخل و الثروة بين الفئات المساهمة في العملية الإنتاجية . 27

ب و نتيجة لذلك يمكن أن يتضخم الدخل أو جزء منه دون أن يصيب المجتمع آثار التضخم السعري، لاسيما إذا كان المجتمع يعاني من البطالة في عوامل الإنتاج التي تمتص زيادة الطلب ، التي سبق هذا التضخم ، كما يمكن أن يتضخم جزء من دخول المجتمع على حساب الجزء الآخر دون أن يصيب مستوى الدخل العام أي تضخم ، و دون أن يصيب التضخم مستوى الأسعار العام و قد تتضخم الأسعار فجأة نتيجة لحرب أو لضعف المحصول الزراعي دون أن يصحب هذا التضخم في الأسعار تضخم في الدخول النقدية .

²⁶ ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص ص 213 . 214 .
²⁷ حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك . دار الكندي ، ط 1 ، الأردن ، 2003 ، ص . 161 .

ج- إن تعريف التضخم من وجهة النظر البنائية تهتم بالعلاقات أكثر من اهتمامها بالعناصر التي في حد ذاتها لا قيمة لها إذا لم تكن بينها علاقات وظيفية أو سببية احتمالية أو غيرها مع بعضها البعض ، حيث من خلالها نستطيع أن نستخلص القوانين التي تحكم و تسيير هذه العلاقات ، و تفسر لنا آثارها على مختلف جوانب الحياة ، و هذا ما ينطبق على التضخم باعتباره اختلالا في العلاقات بين الأسعار النسبية لمختلف السلع و الخدمات .

و قد يكون هذا الاختلال فوريا عندما تتم حركات الارتفاع غير المتساوي في النسبة بين مختلف أسعار السلع و الخدمات ، و قد يكون مرحليا أو على فترات عندما يسبق ارتفاع أسعار بعض السلع و الخدمات أسعار السلع و الخدمات الأخرى ، و كمثل على ذلك ما يحدث من أن ارتفاع أسعار السلع الإستهلاكية يسبق دائما ، و بفترة طويلة ارتفاع أسعار أو قيم العمل "الأجور" و هذه هي مظاهر و أشكال الظاهرة .

و هكذا قد " تعددت محاولات وضع تعريف خاص باصطلاح التضخم حتى كاد يصبح له تعريف خاص لدى كل اقتصادي مشهور" .

إلا أن الإصطلاح يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات الآتية :

الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح .

إرتفاع التكاليف

الإفراط في خلق الأرصدة النقدية .28

: التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه :

لقد توسع تطبيق مصطلح التضخم بعد الحرب العالمية الأولى حيث زادت النقود بصورة غير عادية في وسط و شرق أوربا لا سيما ألمانيا و النمسا و روسيا مع ثبات السلع و الخدمات في الأجل القصير أدى إلى إرتفاع حاد في المستوى العام للأسعار " إنخفاض القوة

²⁸ صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية، بيروت ، 1981 ، ص . 230 .

الشرائية لوحدة النقد " تحت تاثير النظرية الكمية حتى الثلاثينات إلى أن ظهرت الأفكار الكنزوية و الإتجاهات المعاصرة في التحليل النقدي .

و الذين يسلمون بالنظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه هو "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو إرتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت ، و يعرف ايضا على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود" 29 و وفقا لهذا التعريف تنتشر ظاهرة التضخم على مرحلتين :

تتميز هذه المرحلة بان معدل إنخفاض القوة الشرائية للنقود يكون أقل من معدل الزيادة في كمية النقود لأسباب كثيرة من بينها إنخفاض سرعة تداول النقود .

و هي عكس المرحلة الأولى و أسباب ذلك تعود إلى :

إنخفاض حجم الإنتاج و التبادل و ينتج عن ذلك إنخفاض في الطلب على النقود .

إرتفاع سرعة تداول النقود ، إنطلاقا من الإنخفاض المستمر في قيمتها فان الأفراد يقللون من حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها مما يزيد في إنخفاض الطلب على النقود و إرتفاع سرعة التداول .

إضافة إلى أنصار هذه النظرية يعرفون التضخم بأنه " كل زيادة في إصدار النقود " و

البعض الآخر يعرفه بأنه " نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول "

كما أيدها المفكر "فريدمان ملتون" من خلال تأكيده ان التضخم هو دائما و غالبا ظاهرة نقدية لأنه ناجم عن زيادة النقود مقارنة بكمية السلع حيث تمنح الطلب الفائض للسلع إلى نمو الكتلة

النقدية الاسمية .30

ورغم هذا فلقد وجهت إنتقادات لهذه التعاريف من بينها :

أنها تعاريف جزئية من حيث أنها تفترض ثبات بعض العناصر و تغير بعض العناصر الأخرى .

²⁹ رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود و البنوك . دار صفاء ، ط1 ، عمان ، 2000 ، ص . 163 .

³⁰ David Begg et les autres, Macro-economie . ediscience interational, 6 Tirage, 1994, p.p. 281.282.

أنها تعاريف غائبة بمعنى أنها تضع أهداف مسبقة ثم تفرض الظروف و تخلص إلى النتائج التي توصلها إلى الأهداف الموضوعية مسبقا .

أنها تعاريف نسبية لأنها و إن اتفقت مع الظروف التاريخية و الإجتماعية التي سادت الاقتصاد في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر من حيث أن زيادة كمية النقود قد أدت إلى إرتفاع الأسعار إلا أن الأمر قد إختلف في العصر الحالي .

حيث توجد نظم التحكم و الرقابة على الأسعار بواسطة السلطات الحكومية و كذلك قد يكون إرتفاع الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية ، أو يكون نتيجة لإستخدام بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب غير المباشرة .

كما يمكن أن يكون نتيجة الإحتكارات أن تسيطر على النشاط الإقتصادي و تؤدي إلى زيادة الأسعار لزيادة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية المحتكرة .³¹

- إن هذه التعريفات التي إستندت على النظرية الكمية لا نقول أنها مرفوضة ، و لكن ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم ، و ذلك من خلال ما ترتب عند حلول الأزمة العالمية الكبرى ، و ما صاحبها من صعوبات سياسية و إجتماعية توسع الفكر الإقتصادي في تعريف التضخم فأدخلت عوامل أخرى بجانب العامل النقدي .

: التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال آثاره :

و هو يعني هنا حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار أي كان سبب هذا الإرتفاع زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي و التيار السلعي ، أو غير ذلك من الأسباب ، و لقد ظهرت العديد من التعاريف من أهمها تعريف الأستاذ Gander Ackeley " التضخم بأنه حالة الإرتفاع المستمر في الأسعار ، و ليس الأسعار العالية ، و بعبارة أخرى إن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن ، و يجب تحليلها وفقا لمعايير حركية و ليس بمعايير ساكنة " و إستنادا إلى بيجو " تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في

³¹ Abdelhak lamiri, theories économiques et crises contemporaines. O.P.U, Alger, 1994, P.P.189.190.

الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحقق بواسطتها استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول "32.

و قد حاول إميل جيمس emele james أن يعمق من هذا التعريف و أعطى التعريف التالي للتضخم " بأنه حركة صعودية تتصف بالإستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض "33.

لقد حقق هذا التعريف عدة مزايا من أهمها :

التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية ، فهو حركة يمكن الوقوف عليها خلال فترة تكون طويلة .
التضخم ظاهرة حركة أسعار تتمثل في إرتفاعها ، أما النقود فهي تلعب دورا مسببا فقط .
التضخم حركة تتصف بالإستمرار الذاتي أو الدائم ، و هي حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديه طبيعة تراكمية و غير وقتية و هو يمتد و ينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية .

التضخم الناشئ عن زيادة الطلب عن العرض ، أي الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار ، و الطلب ينصرف إلى الإنفاق الكلي على الإستهلاك و على الإستثمار ، أما العرض فهو ينصرف إلى مدى قدرة الجهاز الإنتاجي و مرونته على الإستجابة للزيادة في الطلب و لهذا فقد إستعمل جيمس لفظ قدرة أو طاقة العرض عوضا عن تعبير العرض.

و لقد أضاف جيمس أخيرا عنصرا أساسيا إلى تعريف التضخم و هو ذلك المتعلق بالقطاع الخارجي ، إذ أنه إعتبر إستنفادا للموارد الأجنبية من مظاهر الحالة التضخمية للإقتصاد الوطني .

و رغم إقتراب هذا التعريف من الشمولية إلا أنه تعرض لإنتقادات عديدة يمكن إيجازها في أن إرتفاع الأسعار ليس بالأثر الوحيد المتولد عن التضخم ، فهناك من الآثار الاجتماعية و التي تنعكس على طريقة توزيع الدخل و القوة الشرائية للأفراد ، و كذلك الآثار الاقتصادية

³² نقلا عن ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص . 215 .

³³ نقلا عن مجدي عبد الفتاح سليمان ، نفس المرجع ، ص . 37 .

التي تنعكس على الجهاز الانتاجي ككل ما يتجاوز في أهميتها مجرد الإرتفاع في الأسعار
34.

و من خلال التعريفات السابقة المختلفة التي قدمها الاقتصاديين نصل إلى النتيجة التالية : أن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو إرتفاع في الاسعار ، بل هو علاقة توازن يعقبها إختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني ، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي ، و إما إلى إختلال التوازن بين السيولة النقدية و الطلب على تلك السيولة هذا " الإختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم " 35.

: أنواع التضخم .

وفقا للمعايير التالية ينقسم التضخم إلى :

: التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار .

وفقا لهذا المعيار تتحدد أنواع التضخم حسب تدخل الدولة في جهاز الأسعار حيث قسم الاقتصاديون المعاصرون التضخم إلى :

(أ) التضخم الصريح : « L'inflation déclarée » *

" و يقصد به إنطلاق الأسعار نحو الإرتفاع دون أي حد . و الناحية التي تميز هذه الحالة هي وجود قوة شرائية لدى الأفراد ، و وجود إستعداد لإنفاقها على السلع و الخدمات المختلفة ، و لكن الأفراد يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة وجمود الاسعار نتيجة للقرارات الإدارية من طرف الدولة ، و هذا حسب ما أكدته

³⁴ مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص . 580 . و هذا النص الكامل لتعريف .

Emele james : « l'inflation consiste en un excès des flux de demande de biens par rapport aux possibilités de l'offre, excès provoquant un mouvement auto-entretenu et irréversible de hausse des prix ainsi qu'un epuisement progressif des ressources nationales de devises étrangères ».

³⁵ مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص . 581 .

* و يسمى كذلك التضخم المكشوف أو المفتوح أو الطليق أو الظاهر .

بعض الدول من خلال تجاربها أثناء الحرب العالمية الثانية ، و بالتالي بمجرد رفع هذه القرارات تنطلق الأسعار في الإرتفاع .

حيث يسمح للقوة التضخمية من ممارسة ضغوطها على الاسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع و الخدمات او زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية ... الخ

و علامات التضخم الصريح تتمثل في حصول خلل في العلاقة السعرية بين السلع المختلفة حيث يصعب تحديده مسبقا ، و سبب هذا الخلل يرجع إلى الإختلاف في مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع المختلفة ، فأسعار المواد الاستهلاكية الضرورية "الخبز مثلا" لا ترتفع بنفس النسبة المؤوية مثل أسعار الذهب و الأراضي أو أسعار السلع المعمرة الأخرى في مراحل التضخم المختلفة .

(ب) التضخم المكبوت : « L'inflation réprimée » *

و هو عكس التضخم السابق حيث يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تضع ضوابط و قيود تحد من الانفاق الكلي ، و تحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق .36 و تتميز به الأقطار التي تتدخل حكومتها في الحياة الاقتصادية لا سيما الاقتصادية المخططة مركزيا " الاشتراكية" من خلال قيامها بتقديم الإعانات ، التسعير الإجباري ، البيع بالبطاقات ... الخ ، و رغم هذا فإن الجهود التي تبذلها الدولة قد لا يمكنها الصمود و الاستمرار في سيطرتها لذلك تحكمتها في مستوى الأسعار يكون محدود نسبيا ، و ذلك نتيجة لظهور السوق السوداء غير الخاضعة لسياستها و لا يمكن التحكم فيها ، و بالتالي لا تستطيع الدولة منع التضخم من الظهور و إنما التخفيف من حدته ليس إلا .

و من خلال ما أكدته الدراسات و الأبحاث أن تركيز الحكومات على كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للاقتصاد . و من هنا فلا تكف الرقابة الحكومية بل لابد من دفع

* و يسمى كذلك التضخم الكامل أو غير الظاهر أو المحتجب أو المقيد أو الخفي .
36 حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد . دار زهران ، ط2 ، عمان ، 1997 ، ص . 182 .

عجلة الإنتاج في كافة المجالات أولاً ثم التحكم في زيادة الطلب حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن الطلب مع العرض ، و يسود هذا النوع من التضخم خاصة في أوقات الحرب فيتحول الإنتاج مثلاً إلى إنتاج حربي ، و تكون النتيجة أن يظل الدخل الوطني في ارتفاع بينما يظل جانب المعروض من السلع و الخدمات في نقص .

: التمييز على أساس القطاع .

هنا يفرق كينز بين نوعين من التضخم إستناداً إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم هما :

(أ) **التضخم السلعي** : و يحدث هذا النوع في قطاع الإستهلاك لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار ، فيتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح تقديرية في إنتاج سلع الإستهلاك .

(ب) **التضخم الرأسمالي** : و هو يحدث في قطاع الإستثمار لزيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى شيوع أرباح تقديرية في صناعات سلع الإستثمار ، و لقد جمع كينز بين نوعي التضخم في صناعات الإستهلاك و الإستثمار مما أطلق عليه التضخم الربحي و هذا النوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الإستثمار على الإدخار .37

كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما :

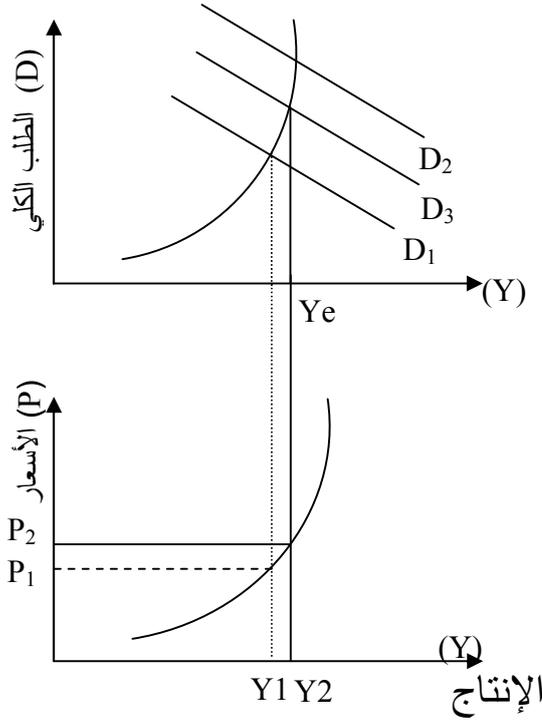
(أ) **التضخم الكامل** : "أو كما سماه كينز التضخم الأصيل أو الصحيح . حيث يظهر عندما يكون الطلب الكلي أكثر إرتفاعاً من العرض الكلي38 ، و هو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفراً من الناحية النظرية فقط ، فإذا زادت كمية النقود فإن الأسعار تدفع إلى إرتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود .

(ب) **التضخم الجزئي** : و هو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة دون التشغيل الكامل و بالتالي عند الزيادة في كمية النقود يصحبها الزيادة في نفقات الإنتاج للوحدة و زيادة في حجم الإنتاج في نفس الوقت .

شكل يوضح التضخم الصحيح أو الفعلي .

³⁷ فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص . 244 .

³⁸ سليم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد . الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، ط1، العراق، 2000، ص . 272



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص . 404 .

في الشكل يتضح أن الزيادة في حجم الطلب الكلي من (D1) إلى (D3) و الذي يمثل مستوى التشغيل الكامل كما يظهر في النقطة (Ye) قد أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (P1) إلى (P2) بالرغم من زيادة الإنتاج أيضا لكن بنسبة قليلة تتمثل في الفرق بين (Y2) و (Y3) لهذا فإن التضخم يكون ناشئا عن الزيادة في الطلب و يلاحظ بأن الزيادة في الطلب الكلي إلى أكثر من مستوى التشغيل الكامل (D2) فسوف لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج و إنما سينعكس في زيادة مستوى الأسعار .

: التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي :

و نميز هذا التضخم من خلال الفترة الزمنية التي يرتفع خلالها مستوى الأسعار ، و تفقد النقود من قوتها الشرائية. إلى ثلاثة مراحل أو أنواع هي :

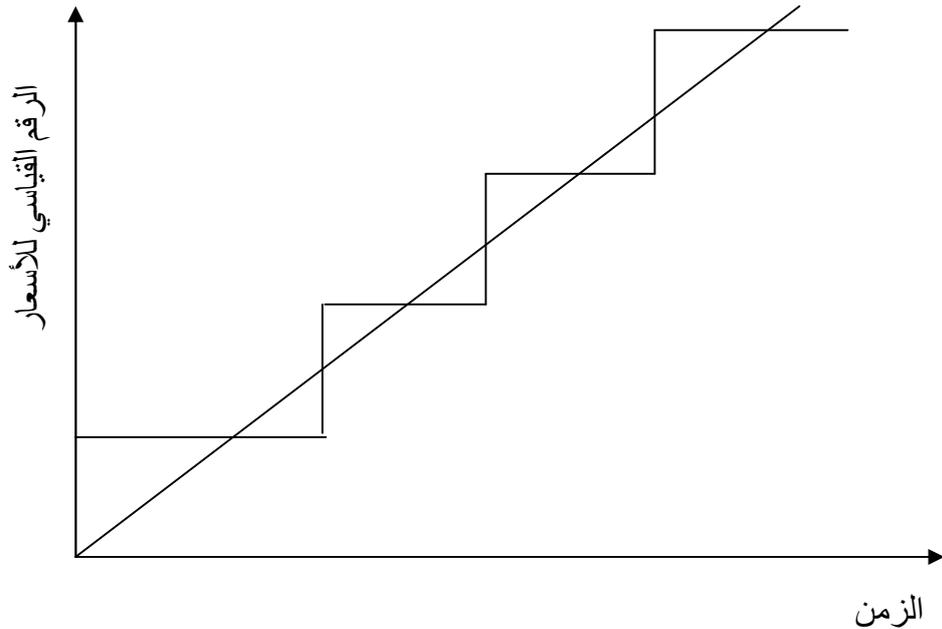
أ- التضخم الزاحف : «L'inflation latente»*

يتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة حتى لو لم تحدث زيادة في طلب إضافة إلا أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة و معجلة في الفترة القصيرة ، و أن الإرتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبيا . " كما تشير

* و يسمى كذلك التضخم البطيء أو المتدرج أو المعتدل

الأبحاث و الدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول ، سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو دولا مختلفة تبحث عن طريق النمو و تندمج في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القطاع الخارجي الذي يصدر لها هذا النوع من التضخم فتصبح الأسعار في ارتفاع مستمر ، و قيمة العملة الوطنية في تناقص مستمر ، و نفقات المعيشة تتجه دائما إلى أعلى .

ولقد ظهر هذا النوع في و.م.أ إنجلترا في فترات الخمسينات و الستينات في أثناء الرواج الاقتصادي ، و كان السبب الأساسي هو الارتفاع النسبي في الأجور و الأرباح و كذلك زيادة المعروض النقدي . و كذلك قد ساد في الجزائر خلال الفترة 1964-1967 حيث وصلت مستويات الأسعار إلى 4% حسب إحصائيات الغرفة التجارية الجزائرية :
يمثل شكل التضخم الزاحف في شكل دالة تدرجية متصاعدة .



ب- **التضخم المتسارع**: كما يطلق عليه عملية التضخم ذو السرعة المتوسطة حيث يصف هذا النوع تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من النوع الأول و لفترات زمنية أقصر. حيث يزيد فيها معدل التضخم عن 10% .

ج- **التضخم الجامح** : « L'hyper inflation »

هذا النوع من التضخم يعتبر أخطر أنواع التضخم ، و يتمثل بارتفاع هائل في الأسعار و انخفاض قيمة الوحدة النقدية إلى درجة يصبح فيها زهيدة جدا و في المراحل الأخيرة من هذا

النوع من التضخم ، تنخفض قيمة الوحدة النقدية بدرجة كبيرة من يوم لآخر حتى تصبح عديمة القيمة حينئذ يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة ، و قد اعتبر الاقتصادي آرثر لويس معدل تضخم مقداره 5% سنويا و لمدة 4 سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف فإذا تجاوز الاقتصاد تلك الحدود دخل في مراحل من التضخم الجامح حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية ، و خاصة كونها مقياسا للقيم و مخزنا لها ، و تظهر ما تسمى بالحلقة المفرغة. و ذلك من خلال زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و خفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة جديدة في الأجور.

و يستمر الدوران بشكل أكثر حدة و شدة فيتدهور ميزان المدفوعات و تستفيد موارد الدولة من الاحتياطي الذهبي و العملات الأجنبية و تتسع الهوة بين طبقات المجتمع الأمر الذي يشكل خطورة على الاقتصاد الوطني و على النظام الاقتصادي و الاجتماعي. و قد تصل نسبة ارتفاع الأسعار إلى 50 % أو 60 % سنويا أو أكثر . و من أمثلة التضخم الجامح مما يلي :

: مؤشرات و مقاييس التضخم :

إن التضخم هو الارتفاع المستمر و الشامل في أسعار السلع و الخدمات " يعتبر هذا التعريف ليس دقيقا لأن الأسعار كثيرة كالمنتجات ... الخ سواء كانت محلية أو دولية ، و بالتالي ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم لكن مقارنة الارتفاع الداخلي للأسعار و الارتفاع في الاقتصاديات الخارجية هو الذي يفسر عندئذ قابلية تنافس الاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية ، و هكذا يصبح قياس التضخم نسبي و معقد" .39

و بالتالي إن قياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي هما المعايير التي تستخدمها المؤسسات العلمية و قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار . و نتعرض لهما فيما يلي .

³⁹ برينيه واسيمون ، أصول الاقتصاد الكلي . ترجمة عبد الامير إبراهيم شمس الدين ، المؤسسات الجامعية للدراسات، ط1 ، القاهرة ، 1989 ، ص . ص . 291 . 292 .

: معيار الاستقرار النقدي :

عادة ما يطلق عليه الضغط التضخمي أو معيار تطور عرض النقود و يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل الدخل أو الناتج الوطني الإجمالي مقوم بالأسعار الثابتة و أيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها 40 ، و طبقا لهذه النظرية أن الاستقرار النقدي يتحقق عموما من خلال المعادلة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث :

B : معامل الاستقرار النقدي

DM/M : معدل التغير في الكتلة النقدية و عادة و ما يعبر عنها بـ M2 .

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة .

و نعرف كلا من :

M2 : تسمى بوسائل الدفع أو الائتمان المصرفي ، و هي تمثل مجموعة كمية النقود الموجودة و هي تتضمن النقود المادية أي الورقية و المعدنية و النقود المصرفية أي الودائع بشرط أن يستبعد عند حساب وسائل الدفع ذلك الجزء من النقود الورقية أو المعدنية التي تحتفظ به البنوك التجارية في خزائنها و كذلك الكمية الموجودة من هذه النقود بقسم العمليات المصرفية في البنك المركزي ، و هي تختلف من دولة إلى دولة أخرى .

Y : هو الناتج الوطني الإجمالي حيث يعتبر من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لأي مجتمع ، لأنه المؤشر الذي تنعكس عليه جميع أوجه هذا النشاط ، و هذا الأخير لديه عدة تعاريف من أوجه ثلاثة : و هي طريقة الإنتاج ، و الإنفاق و طريقة الدخل ، و بالتالي نختار طريقة الإنتاج و نعرف :

⁴⁰ نعمة الله نجيب و آخرون ، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية . الدار الجامعية ، السكندرية ، 200 ، ص . 403

الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مضافا إليه عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج مطروحا منه عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل .

و الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق هو القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد خلال فترة زمنية معينة (سنة) .
و منه لنا الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة =

$$\frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق "سنة المقارنة"} \times 100}{\text{الرقم القياسي للأسعار "سنة الأساس"}}$$

و هكذا نقوم بمناقشة ثلاثة حالات :

$B = 0$: يدل على تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني .

$B > 0$: يدل على وجود نمو في كمية النقود و يفوق باستمرار معدل تغيير الناتج الوطني فهذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح ، من السلع و الخدمات المنتجة و المتاحة ، و بالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية مع الأخذ في الاعتبار التغيير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها و ما يمارسه من ارتفاع في الأسعار . $B < 0$: فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض. : **معييار الإفراط النقدي :**

و هو يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود ، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم بالشكل

$$\lambda = \frac{M}{Y} \quad \text{التالي :}$$

حيث :

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود

M: كمية النقود ، معبرا عنها كما ذكرنا بـ M2 .

Y: الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة " الحقيقي " و بالتالي نقول أن هذا المعيار كذلك يستند إلى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار ، و هذا ما يؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان على أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ، و معدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس .

و تكون حالتين هما : إذا كان الطلب على النقود أو سرعة دورانها ثابتا في الأجل القصير فيتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ، و الذي كما بينا بقيمة كمية النقود على الناتج الوطني ثابتا ، كي نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس . إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار و يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي :

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث :

M' : حجم الإفراط النقدي .

λ = متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في

سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Yt : حجم الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة .

Mt : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة (M2) .

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار و استمرار هذا الفائض ، و تصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار

: المعيار الضمني :

هو مؤشر ذي دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار و كدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني و يتم الحصول على هذا الرقم عن طريق :

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

فإذا كان الناتج يساوي 100 عبر ذلك عن استقرار المستوى العام للأسعار .
و إذا زاد الناتج عن 100 عبر ذلك عن ارتفاع المستوى العام للأسعار .

و إذا قل الناتج عن 100 عبر ذلك عن انخفاض المستوى العام للأسعار حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية كما يضم جميع أنواع الأسعار الجملة أو التجزئة على السواء و يعبر عنه أحيانا بالمكمش « déflateur » و رغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلا سنويا و في أفضل الحالات ثلاثيا "ثلاثة أشهر" و بالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادلوتعتبر هذه المعايير المذكورة مهمة المؤسسات العلمية والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي الدولي

معيار معدل التضخم

يعتمد على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الرقم القياسي للأسعار و نتيجة لاختلاف طبيعة السلع الموجودة في المجتمعات الاقتصادية وكذا طبيعة النشاط الاقتصادي مما تحتاج إلى استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية و هي كالتالي :

الرقم القياسي لنفقات المعيشة " الأجر الحقيقية " : لنفرض أننا نريد قياس تأثير التضخم على دخل أسرة ما ، حينئذ يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداماً في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية ، و هو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع و الخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة ، و تشمل هذه السلة الممثلة للسلع و الخدمات الخبز و البيض و السكن و الخدمات الطبية و غيرها من السلع بالكميات التي تشتريها أغلب الأسر متوسطة الدخل . 41

و بالتالي نعرف : - الرقم القياسي بشكل عام أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع و الخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع .

- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة : هو نسبة الإنفاق على السلع و الخدمات في سنة القياس إلى تكاليف الحصول على نفس تلك السلع و الخدمات في سنة الأساس .

و تكون طرق قياس معدل التضخم هي :

معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار =

$$100 \times \frac{\text{مجموع معدل الأسعار للسلع في سنة القياس}}{\text{مجموع معدل الأسعار للسلع في سنة الأساس}}$$

- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة =

$$100 \times \frac{\text{الرقم القياسي العام للسلع في سنة القياس}}{\text{الرقم القياسي العام لنفس السلع في سنة الأساس}}$$

حيث : - الرقم القياسي لسنة معينة = مجموع الأوزان الترجيحية للسلع لتلك السنة .

و نفرق بين نوعين للرقم القياسي لأسعار المستهلكين هما :

⁴¹ جيمس جوارتيني ، و ريجارد واستروب ، الإقتصاد الكلي . ترجمة ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ ، الرياض ، 1999 ، ص . 214 .

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن :

يعكس هذا الأخير التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود لساكني المدن و التي تستخدم في الإنفاق البنود الضرورية للمعيشة و تقوم جهات متخصصة بنشر بيانات دورية على الأرقام القياسية لسعار المستهلكين و الواقع أن الرقم يمثل نفقات المعيشة نظرا لأنها مكوناته تشتمل على مجموعات الإنفاق الضرورية التي يحتاج إليها أي فرد و يعطي بعض الاقتصاديين هذا الرقم أهمية خاصة لأنه يعكس إلى حد بعيد معدلات التضخم في الدول المتقدمة إلا أن هناك ما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان و هي :
يجب أن يؤخذ بتحفظ شديد في حالة البلاد النامية حيث تقل نسبة من يعيشون في المدن عن نسبة هؤلاء الذين يعيشون في الريف .

يؤخذ عليه أن الأسعار الرسمية التي تعكسها الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالمدن تعتمد على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة و هي غالبا لا تعكس الأسعار الفعلية لا سيما حينما يسيطر على أسعار السوق قوى العرض و الطلب و حينما تشبع الأسواق السوداء ، و تضعف رقابة الدولة على السعار المحددة للسلع .

2. الرقم القياسي لسعار المستهلكين في الريف :

و تبدو أهمية هذا الأخير في البلاد النامية حيث يشتغل عدد كبير من السكان بالزراعة لذا فإن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود في الريف تعد دلالة مهمة لأنها تمس حياة و مستوى معيشة غالبية سكان هذه البلاد ، و هذا للأسباب التالية :

ضعف الرقابة السعريية بالريف إذا ما قورنت بالرقابة بالمدن .

قلة عدد المجمعات الاستهلاكية للتوزيع بالمقارنة مع عددها في المدن .

تتمتع المدن بالدعم السلعي اكثر مما تتمتع به الريف .

تحل الريف تكاليف نقل السلع المصنعة نظرا لتواجد مراكز الإنتاج خارج الريف الرقم القياسي لأسعار الجملة : و يضم مجموعات سلعية مهمة مثل الحاملات الزراعية و الدواجن و الأسماك و المنتجات الحيوانية غير الغذائية و مواد البناء و الأخشاب ، المواد الغذائية ، و المشروبات و البترول ، مواد الوقود و المواد الكيميائية ، الأدوية ... إلخ .

حيث يعطى لرجال العمال اهتماما كبيرا للتغيرات في أسعارها ذلك نظرا للدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة لأن الارتفاع الذي طرأ عليها لا يلبث أن ينعكس بالضرورة بعد ذلك في الأرقام القياسية لأسعار التجزئة التي تشير إليها الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالريف و المدن .

: معيار فائض الطلب .

و ينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي و تحديد المستوى العام للأسعار ، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تفتح عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي و يتم قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية :

$$D = (cp + cg + I + \Delta s) - y$$

حيث : - D : فائض الطلب الخام " سنة القياس "

cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

Δs : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية

y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة " سنة أساس "

و من هنا إذا زاد مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات .

و بالتأمل في الصيغة السابقة لإجمالي فائض الطلب نرى أنها تهمل أكثر المعاملات الخارجية من صادرات و واردات على كل من الطلب الفعال و المتاح من السلع و الخدمات و بالتالي تصبح الصيغة كما يلي :

$$D = (cp + cg + I + \Delta s + X - L + M) - y'$$

حيث يصبح :

الإنفاق المحلي هو الإنفاق الوطني بإضافة صافي التعامل مع الخارج :

X : الصادرات بالأسعار الخارجية

M : الواردات بالأسعار الجارية

Y' : الناتج الوطني الإجمالي (PNB) بالأسعار الثابتة .

و تظهر ثلاث حالات هي :

حالة التوازن : رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر ، و هنا لا يتأثر حجم فائض الطلب .

حالة الفائض : هنا تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها قيمة الواردات بنوعيتها ، و هنا لابد أن

يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب لنحصل على صافي فائض الطلب .

حالة العجز : و هي تصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلاد المتخلفة و الآخذة في النمو

، و هي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية الذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض

الطلب ، و إن حدوث عجز ميزان المعاملات الجارية تمارس أثرا انكماشيا بمعنى انه يلغي

جزءا من مفعول القوى التضخمية المحلية لأنه يضيف إلى المتاح من السلع و الخدمات

بمقدار اكبر مما يصنف إلى طلب الكلي الفعال .42.

: تفسير التضخم و أسبابه :

إن العوامل التي تحدث التضخم تختلف من بلد إلى آخر ، كما أنها تختلف بين الحين و الآخر

حيث لها جذور متعددة منها النقدية و الهيكلية و الاجتماعية و السياسية ، و الدولية ، تجتمع

أحيانا و تتنازر فيما بينها في التشديد من الضغط التضخمي .

مما يجعلنا نفرق بين السبب و النتيجة << الوسيلة و الهدف >> فقد ترتفع الأسعار بسبب

ارتفاع الاجور و المرتبات و العكس صحيح كما قد تزداد كمية النقود بسبب زيادة حجم

الطلب و العكس صحيح أيضا و بهذا نحدد نوعين رئيسيين لأسباب نشوء ظاهرة التضخم

هما :

⁴² نعمة الله نجيب و آخرون ، مرجع سابق ، ص . ص . 405 . 406 .

: العوامل الداخلية << المحلية >> لنشوء التضخم .

العوامل المحلية لنشوء ظاهرة التضخم يمكن حصرها في :

: العوامل النقدية لنشوء التضخم .

و يمكن تفسير ذلك إلى عوامل مختلفة حسب النظريات التالية :

أ) النظرية الكمية للنقود << التحليل الكلاسيكي >> « La thorie qantative de la monnaie » تعتبر أقدم النظريات التي ترشح العلاقة بين النقود و الدخل حيث ظهرت في سنة 1500 م ليس معنى هذا أنه لا يوجد من لم يتطرق لهذه الفكرة بل إن من الأوائل من نبه إلى الدور الذي تلعبه كمية النقود في تقلبات الاسعار العديد من علماء المسلمين نذكر منهم بالأخص تقي الدين أحمد بن علي المعروف بالمقرئزي << 769-845 هـ >> - << 1367-1441م >> حيث أرجع في كتابه << إغاثة الأمة بكشف الغمة >> أسباب موجة الغلاء التي عمت في مصر سنة 808 هـ إلى المبالغة في سك النقود << أي الفلوس >> بدرجة أدت إلى أن تكون هي النقود الاساسية بدلا من الذهب و الفضة و هذا حسب قانون جريشام الذي يقرر أن النقود الرديئة << الفلوس >> تطرد النقود الجيدة من التأهيل << الذهب و الفضة >> أما في العصر الحديث فلقد نسبت هذه النظرية إلى الكاتب السياسي الاجتماعي جون بودان عندما نشر كتابه في 1568م و أرجع إرتفاع الاسعار إلى تيار المعادن النفيسة القادمة من العالم الجديد << أمريكا >> و لكن ما قاله المقرئزي قد جاء سابقا لأراء بودان بحوالي قرن كامل مما يدل على أهمية دراسة الفكر الاقتصادي عند علماء المسلمين 43 و قد عبر الفكر نفسها الاقتصادي الانجليزي ريكاردو << 1772-1823م >> الذي يعتبر أبو النظرية الكمية إلى أن وصلت صياغتها في شكل نظرية متكاملة على يد الاقتصادي أرفنج فيشر عام 1911م ، و الذي إستخدم في صياغتها المعادلات الرياضية .

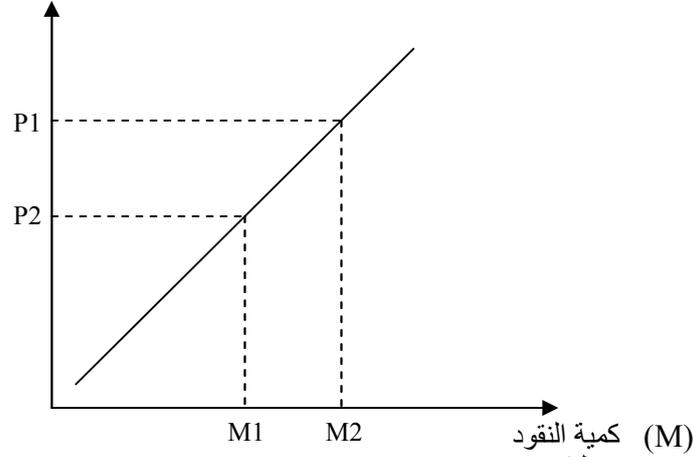
و في سنة 1912م قام بنشر كتابه << القوة الشرائية للنقود >> 44 . و كانت هذه الصياغة واضحة سنة 1917م حيث تؤكد على وجود علاقة تناسبية و طردية بين كمية النقود

43 آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . ص . 86 . 87 .

44 أحمد هني ، العملة و النقود . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص . 112 .

المعروضة من جهة و المستوى العام للسعار من جهة أخرى. الشكل رقم (3) : العلاقة بين كمية النقد المعروضة و المستوى العام للأسعار .

المستوى العام للأسعار (P)



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص ، 391 .

حيث يلاحظ أن المستوى العام للأسعار عاملاً تابعاً للعنصر المستقل الممثل في كمية النقود المعروضة $\langle\langle M_s = M \rangle\rangle$ فإن تغير سواء الزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار لذلك نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة ، و بإفتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة و حجم المعاملات ، و بالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطاً تضخيمياً .

و قد عملت هذه النظرية خلال القرن 19 م لكن بعد ذلك طور مارشال* من جامعة كامبريدج هذه النظرية $\langle\langle 1842-1924 \text{ م} \rangle\rangle$ من خلال النقاط التالية :

1. إستبدال سرعة التداول بالإكتناز أي بجانب الطلب على النقود و هو مقلوب سرعة التداول

و يرمز له بالرمز : $K = \frac{1}{V}$ أو ما يسمى بالترفضيل النقدي « Liquidity preference » و الذي يرجعه مارشال بصفة اساسية إلى دافع الدخل و يقصد به ميل الأفراد و المشروعات للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض ما يقومون بشرائه من السلع و الخدمات أو ما يحتفظون به من ارصدة في لحظة معينة تمثل بنسبة من دخولهم ، و هي نسبة تتغير مع تغير

* اقتصادي إنجليزي " 1842 – 1924 " صاحب كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي .

الدخل ، و كما ترى هذه النظرية أنه في المدى الطويل تكون هذه النسبة متغيرة حيث يتحرك الناتج الكلي مع زيادة السكان و التكنولوجيا و الإنتاج .45

2. إحلال الإنتاج النهائي ممثلا في الناتج الوطني الحقيقي بدلا من أخذ كافة المعاملات ممثلة في حجم المعاملات.

3. ثبات حجم الناتج الوطني و الطلب على النقود في الأجل القصير حيث تصبح صيغة المعادلة للتبادل كما يلي :

$$Md = KPy \quad (1)$$

حيث : Md : الطلب على النقود .

K : معامل التفضيل النقدي

P : المستوى العام للأسعار

y : الناتج الوطني الحقيقي

و تصبح معادلة فيشير كما يلي : (2).....

$$Ms = \frac{1}{V} Py$$

و منه يبدو أن هناك إختلاف شكلي بينهما هو من ناحية أولى أن معادلة فيشر تهتم بعرض النقود ، و من ناحية ثانية معادلة كامبريدج تهتم بجانب الطلب على النقود

حيث $K = \frac{1}{V}$ لم تعتبرها مدرسة كامبريدج كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب سرعة دوران النقود ، فلم ينظر إليها على أنها كم معطى مثل (V) تتحدد بعوامل مؤسسية « les facteurs institutionales » بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود .

و لقد فتحت الصيغة المجال أمام أبحاث الاقتصاديين في الميدان النقدي نحو إكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود و تأثيره على الأحوال النقدية و السعرية .

و بالرغم من هذا و جهت عدة إنتقادات إلى النظرية الكمية كمفسر للتضخم هي :

1- أن مستوى الاسعار نتيجة ، و لا يمكن أن يكون سببا للتغير في العوامل الأخرى ، و بمعنى آخر أن مستوى الاسعار يقتصر بتبعية مستمرة بالنسبة للمتغيرات الأخرى 46 : و

⁴⁵ يوسف كمال محمد ، مرجع سابق ، ص . ص . 44 . 45 .

⁴⁶ محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص . 372 .

يعترض على هذا الافتراض ذلك أن ارتفاع الاسعار قد يؤدي إلى إتجاه الروح التفاؤلية لدى أرباب الأعمال ، و من ثم يسعون إلى زيادة حجم التجارة في سبيل الحصول على معدلات مرتفعة من الارباح فتستجيب المصاريف لذلك ، و تزيد من عرض النقود و هنا يكون مستوى الأسعار سببا في زيادة كمية النقود ، و ليس العكس كما تفترض النظرية . إذا دلت التجارب أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تقلبات الأسعار مثل الإحتكار و الأجور و حجم الطلب ... و غير ذلك .47

2- إفتراض ثبات حجم المبادلات هو فرض لا يؤيده الواقع ، و يرجع ذلك إلى ما سلمت به النظرية من تحقق التشغيل الشامل لكافة موارد المجتمع بحيث لا توجد إمكانية جديدة لزيادة الإنتاج بل و تسلم هذه النظرية أن مستوى التشغيل الشامل يتحقق دائما و في جميع الأحوال ، و الحقيقة غير ذلك فالإنتاج في غالب الأحيان دون مستوى التشغيل الشامل ، و لا شك في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي << سلع الإستهلاك و سلع الإستثمار >> مما يترتب عليه زيادة التشغيل و الإنتاج و زيادة الإنتاج على هذا النحو تهدم المبدأ الذي تقوم عليه النظرية الكمية من وجود علاقة نسبية و مطردة بين كمية النقود و مستوى الأسعار فقد تزيد كمية النقود فتزيد المبادلات دون ان يصبح ذلك إرتفاع في مستوى الاسعار .48

3- لا يمكن التسليم بفرض ثبات سرعة تداول النقود لأنها قد تتأثر بزيادة كمية النقود ، و ما يترتب عليه من التأثير في الحالة النفسية للمنتجين و المستهلكين ، فإذا زادت كمية النقود و خشي الأفراد من التضخم زادوا الطلب على السلع قبل إرتفاع الاسعار مما يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود .

كما تعتمد سرعة التداول في الواقع على متغيرات متعددة من أهمها درجة الكثافة السكانية ، و درجة الإنتقال الجغرافي و العادات المصرفية و درجة تطورها و كذلك بتوقعات الاسعار .49

47 آدم موسى عيسى ، ، مرجع سابق ، ص . 97 . 98 .

48 محمد أحمد الرزاز ، المرجع السابق ، ص . 277 .

49 محمد زكي شافعي ، نفس المرجع ، ص 354 .

و هذه كلها عوامل تختلف من بلد إلى آخر حسب الحالة الاقتصادية و العادات السائدة في المجتمع ، و أهم ما يمكن أن يؤثر في سرعة التداول هو طريقة إستلام الدخول حيث أنه كلما توافقت مواعيد إستلام الدخول مع مواعيد إنفاقها كما قصرت المدة التي تكون فيها النقود عاطلة مما يؤدي إلى إرتفاع التداول و العكس صحيح .50

كما أن إدخال هذه النظرية فكرة الطلب على النقود كعنصر من عناصرها يعني أنها تأخذ في الإعتبار تأثير تغير سرعة دوران النقود على الأسعار .

و في صورة إجمالية لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل سبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية و هو الدور الذي لم تنكره نظريات التضخم اللاحقة .

تحليل النظرية الكينزية لظاهرة التضخم :

لقد رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود و سعر الفائدة و الإدخار و الإستثمار و قانون ساي ، من خلال فشلها في تشخيص أسباب الكساد الكبير 1929 - 1933 م ، و هذا ما إحتواه كتابه الشهير <<النظرية العامة في التوظيف و الفائدة و النقود>> في سنة 1936م ، حيث قدم من خلاله أدوات جديدة في التحليل النقدي نوجز أهمها فيما يلي :

1- يتحدد المستوى التوازني لمستوى التوظيف و الدخل الوطني الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي << الطلب الكلي الفعال = المستوى التوازني للإنفاق الوطني >> ، و هي نظرية خاصة بالفترة القصيرة كما يؤكد كينز في قوله << كلنا أموات في أجل طويل >> ، و بلذلك يفترض ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي ، و من ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق الوطني كإستثمار مثلا .

2- يتحدد سعر الفائدة بطلب و عرض النقود ، و هذا الأخير يحدد بدوره الإستثمار و الإستثمار مع الميل للإستهلاك يحددان الدخل الوطني ، و هكذا نجد عند كينز محددات ثلاثة

⁵⁰ آدم موسى عيسى ، ، مرجع سابق ، ص 95 .

هي الميل للإستهلاك ، سعر الفائدة الكفاءة الحدية لرأس المال ، و هذه كلها تحدد الدخل الوطني و العمالة .

3- التحليل الكينزي إختلط فيه الاقتصاد الحقيقي مع الاقتصاد النقدي بحيث يصعب الفصل بينهما ، و لقد إهتم كينز بجانب الطلب على النقود و سماه التفضيل النقدي حيث قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة فأضاف عنصر المضاربة على السندات كعنصر هام من أسباب الطلب على النقود ففي إمكان الأفراد شراء سندات و هي رخيصة حيث يكون سعر الفائدة مرتفعا لإنخفاض القيمة الفعلية عن القيمة الإسمية و يبيعونها حين إرتفاع سعرها حيث يكون سعر الفائدة منخفضا لإرتفاع قيمتها الفعلية عن قيمتها الإسمية .

و ذلك وفق المعادلة التالية : (3)

$$Md = L (y , i)$$

حيث :

Md : الطلب على النقود .

y : حجم الدخل الجاري الذي يتوقف عليه التفضيل النقدي لدوافع المعاملات و الاحتياط

i : سعر الفائدة الذي يتوقف عليه التفضيل النقدي لدافع المضاربة .

إلى جانب دافع الإحتياط و المعاملات ، حيث الأولى تتوقف على سعر الفائدة حيث يمكن أن يصل في الإكتناز إلى ما لا نهاية إذا إنخفض سعر الفائدة إلى حد معين 2 % مثلا ، و سمي ذلك بمصيدة السيولة « Liquidity Trap » و الطلب على النقود بدافع المضاربة لا يعتمد على سعر الفائدة الجاري أو الإسمي بالقدر الذي يعتمد به على توقع التغير في سعر الفائدة ، أما الثانية فيتوقف على حجم الدخل .

3- تشير النظرية إلى التوسع في الإنفاق العام في حالة الكساد حيث يقل

الطلب على المستوى الذي يحققه التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، يتعين تطبيق

جميع الوسائل التي تزيد من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب

الكلي الفعلي ، فيزيد التشغيل و الإنتاج ، أما في فترات التضخم فتنحصر

المشكلة في أن الطلب الكلي يتزايد زيادات لا تقبلها زيادات العرض نظرا

لوصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الشامل ، لذلك يجب أن تتجه السياسة المالية

إلى تقيد هذا الطلب عن طريق خفض الانفاق العام و يجب تشديد الضرائب حتى تقتطع الحكومة جزءا من دخول الافراد كان يمكن أن يتجه لزيادة الطلب على الإستهلاك بمعنى إمتصاص جانب من القوة الشرائية ، و يجب أيضا تكوين فائض بالميزانية ، و لبيان أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي << مستوى تشغيل على المستوى العام للأسعار >>. و يفرق كينز بين الحالتين :

الحالة الأولى : أثر الزيادة في الطلب على مستوى الأسعار قبل مرحلة التشغيل الشامل :

عدم التشغيل الشامل معناه وجود عناصر إنتاج معطلة فتوجد أدوات إنتاج و موارد طبيعية و أيدي عاملة غير مستخدمة في النشاط الإنتاجي ، فإذا زاد الطلب الفعلي إندفع المنتجون إلى زيادة الإنتاج بغية تحقيق الربح أي سيظهر طلب على عناصر الإنتاج ، و لما كانت هذه العناصر متوفرة نظرا لوجود جزء منها في حالة بطالة فإن مكافآتها لن ترتفع خصوصا أن تزامم اعمال على العمل يؤدي إلى إنخفاض الأجر الذي هو أهم مكافآت عناصر الإنتاج ، لذا يمكن القول بأنه في بداية زيادة الطلب قد لا ترتفع الأسعار إرتفاعا محسوما . ما دام الإنتاج يتزايد بنفس كمية النقود ، و هكذا تسير عجلة التوظيف للأمام و تستغل الطاقات المعطلة فإنه من المتوقع ان تبدأ الإتجاهات التضخمية في الظهور حتى و لو لم يكن الاقتصاد قد وصل بعد إلى مرحلة التوظيف الكامل و هذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز التضخم الجزئي .

و ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عدة عوامل هي :

1. ميل الأجور إلى الإرتفاع : فمع تزايد التشغيل و الإنتاج ، يزيد الطلب على العمال مما يؤدي إلى تحسن مركزهم عموما ، و يتوقف مدى إرتفاع الأجور في هذه الحالة على درجة تنظيم النقابات العمالية التي تتحين الفرص و تطالب بزيادة الاجور حتى تعوض العمال عن نقص أجورهم في فترات الكساد ، و لا شك في أن إرتفاع الاجور يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج و هو ما يبرر زيادة أسعار السلع و لكن إذا إستمرت الأسعار في الإرتفاع إنخفض

الدخل الحقيقي للعمال و تجددت مطالباتهم بزيادة الأجور مما يدفع الأسعار من جديد إلى الإرتفاع في إتجاه تضخمي .

2. ظاهرة تناقص الغلة في الفترة القصيرة : من المعلوم أنه يصعب تغيير كل عناصر الإنتاج في المدة القصيرة ، و يمكن زيادة الإنتاج بالإلتجاء إلى تشغيل أعداد متزايدة من العمال مع بقاء رأس المال الفني << الأدوات و الآلات ... >> ثابتا لأن زيادة رأس المال الفني تتطلب زمنا طويلا ، لذلك تؤدي زيادة التشغيل إلى ظهور مفعول قانون الغلة المتناقصة و يتحصل أثره في زيادة الناتج الوطني بنسبة اقل من نسبة زيادة عدد العمال نتيجة لتناقص الناتج الحدي بإضافة عمال جدد للحركة الإنتاجية و تناقص الغلة معناه تزايد النفقة أي زيادة التشغيل يترتب عليها إرتفاع تكاليف الإنتاج و لن يستمر المنتجون في زيادة التشغيل إلا إذا إرتفعت الاسعار لتعويض هذه الزيادة .

3. الإحتكار : تتولد الميول التضخمية نتيجة لما يحاوله طوائف المنتجين و إتجاهات الصناعات و منظمات الكارتل و المشروعات الإحتكارية من زيادة إيراداتهم عن طريق رفع الاسعار قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل و الإنتاج .

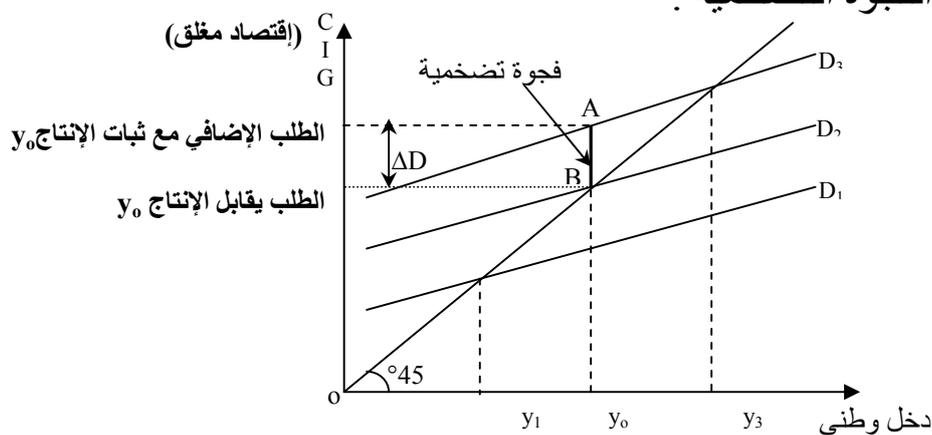
4. مرونة عرض السلع : إن الزيادة في الطلب قد لا تصاحبها زيادة فورية في العرض و خصوصا أن بعض السلع ذات عرض غير مرن و بالذات في المدة القصيرة ، فالمنتجات الصناعية يتمتع عرضها بدرجة مرونة أكبر من عرض المنتجات الزراعية التي تحكمها ظروف الدورة الزراعية و كمية الاراضي القابلة للزراعة ، و هي عوامل من الصعب التحكم فيها ، لذلك قد يصاحب زيادة الطلب زيادة في أسعار المنتجات الزراعية بسرعة و بدرجة أكبر من الزيادة التي تتحقق في أسعار المنتجات الصناعية .

الحالة الثانية : أثر زيادة الطلب على مستوى الأسعار في مرحلة التشغيل الشامل :

معنى التشغيل الشامل إستخدام كافة عناصر الإنتاج << العمل ، الآلات ، المواد الاولية >> بصورة فعلية في العملية الإنتاجية ، و في هذه الحالة لا يترتب على زيادة الطلب إلا إرتفاع الاسعار فتزاحم المنتجين على عوامل الإنتاج يؤدي إلى رفع مكافآتها و لتعويض هذه الزيادة في التكاليف ، ترتفع الاسعار و هنا يجد العمال أن دخلهم الحقيقي قد إنخفض نتيجة لإنخفاض

القوة الشرائية للنقود فيعودون المطالبة بارتفاع الأجور ، و يؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع التكاليف و ارتفاع الأسعار و هكذا ... و النتيجة لمثل هذا الوضع هي أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة إسمية في الدخل الوطني أي زيادة في الأسعار دون زيادة كمية الإنتاج ، و في هذه الحالة يدخل الإقتصاد في مرحلة تضخم حقيقي و تتوفر مقومات التضخم عند ما لا تصحب الزيادة في الطلب زيادة في التشغيل و الإنتاج و هنا يقترب التحليل النقدي الحديث من التحليل التقليدي . و يطلق على زيادة الطلب الكلي في هذه الحالة على المستوى الذي يحقق التشغيل الشامل << أي عن الكمية الحقيقية للمنتجات >> اسم الفجوة التضخمية⁵¹ و هي ممثلة في الشكل التالي :

شكل رقم (4) : يوضح الفجوة التضخمية .



المصدر : ب برينيه واسيمون ، مرجع سابق ، ص ، 297 .

حيث :

- نفترض أن الإقتصاد لا يستطيع أن ينتج بالنظرة لموارده من اليد العاملة و رأس المال سوى oy_0 الذي هو إنتاج الإستخدام الكامل .
- نفترض في مرحلة أولى أن الطلب الكلي هو الممثل بالمستقيم D_1 ، و يكون الدخل التوازني يتحدد بتقاطع منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي عند y_1 .
- نفترض في مرحلة ثانية أن تزايد في الطلب كانت نتيجته نقل المنحنى من D_1 إلى D_2 .

⁵¹ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص . 396 .

و يصبح الدخل الجديد للتوازن هو y_0 ، يعني الدخل الوطني قد زاد بالمقدار y_1y_0 حيث يفترض التحليل الكينزي أن تزايد العرض هو دائما مرن مرونة كاملة طالما كان الاقتصاد في حالة عدم الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.

- نفترض في مرحلة الثالثة أن تزيادا جديدا في الطلب الكلي يحرك المنحنى D_2 إلى D_3 على المحور العمودي المقابل للنقطة y_0 . نلاحظ أن الإنتاج الاقصى هو (y_0B) >> يساوي Oy_0 << و أن الطلب الكلي (y_0A) هو أعلى من العرض الكلي بالكمية (AB) و منه الجزء (AB) هو الفجوة التضخمية .

- لا يكون دخل التوازن المحدد بتقاطع منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي متحققا عند y_3 بل يكون عند y_0 لأنه من غير الممكن بالنظر إلى الإستخدام الكامل للعناصر إنتاج أكثر ، و منه يتحقق التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي بإرتفاع سعر سلع الإستهلاك و الإستثمار .

و في نظرة تقييمية لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر للتضخم فهي أكثر تعبير عن حال البلاد الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض طاقتها الإنتاجية في حالات الكساد ، و بذلك فهي مبتعدة عن واقع البلاد النامية و بالرغم من ذلك فإن نظرية فائض الطلب تلقي الضوء على خطورة الإختلال بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي ، و هو أمر لا يجوز التغاضي عنه ليس فقط في البلاد المتقدمة بل المتخلفة أيضا في تفسير فالإرتفاع التضخمي .

>> حيث شهد الوطن العربي زيادات كبيرة في كمية النقود المصدرة و حدث ما يشبه (الإنفجار النقدي) و خاصة بعد الزيادات الكبيرة التي حصلت في أسعار النفط العالمية و تضخم عائدات النفط المصدر للخارج ، أضف إلى ذلك تدفق تحويلات المغتربين إلى الدول العربية المصدرة للقوة العاملة التي لها أثر توسعي آخر زاد من حجم السيولة النقدية المحلية.

النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر للتضخم :

لقد حدثت إضافات جديدة مهمة على التحليل الكلاسيكي من خلال رواج و إنتشار النظرية المعاصرة لكمية النقود التي حمل لوائها >> فريدمان ملتون<< في صياغة النظرية الكمية في ثوبها الجديد و ذلك من خلال البحوث التطبيقية التي أجراها هو و أعضاء مدرسته

إضافة للمناخ الإقتصادي الذي ساد إقتصاديات الدول الغربية في السبعينات و إنتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبت إرتفاع متواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة و هي تناقض بذلك العلاقة بين الأجور و الأسعار و بين مستويات و معدلات البطالة التي يعبر عنها منحى فيلبس .

إن عجز النظرية الكينزية في رسم سياسات مكافحة التضخم جعلت أفكار فريدمان تثير الإهتمام و تلقى قبولاً لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم . حيث حاول تفسير ظاهرة التضخم من وجهة نقدية من خلال تحليل أو تعميق العلاقة بين المستوى العام للسعر من ناحية و عرض و طلب النقد من ناحية أخرى .

حيث تؤكد هذه النظرية أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية و بشكل يفوق حجم الطلب على النقود ، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود و ليس عرض النقود.52 و لقد إشتملت دالة الطلب على النقود بحسب تحليل فريدمان على التالي :

$$\frac{Md}{P} = f \left(R_B, R_S, \frac{dP}{dt} \cdot \frac{1}{P}; \frac{Y}{P}, W, M \right) \dots\dots\dots (4)$$

حيث :

$$\frac{Md}{P}$$

: الطلب على النقود الحقيقي .

RB : عائد للسندات << قصير و طويل الأجل >>

Rs : عائد للأسهم .

$$\frac{dp}{dt} \cdot \frac{1}{p}$$

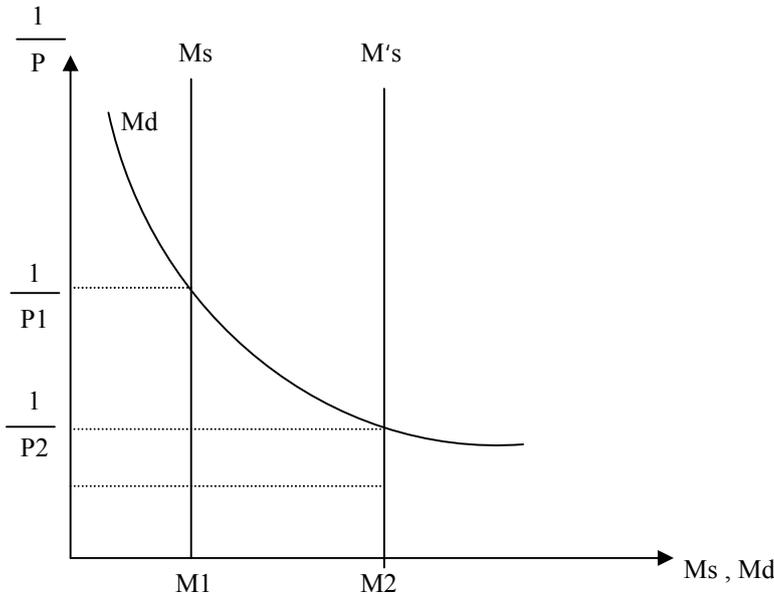
: التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار . <<معدل التضخم>>

W : الثروة الحقيقية " نسبة الدخل من الثروة المادية مثلا (الألات) إلى الثروة

البشرية "

u : تفضيلات و أذواق المحتفظين بالنقود << أذواق و نفضلات المستهلكين >>

و يمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي :
 الشكل رقم (5) : التضخم بحسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو .



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص ، 393 .

من الشكل يلاحظ حسب تحليل فريدمان أن المحدد النهائي لمستوى الأسعار يتمثل في كمية النقود ، إذ أن الزيادة في عرض النقود من $M1$ إلى $M2$ سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار من $p1$ إلى $p2$

لأن الافراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به في ظل مستويات سعرية معينة و بذلك يلجأون إلى إستبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية ، و هذا يؤدي إلى إرتفاع الاسعار ، نتيجة إرتفاع أسعار الاصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عليها ، و بهذا يستخلص فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود بإعتبار أن مستوى الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع تغير في عرض النقود على المحور الأفقي ، و بما أن $(p1)$ يمثل قيمة النقود << معكوس المستوى العام للأسعار >> مما يعني أن العامل الأول (M) مستقل و العامل الثاني « P » عامل تابع .

و يعتبر أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين :

1- >> المؤشر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود و بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود ، و ليس مجرد تطور حجم كمية النقود << و قد إستعمل هنا فريدمان فكرة الدخل الدائم مخالفا بذلك منهج كينز الذي يعتمد في تفسير الطلب الإستهلاكي على الدخل الجاري << حيث يعرف الدخل الدائم (بأنه القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الاجل الطويل و من ثم هو دخل متوسط يحسب إعتقادا على الدخول الجارية التي تأتي من عناصر الثروة المختلفة ، و هو لا يتقلب من عام إلى آخر ، و إذا تقلب فإن معدل تغيره << إرتفاعا أو إنخفاضا >> يكون اقل من معدل تغير الدخل الجاري ، و بهذا يكون هذا الأخير دخلا يتميز بالإستقرار ، و هذا ما يجعله صالحا لإستخدامه مؤشرا للثروة)

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية ، و هنا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك . و التي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الإحتفاظ بالنقود في شكل سائل و علاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى و ما تدره هذه الأشكال من عائد . و إجمال لا يمكن القول أن الطلب على الإحتفاظ بالأرصدية الحقيقية M يميل إلى الإرتفاع ، و بالتالي تزيد نسبة ما يرغب الأفراد الإحتفاظ به من دخولهم في شكل نقدي (K) . أو تتجه سرعة دوران النقود (V) نحو الإنخفاض كلما إنخفضت تكلفة الإحتفاظ بالنقود نتيجة الإنخفاض في معدلات العائد على الأصول المالية البديلة و إنخفاض من معدل التضخم المتوقع ، و إرتفاع نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة المجتمع ، و كلما زادت درجة تفضيل الأفراد لإحتفاظ بثروتهم في شكل نقدي ، و من المتوقع حدوث العكس إذا حدث تغير في محددات الطلب كانت محصلة تخفيض الطلب على النقود .

>> و يرى فريدمان كما تؤكد الدراسات التطبيقية أن الثروة الحقيقية و بالتالي الدخل الوطني الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويلة ، و أنه في ضوء إستقرار دالة الطلب على النقود و إستقلال عرض النقود على الطلب عليها . يخلص فريدمان إلى أن

الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود و إذا أخذنا في الإعتبار التغير في الناتج الوطني يعتبر التغير في كمية النقود متغيرا إستراتيجيا .

و في الأخير يرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الإتجاهي في الدخل الوطني الحقيقي مع الأخذ في الإعتبار معدل التغير الإتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الإحتفاظ بها شرطا أساسيا لتحقيق الإستقرار في مستوى الدخل النقدي ، و بالتالي الإستقرار في المستوى العام للأسعار و هذا يعني عودة إلى الإهتمام بالسياسة النقدية << .

و في نظرة تقييمية لهذه النظرية فهي أكثر عمقا و واقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار فهي تأخذ في إعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي و التغير في الطلب على النقود على مستويات الأسعار ، و كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المختلفة فهي مع القيود التي تلاحظ على مدى صلاحياتها تعد أكثر واقعية في تفسير هذه القوى مع النظرية الكمية التقليدية و أيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية . و قد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت في بضعة دول أمريكا اللاتينية بأن التضخم في المدى المتوسط و الطويل لا يظهر ، و تشتد وطأته بدون التوسع في إصدار النقود . حيث وصل في الشيلي ما بين 1978 – 1979م على التوالي 30 % و 39% ، و في الأرجنتين وصل في 1978م إلى حوالي 170 % .

: العوامل الحقيقية <<السلعية أو السوقية>> لنشوء التضخم :

المقصود بالعوامل الحقيقية لنشوء التضخم هي العوامل المؤثرة في السوق أي عوامل العرض و الطلب و على هذا الأساس تنوع التضخم إلى نوعين هما :

١- **التضخم بسبب عوامل الطلب** : إن عناصر الطلب ثلاثة و هي :

طلب القطاع الخاص << إستهلاك + إستثمار >>

طلب القطاع العام << الإنفاق العام >>

طلب خارجي على السلع المحلية . و نميز النوعان التاليان :

1. تضخم بسبب الطلب الجامح : << ضغط الطلب >> : << و تفسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الخاصة في مكانات الطلب ، و ليس الزيادة الخاصة في إجمالي الطلب الكلي >> كما هو الحال في النظرية السابقة << نظرية جذب الطلب عند كينز >> << بحيث قد يكون من الاسباب الحقيقية لزيادة طلب القطاع الخاص إنخفاض المدخرات الخاصة أو الرغبة في توسيع الإستثمارات بسبب التوقعات الإيجابية في المستقبل و هذا ما يلاحظ فعلا أيام الرواج الاقتصادي ، كما يرجع السبب في زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية على التطور الإيجابي و درجات النمو المرتفعة في الاقتصاديات الأجنبية ، أما زيادة طلب القطاع العام فقد تكون بسبب زيادة الموارد المالية للدولة <<الإيراد العام>> و قد ترجع كذلك إلى العامل النفسي لدى الأفراد حينما يرغبون في مسايرة العصر نحو التمتع بظروف إقتصادية أفضل ، توجد في مجتمعات دون أخرى هذا التقليد يدفع إلى إنماء الإحتياجات الفردية و الجماعية مما يجعل الرغبات تفوق إمكانية الإشباع .

2- التضخم بسبب تحول <<تغير>> الطلب :

المقصود بهذا النوع من التضخم هو أن أي زيادة في الطلب على منتجات قطاع ما أو مجال ما سيؤدي بالضرورة إلى إرتفاع الاسعار و الأجور في ذلك القطاع المستفيد بينما يتقلص حجم الطلب على منتجات قطاعات أخرى دون حدوث أي إنخفاض في أسعار منتجات تلك القطاعات المتضررة و نتيجة لعدم قدرة العاملين في القطاعات المتضررة التي تقلص فيها الطلب على الإنتقال إلى القطاعات المستفيدة من ارتفاع الطلب على منتجاتها في الأمد القصير فإن نفقات الإنتاج في القطاعات المتضررة سوف ترتفع ، و ذلك لعدم قدرتها على إستغلال الطاقات الإنتاجية فيها بالكامل أما القطاعات المستفيدة فإن الاجور و المرتبات الحقيقية سوف تتقلص بسبب إرتفاع الأسعار ، و هكذا يزيداد الضغط التضخمي مع حدوث بطالة هيكلية و ما تحدثه هذه من كساد تضخمي .

ب- **التضخم بسبب عوامل العرض**: يتلخص جوهر هذه النظرية في أن إرتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى أعلى ، و منه فإنها ترى مصدر القوى التضخمية في جانب العرض على عكس النظرية الكينزية التي نراها في جانب الطلب ، و قد إنبثقت هذه النظرية

من خلال المناقشات التي دارت في الخمسينات و الستينات من هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا حول إرتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج و الطلب الكلي ، و أن هذا الإرتفاع مسؤول بصفة أساسية عن أسعار المنتجات النهائية إلى أعلى و أن إرتفاع الأجور المسؤول عن دفع الأسعار إلى أعلى يحدث مستقلا عن حالة فائض الطلب⁵³ و يمكن توضيح إتجاهات التضخم بحسب هذه النظرية في الشكل التوضيحي التالي .

حيث : W : مستوى الأجور .

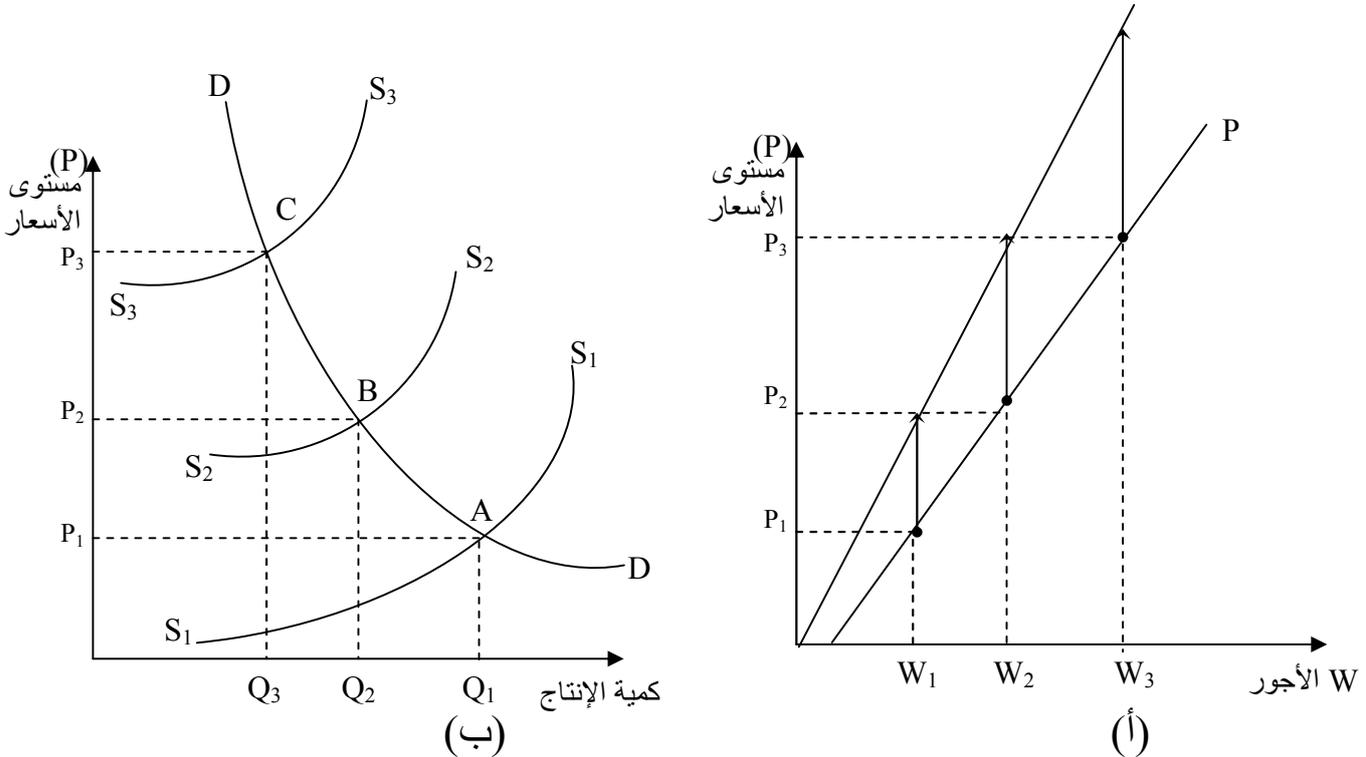
P_1, P_2, P_3 : مستويات الاسعار .

S_1S_1, S_2S_2, G_3G_3 : دوال العرض الكلي .

DD : دالة الطلب الكلي ، Q_1, Q_2, Q_3 مستويات الإنتاج .

A, B, C : نقاط تقاطع منحنيات العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي .

شكل رقم (6) : التضخم بحسب عوامل العرض <<نظرية الكلفة الدافعة>>



المصدر : ضياء الموسوي ، مرجع سابق ، ص ، 222 .

المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص ، 398 .

⁵³ نعمة الله نجيب و آخرون ، مرجع سابق ، ص . 391 .

حيث يتضح من الشكل (أ) : أنه عند مستويات الأسعار (P1) كان مستوى الأجور عند النقطة (W1) و كإفترض أولي تقرر المؤسسات الإحتكارية زيادة أسعار منتجاتها بسبب هبوط إنتاجية العمل إلى (P2) ، و ذلك للمحافظة على مستويات معينة من الأرباح ، و بما أن الأجور النقدية للعمال ثابتة فإن ارتفاع الأسعار معناه إنخفاض الأجور الحقيقية للعمال ، و سيؤدي ذلك إلى مطالبة العمال بزيادة الأجور للتعويض على الخسارة التي لحقت بهم جراء ارتفاع الأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لدخولهم إلى المستوي (W2) ، و بذلك يكون رد فعل المؤسسات الإحتكارية زيادة الأسعار مجددا إلى (P3) . و هكذا تستمر الزيادات في الأسعار و الأجور بحيث أن منحنى الأجور و الأسعار لا يلتقيان في مستوى معين و من ثم لا يتحقق التوازن الاقتصادي .

أما الشكل (ب) : فتلاحظ أن (Q1) تشير إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (DD) مع منحنى العرض الكلي (S1S1) ، عند مستوى أسعار (P1) و عند انتقال دالة العرض الكلي إلى (S2S2) تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل حيث ينخفض مستوى الإنتاج (Q2) و يرتفع مستوى السعر إلى (P2) ، و نفس الشيء عندما تنتقل دالة العرض الكلي إلى (S3S3) ، و منه في هذا الشكل تعبر الزيادة في مستويات الاسعار عن تضخم التكاليف .

و تنتقل دالة العرض الكلي إلى الأعلى للعاملين الذين توضحا من خلال الشكل (أ) و هما :
العامل الأول : الزيادة في الأجور الإسمية التي حصل عليها بسبب قوة النقابات العمالية دون مصاحبتها بزيادة في إنتاجية العمل .

العامل الثاني : زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلك بك بسبب قوة أصحاب المشاريع .
>> لقد عرفت هذه النظرية من قبل مؤيديها بأشكال مختلفة لكنها بمجملها لم تتمكن من إعطاء تفسير موحد و واضح حول ما هية الزيادات المستقلة في الأجور لذلك إختلفت الآراء حول طبيعة هذه الزيادات المستقلة في الأجور << و لقد وردت فروض كثيرة تتعلق بهذه النظرية و أجريت إختبارات كثيرة لتلك الفروض >> و لكن من أهم هذه الفروض هو ما وجده البروفيسور Lipsey في دراسته أن 80 % من التغيرات في معدلات الأجور النقدية

يمكن تفسيرها بالتغيرات في مستوى البطالة خلال الفترة 1861 – 1913 م و أن 60 % من هذه التغيرات يمكن تفسيرها بمستوى البطالة خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الخمسينيات .

: العوامل الهيكلية لنشوء التضخم :

يقصد بها العناصر البنائية في الاقتصاد الوطني المسببة للتضخم مثل النمو السكاني ، شكل المشاريع الإنتاجية ، هيكل السوق ، جمود العلاقات بين تلك العناصر . >> و التضخم الناشئ عن هذه الأخيرة يمثل حالة مزمنة في كافة النظم الاقتصادية الرأسمالية و إقتصاديات الأقطار النامية ، و ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و لغاية الآن >> .

: مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي :

و تتمثل هذه المظاهر في :

(أ) شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية :

و تتمثل في إنحسار حالة المنافسة الكاملة لصالح تكتل المؤسسات الاحتكارية >> مثل إحتكار الأقلية >> التي تعتمد في تحديد الأسعار على طريقة متناسقة في بينها الأمر الذي يعني خروجاً على قواعد العرض و الطلب بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن ، و من ثم الحصول على الموارد المالية التي تناسب أحجامها ، و اللازمة لتحقيق تمويلها الذاتي و الإنفاق على البحث العلمي و بطبيعة الحال فإنه لا يمكن تحقيق ما تسعى إليه من أهداف دون زيادات متتالية في أسعار السلع التي تنتجها تلك المؤسسات . مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عرفت إرتفاع أسعار الجملة بنسبة 40 % بين 1947 إلى 1958 حيث كان مصدرها هو زيادة سعر الفولاذ الذي كان يمثل إحدى القطاعات الإحتكارية و التي تكون أسعارها مدبرة ، و محددة من المنظمين خارجاً عن إعتبرات العرض و الطلب .

(ب) التناقض بين القطاعات المختلفة " زراعة ، صناعة ، خدمات "

و هو يظهر في العلاقة الموجودة بين مختلف القطاعات >> مثلاً قطاع الإنتاج الزراعي الإحتماالية ، و التي تعتمد على عوامل غير مؤكدة كالمناخ أو الأخطار ... الخ ، و بالتالي عدم القدرة على حساب التكاليف بدقة داخل هذا القطاع يجعل تحديد أسعار المنتجات

الزراعية امرا صعبا ، و لا يمكن أن يقوم على حسابات موضوعية دقيقة ، و يترتب على ذلك أن أسعار المواد الزراعية غير متكافئة خورجا على قواعد العرض و الطلب ، و حساب النفقة ، و تصبح بذلك أسعار إدارية ، و تعمل السلطات النقدية عند تحديد هذه الأسعار إلى رفع دخول الفلاحين لكي تتناسب مع دخول الطبقات الأخرى و هذا يعني إرتفاع أسعار المواد الغذائية مما يدفع عمال القطاع الصناعي إلى المطالبة بزيادة الأجور ، و بالتالي إلى ارتفاع النفقات و الأسعار ، أما فيما يخص قطاع الخدمات في النظام الرأسمالي فهو ينمو بطريقة غير متناسبة مع نمو القطاع الإنتاجي و الصناعي و الزراعي ، حيث أن هذا القطاع لا يضيف جديدا إلى القيمة المضافة الحقيقية فإن الأمر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية و تعدد وسطاء مما يؤدي إلى إرتفاع النفقات و الأسعار و تحميل المستهلكين عبئ هذا الإرتفاع في الأسعار ، و بالتالي إذا حدث إرتفاع في النفقات أو الأسعار أو الطلب في قطاع معين من قطاعات النشاط الإقتصادي فينعكس ذلك على بقية القطاعات ، و بذلك يرتفع المستوى العام للأسعار في الإقتصاد الوطني ككل <<. هذا ما يفسره النمو الخاص ببعض القطاعات في دراسة تحليلية لنمو الإقتصاد الفرنسي منذ 1945 حيث تم تحديد أصل التضخم في قطاعات سلع الإستهلاك ، و سلع الإستهلاك ، و سلع الإنتاج ذات النمو السريع خاصة أو الأكثر سرعة من الأخرى .

(ج) طريقة تزويج الدخل في البناء الإقتصادي : يعتبر توزيع الدخل بين عوائد الملكية ، و عوائد العمل من أهم العوامل المؤدية إلى وجود ضغوط تضخمية فأصحاب رؤوس الأموال يرون أن زيادة الأرباح تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال و إعادة إستثمارها ، و هو شرط أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي أما العمال فيطالبون بدخول مرتفعة مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية . فتوزيع الدخل لصالح الفئات العمالية سوف يزيد من حجم الإستهلاك ، و مالم تواجه هذه الزيادة في الإستهلاك زيادة مماثلة و مرتفعة في الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

كذلك يمارس النظام الضربي دورا أساسيا في عملية اعادة توزيع الدخل ، إذ أن النظام التصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخل البسيطة و رفعها على الدخل المرتفعة ، و هذا من شأنه أن يزود السوق بقوة شرائية تبحث عن الإستهلاك قبل الإدخار .

(د) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي : قد يتمثل هذا التدخل في شكل الإتفاقات الجماعية مع العمال لتحديد الحد الأدنى للأجور أو لتحديد معدلات الزيادة السنوية ، و قد يتمثل هذا التدخل في شكل إعانات إجتماعية للسكن أو للأسرة أو تأمينات صحية و معاشية ، و في الكثير من الأحوال تمارس الدولة النشاط الاقتصادي المباشر من خلال إدارة المرافق العامة " الكهرباء ، الماء و الغاز " و تأسيس المشروعات الاقتصادية و السيطرة على المؤسسات المصرفية و المالية و المفروض أن الدولة بإدارتها لتلك المشروعات تسعى إلى تحقيق الربح الإجتماعي أو المصلحة الاجتماعية ، و لكن قد تنقص تلك المشروعات الإدارة العلمية السليمة أو إدراك القائمين عليها بالمصلحة الاجتماعية ، فتقل كفاءتها الإنتاجية بالرغم من تمتعها بالشكل الإحتكاري ، و من ثم تضطر السلطات العامة إلى رفع تعريفه الخدمات العامة أو رفع أسعار السلع المنتجة من قبل المشروعات العامة الإقتصادية و هذا ينعكس بدوره بطريقة مباشرة من حيث تحمل المستهلكين رفع أسعار الخدمات العامة و السلع الإستهلاكية العامة ، و بطريقة غير مباشرة عن طريق إرتفاع أسعار السلع المنتجة من قبل القطاع الإنتاجي الخاص و الذي وجد نفقاته تزداد نتيجة إرتفاع أسعار السلع الوسيطة و الخدمات المقدمة إليها من المرافق العامة ، فاضطر بدوره إلى رفع أسعار سلعه النهائية .

(هـ) الهيكل السكاني : و يتمثل في الزيادة الكمية في الحجم الكلي للسكان حيث إذا صاحبها تناقص في عدد السكان النشطين بالمقارنة بالسكان غير النشطين ، أو إرتفعت معدلات البطالة الدائمة أو الموسمية فإن هذا يعني ان هناك طاقة إنتاجية بسيطة تتحمل عبء إشباع طاقة إنسانية متزايدة من العاملين و غير العاملين ، من الأطفال و الكبار و النساء و المتعطلين ، فالطلب يرتبط بحجم السكان ، في حين أن الإنتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا ، و

كلما إرتفع معدل السكان العاملين إلى الحجم الكلي للسكان و تناقصت البطالة كما أدى ذلك إلى مواجهة الضغوط التضخمية كما أن العكس صحيح .

(و) الحرب و نفقات التسليح : و ترتبط بالاقتصاديات الرأسمالية سواء كانت عالمية أو مجرد حروب إقليمية إستعمارية محدودة ، أو مجرد توترات << حرب باردة >> بهدف السيطرة على مراكز و قوى الإنتاج في العالم ، و هذا ما يزيد من النفقات و من زيادة الإنتاج ، و يؤدي إلى إرتفاع الأسعار ، فمن الملاحظ أن طلب مالدولة يزداد ، و لكنه بالنسبة لنوع معين من السلع تلك المخصصة للنشاط العسكري و الانشطة الاقتصادية الملحقة به ، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها ، و المفروض لكي ينخفض المستوى العام للأسعار أن تنقص أسعار السلع الأخرى ، و ذلك لا يحدث أبدا ، و الغالب أن يترتب على الإنفاق في القطاعات المخصصة للإنتاج العسكري إعادة توزيع الدخل لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى

مظاهر التضخم الهيكلي في اقتصاديات البلاد المتخلفة :

يرى كثير من الاقتصاديين و خاصة من دول أمريكا اللاتينية أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة تنجر وراءها مجموعة من الإختلالات الهيكلية التي تبحث على الزيادة التضخمية في كمية النقود ، و تشير بإيجاز على مجموعة من هذه الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات 54 و تنسب إلى الاقتصادي "راؤول بریش" من أمريكا اللاتينية الذي يتزعم المدرسة الهيكلية أو البنائية حيث يرى أن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدد تزايد حجم الطلب الكلي لأن الأسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع إلى إختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني و لكيفية توزيع الموارد الإقتصادية و إستغلالها 55 ، و أن أهم مظاهر الإختلال الاقتصادي هذه تنحصر في الجوانب الآتية :

(أ) الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية : إن الميزة الرئيسية للاقتصاديات النامية هي إعتتماد صادراتها على مصدر واحد في شكل مادة أولية و التي أسواقها تتعرض

⁵⁴ Hamid Bali, Opcit, P.77.

⁵⁵ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص . 402 .

لتقلبات شديدة في الاسواق العالمية و في مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة و ذلك عندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع فترتفع أسعارها بشدة ، و بما أن هذه السلع تسيطر على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي مما يدخل الإقتصاد الوطني في موجة توسعية .

في الدخول الفردية و إيرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الإنفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار ، كما أن هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة او إنتشار ظاهرة التوسع الطلبي ، و حتى في الحالة العكسية عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة فتنخفض حصيلتها و تبدأ حركة إنكماشية في الدخول ، و في حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة و بما أن الدول في الوقت الحاضر تعجز عن تخفيض إنفاقها العام فتضطر إلى التمويل عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفي و طبع نقود جديدة << التمويل بالعجز >> و كذلك تنخفض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى إرتفاع أسعارها محليا و خاصة الضرورية منها . و هكذا تلجأ الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها بغية تشجيع صادراتها و هذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع السلع المستوردة على إختلاف أنواعها مقدرة بالعملة المحلية ، و هذا ينشر موجة شاملة لإرتفاع الأسعار المحلية .

(ب) جمود الجهاز المالي للحكومة في الحكومة في البلاد المختلفة : و يترتب على هذا ما يسمى بإنخفاض الجهد الضريبي و الذي يعني إنخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة ، و يرتبط بهذا أيضا بضالة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل ، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام ، و يرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي و عدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول ، و إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي و النتيجة الواقعة لهذا النوع من الإختلال الهيكلي هو عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض إجتماعية أو تنموية ، و في ضوء

قصور إيرادات الحكومة من الضرائب فتضطر كما يحدث الآن لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة و هذا كما ذكرنا أعلاه تمويل هذا العجز تمويلا تضخيميا 56

(ج) الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة : لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا و الذي يتميز عموما بإنخفاض مرونته ، كذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني ، و ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك الغذائي ، و على الأخص من جانب الطبقات الفقيرة و المحدودة الدخل ، كما أن عرض المواد الغذائية ذات المصدر الزراعي يتميز بمرونة ضئيلة كما يرجع ببطء نمو المنتجات الغذائية إلى الإهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي بسبب إستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي 57.

د- طبيعة عملية التنمية و ما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى 58

تواجه الدول النامية اثناء تنفيذ برامجها الإنمائية ضغوطا تضخمية متعددة الدرجات متفاوتة الأسباب ، و لما كان إطراد النمو الاقتصادي يستدعي بذل الجهد في سبيل توفير جو نت الإستقرار الاقتصادي فإن إرتباط التنمية بالتضخم كثيرا ما يعوق دون تحقيق الكثير من الإنجازات التي كان من الممكن تحقيقها لو نجحت السياسات الحكومية المختلفة في علاج أو تخفيف حدة التضخم . فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية عادة ما تبدأ بتطوير البنية الأساسية فتوجه جزءا كبيرا من إستثماراتها لإقامة مشروعات طويلة الأجل لا تساهم بطريقة مباشرة في الإنتاج ، و بالتالي ففي هذه المرحلة يواجه الاقتصاد الوطني مزيدا من متطلبات الإنفاق لا يقابلها أي زيادة في الإنتاج و من ثم ينعكس أثر الإنفاق بالكامل على الأسعار و خصوصا إذا كانت بقية القطاعات الإنتاجية تتسم بالجمود ، و هو الأمر المعتاد في الدول النامية و ذلك للأسباب التالية :

1- أن معظم محاولات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية قد أخذت شكل تنمية صناعية ، و في ظلها يهمل القطاع الزراعي من ناحية ، و يزيد الطلب على المنتجات الزراعية من ناحية

⁵⁶ نعمة الله نجيب و آخرون ، نفس المرجع ، ص . ص . 400 . 401 .

⁵⁷ نعمة الله نجيب و آخرون ، مرجع سابق ، ص . 401 .

⁵⁸ مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص . ص . 61 . 62 .

أخرى ، و بالتالي ترتفع أسعارها و يقل الفائض للتصدير ، و قد تتحول الدولة من مصدرة للمواد الغذائية على مستوردة لها .

2- عادة ما تكون تكلفة المنتجات الصناعية الناشئة مرتفعة بسبب عدم توافي الإمكانيات الاقتصادية الكافية و بسبب الإعتماد على الخارج في الحصول على السلع الاستثمارية أو الوسيطة اللازمة لها ، و هي عادة ما تكون مرتفعة السعر .

3- قد تلجأ الحكومة تحت شعار حماية الصناعات الناشئة إلى المغالاة في فرض الضرائب الجمركية ، و في نهاية الأمر تعتبر أن حصيلة هذه الضرائب هي إيرادات سيادية يمكن أن تواجهها لمقابلة النفقات العادية و من ثم يزداد الإنفاق الحكومي الإستهلاكي << .

: العوامل الخارجية لنشوء التضخم :

لا يمكن أن تتصور بلدا ما يعيش بمعزل عن بقية البلدان الأخرى فترة طويلة مهما كانت درجة قوته و تقدمه فالمجتمع الدولي تحكمه علاقات اقتصادية تتغير من حين لآخر ، و بالتالي فإن أي تغير يطرأ على هذه العلاقات تكون له آثار على إقتصاديات الدول الأخرى و من بين الآثار السلبية لتغير العلاقات الاقتصادية هو إمكانية حدوث نوعين من التضخم هما :

: التضخم المستورد .

و يقصد به هو نقل عبء التضخم من الإقتصاد الأجنبي إلى الإقتصاد الوطني عن طريق إستيراد السلع و الخدمات من الخارج بأسعار عالية جدا⁵⁹ ، و بالتالي فوجود تضخم مستورد في بلد ما بدوره وجود تضخم مصدر من دولة لأخرى ، و من بين الأسباب المؤدية إلى التضخم المستورد هي :

(أ) طرح ارتفاع التكاليف : و تتمثل في إرتفاع قيمة المواد المستوردة خاصة المواد الأولية ، نصف المصنعة ، سلع التجهيز ، سلع الإستهلاك ، ... الخ فتسجل المشروعات زيادة في تكاليف الإنتاج تعكسها بصورة آلية في أسعار البيع الداخلية⁶⁰ و هذا عادة ما يطلق عليه << التضخم المستورد المباشر >> .

⁵⁹ ميثم صاحب عجم ، مرجع سابق ، ص . 283 .

⁶⁰ ب برينيه واسيمون ، مرجع سابق ، ص . 303 .

(ب) طرح السيولة : و يرتبط هذا بالنظرية الكمية للنقود بمقياس ما يثبت أن تدفقا للعملة الأجنبية يزيد من السيولة للإقتصاد ، و يحدث تغيرات بنفس الإتجاه في مستوى الاسعار ، مصدر هذا التدفق هو فائض ميزان المدفوعات الجارية أو الحركات الذاتية لرؤوس الأموال الناجمة عن الفروقات في لمعدل الفائدة بين الاسواق المالية و توقعات إعادة تقييم العملة الوطنية .

(ج) طرح الدخل : عندما يسجل إقتصاد ما زيادة في الطلب الخارجي و يصبح ميزان مدفوعاته الجاري فائضا يزيد فائض الصادرات للدخل الوطني و الطلب الداخلي الكلي في مرحلة الإستخدام الكامل ، هذا الفائض في الطلب هو تضخمى من خلال تأثيرات المضاعفات

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1-b+m}$$

للمبادلات الخارجية على الدخل الوطني.⁶¹

حيث << مضاعف الصادرات >> هو

من هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الدخل << الناتج المحلي >> بمقدار :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+m} \times \Delta x$$

حيث :

1-b : الميل الحدي للإدخار .

m : الميل الحدي للإستيراد .

Δx : زيادة الصادرات .

Δy : زيادة الدخل . و هو ما يطلق عليه : << التضخم المستورد غير المباشر >> .

: تحويلات المغتربين :

التضخم في الوطن العربي يتسم بالخصوصية نظرا لأنه يعكس نوعية جديدة من العوامل و المشاكل التي لم تكن معروفة من قبل في الإقتصاديات الغربية جابهت الاقتصاد العربي مع بداية العقد السابع من القرن الماضي فبعد إرتفاع أسعار النفط العالمية و ما تبعها من زيادات

⁶¹ ميثم صاحب عجام ، نفس المرجع ، ص . 285 .

هائلة في عائدات النفط بالنسبة للدول المصدرة لهذه المادة تضخمت مخصصات خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية النفطية حتى أطلق على هذه الخطط إسم الخطط الانفجاري لضخامة أحجامها كما تضخمت الموازنات العامة للدولة >> الإنفاق الجاري<<.62

و بما أن عدد السكان في أغلبية الدول النفطية العربية و خاصة في دول الخليج قليل جدا ، إضافة إلى انخفاض المستوى الفني و التقني في أغلبها فقد إزداد الطلب على القوة العاملة العربية و الأجنبية و أخذت هذه القوة بتحويل مدخولتها من النقد الأجنبي إلى البلد الام ، و أصبحت تمثل التحويلات من أهم مكونات الدخل الوطني ، و بما أن تحويلات المغتربين هذه تكون عادة بالعملات الدولية المعروفة فيجب تحويلها لدى المصارف المركزية و التجارية إلى العملات المحلية مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني و التي تؤثر على الأسعار و تدفعها للأعلى . إضافة لذلك الجزء الذي لا يخضع تماما لسيطرة السلطات النقدية من خلال تداوله في السوق السوداء ، إضافة إلى ما ينفقه السواح الأجانب من عملات خارج الجهاز المصرفي المحلي ، و الجانب الآخر من قطاع العمالة الأجنبية التي تقوم بتهريب العملات الأجنبية للإستفادة من فرق أسعار الصرف ، إذن كل هذه العوامل تزيد السيولة النقدية و من دورة النقود في الاقتصاد الوطني ، و تخفض سعر صرف العملة المحلية مما يكون له أثر سلبي على المستوى العام للأسعار .63

: الدول النامية و إستيراد التضخم .

يتميز العالم المعاصر بسيطرة اقتصاديات الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول المتخلفة التي تعتمد على الزراعة و النشاط الإستخراجي . و خاصة في ظل أنماط التنمية التي تمت في السبعينات ، و حتى الآن جعل الاقتصاديات النامية في مجموعها أكثر تأثر للهزات و التقلبات و الازمات التي تحدث في السوق العالمية ، هذا ما جعلها في الثمانينات أكثر عرضة

⁶² ميثم صاحب عجم ، مرجع سابق ، ص . 285 .

⁶³ ميثم صاحب عجم ، نفس المرجع ، ص . 285 . 286 .

و إستعدادا لإستيراد التضخم ، و هكذا إتخذت الازمة خلال التسعينات في الدول النامية صورتين واضحتين هما :

إعادة توزيع و نشر الصناعات الدنيا و توسيع مجالاتها <<صناعات المواد الأولية>> .
نشوء صعوبات متزايدة في تسويق منتجات بعض هذه الصناعات في السوق العالمية.64
لذلك تمثل التجارة الخارجية للدول النامية أهم صورة من صور التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة . فصادراتها تمثلت في الموارد الزراعية و الاستراتيجية لتشغيل مصانع الدول المتقدمة التي تحصل عليها بأقل الأسعار ثم يعاد تصديرها إلى البلدان النامية بأعلى الاسعار ، و تخضع أسعار المواد الاولية لسيطرة الدول المتقدمة ، و إعتقاد أغلب الدول النامية على محصول واحد كالبنترول بالنسبة للسعودية و الكويت ، و القطن بالنسبة لمصر ، لذلك تنعكس الاحوال سواء رخاء أو كسادا في الدول المتقدمة على الدول النامية التابعة إقتصادياتها لها .
و تضطر هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى المعونات و القروض المسيرة نتيجة لعدم إستثمار الميزات النسبية لكل اقتصاد وطني بها65 ، و بصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من الدول النامية على أساس هياكلها التصديرية و الاستيرادية :

1- دول مصدرة صافية للسلع الأساسية غير النفطية ، و تقع أغلب الدول النامية في هذه المجموعة كما تشمل عدد من الدول المصدرة للنفط و معظم هذه الدول مستورد صافية أيضا للسلع المصنعة .

2- دول مستوردة صافية للسلع الاساسية غير النفطية و السلع المصنعة معا و تشمل هذه المجموعة عددا من الدول المصدرة للنفط ، حيث يبلغ نصيب عائدات النفط في مجموع حصيلة الصادرات نسبة كبيرة ، و أيضا عددا صغيرا من الدول غير النفطية التي تتلقى معونة كبيرة .

64 زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي " نظرة على بعض القضايا " . الدار الجامعية، بيروت ، 1998، ص. 13

65 عصام نور ، دول العالم الثالث و تحديات القرن الحادي و العشرين. مؤسسة شباب العاصمة، الإسكندرية ، 2002 ، ص . 34

3- دول مصدرة صافية للسلع المصنعة و مستورد للسلع الأساسية غير النفطية و تشمل هذه المجموعة عددا كبيرا من الدول غير النفطية في شرق آسيا . 66

و بهذا تحدث تقلبات مختلفة في هيكل التجارة للدول النامية و تعود إلى عوامل تتصل بالطلب و أخرى تتصل بالعرض ، حيث من ناحية الطلب فإن العامل الرئيسي هو مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة الصناعية و مدى تقلبه من فترة لأخرى و هذا الشيء طبيعي ، فالسوق الرئيسي للمواد الأولية هي سوق الدول المتقدمة الصناعية و بالتالي فغناش حجم النشاط الاقتصادي في هذه الأخيرة يعني انكماش حجم الطلب على المواد الأولية ، و لذلك يقال أن الازمة الاقتصادية تنتقل من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة من خلال الطلب على المواد الأولية . أما من ناحية العرض فهناك عوامل متعددة تؤثر في حدة التقلبات منها أسباب مادية مثل الآفات الزراعية و الظروف الجوية التي قد تؤثر في المحصول بشكل يتنافى مع تطور الطلب على السلعة و من العوامل الهامة أيضا عدم إستجابة عرض السلع الزراعية للتغيرات في الطلب .

هذا و يترتب على تقلب حصيلة الصادرات لدى الدول المتخلفة تقلب مستوى الدخل من سنة لأخرى ، و أيضا تذبذب حصيلة الصادرات يؤدي إلى تذبذب دخول منتجي المواد الأولية ، و بالتالي مستوى إنفاقهم ينعكس على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، و كذلك تقلب حصيلة الصادرات يعني تقلب مستوى الاستثمار في الدول النامية و لا شك أن هذا يؤدي إلى اضطراب خطط الإنماء في الدول النامية و صعوبة رسمها في المدى الطويل نتيجة تقلب حصيلة الصادرات و بالتالي يصعب التنبؤ بمسار بعض التغيرات الرئيسية مثل الإستثمار و الصادرات . 67

⁶⁶ زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، نفس المرجع ، ص . 32 .
⁶⁷ عصام نور ، مرجع سابق ، ص . 31 . 32 .

الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم .

آثار ظاهرة التضخم تختلف من بلد لآخر ، و من حين لآخر في الاقتصاد نفسه و يرجع هذا الاختلاف لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي و الخدمي من جهة و لدرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة ثانية ، و لمراكز قوى الضغط السياسية التي تواجهها السلطات النقدية لمحاولاتها للتخلص من الحلقة المفرغة للتضخم من جهة ثالثة . و نتيجة هذه العوامل كانت آثار ظاهرة التضخم متباينة بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية >> تكوين و توزيع الناتج المحلي الإجمالي الطلب الإجمالي ، مستويات الأسعار و الأجور ، ميزان المدفوعات ... الخ .<<

: آثار التضخم الاقتصادية .

هي جملة من الآثار تؤدي جميعها إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي .

: آثار التضخم على توزيع الدخل الحقيقي و الثروة الوطنية >> القومية << .

أ) آثاره على توزيع الدخل الحقيقي* في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الوطني الحقيقي لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود و من ثم يتحول الإهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يتحصل عليها من السلع و الخدمات مقابل دخله النقدي⁶⁸ و بذلك الدخل الحقيقي يشير إلى مقدار الرفاهية المادية التي يحصل عليها أفراد المجتمع فالعبرة بنمو الدخل الحقيقي و ليس بنمو الدخل النقدي و بصفة عامة إن ارتفاع المستوى العام للأسعار و انخفاض قيمة النقود يؤثر في كل أفراد المجتمع ، طالما يستلم دخله في شكل نقدي و لكن يختلف التأثير من واحد إلى آخر و ذلك لسببين :

لأن معدلات التغيير في الدخول النقدية يختلف من فرد لآخر .

لأن أسعار السلع المختلفة التي تشتريها الدخول تختلف في أسعارها المتعددة لأن أسعارها لا ترتفع بطريقة واحدة و في اتجاه واحد أو بنسبة واحدة . و لهذا فإن الاختلاف في سلوك

* الدخل الحقيقي هو مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بالدخول النقدية .
⁶⁸ مروان عطون ، مرجع سابق ، ص . 189 .

أسعار السلع و الخدمات هو الذي يظهر الإختلافات الحقيقية في تقلبات مستوى الاسعار و تغيرات قيمة النقود .69

و نرى هذا الأثر بوضوح إذا وضعنا الدخول في مجموعات

1. أصحاب الدخول الثابتة : و هم أصحاب المعاشات و الإعانات الاجتماعية و أصحاب الأصول المالية التي تدر عائدا ثابتا مثل السندات ، و الودائع المصرفية ، ... إلخ .70 حيث يستفيدون من جراء ارتفاع القوة الشرائية للنقود ، حيث يعاد توزيع الدخل الوطني الحقيقي لصالحهم ، و يتزايد النصيب النسبي لهؤلاء في الناتج الوطني ، و بالعكس عند انخفاض القوة الشرائية للنقود.71

و يمكن أن نلاحظ أيضا أثر التغيرات في الأسعار على مالية الدولة " حيث توضع الدولة ضمن طائفة أصحاب الدخول الثابتة ، و بهذه الصفة فإنها تكسب عندما تنخفض أسعار ، و تخسر عندما ترتفع الاسعار ، و لكن مع الدولة الأمور ليست بهذه البساطة فعندما تكون الأسعار آخذة في الإرتفاع تدريجيا فإن الدولة ستكسب لأن إيراداتها ستزداد ، حتى إذا ظلت أسعار الضرائب كما هي فإن حصيلتها ستكون أكبر <<72 . لأنه كما هو معروف أن التضخم يؤدي إلى إخلال نظام الضرائب رغم أنه اليوم أصبح أقل مما كان قبل بسبب ربط الضرائب بالتضخم و رغم ذلك فإن بعض آثار الإختلال بقت و خاصة بالنسبة لضرائب الأعمال لأن الضرائب تفرض على المكاسب الرأسمالية النقدية و ليست الحقيقية و تعديل هذه الأخيرة لأخذ التضخم في الإعتبار إنما يؤدي إلى تخفيض مقدار الضرائب المستحقة على الشركات ، و قد يكون من الممكن الإبقاء على القوانين الضريبية كما هي في حالة ما إذا كان التضخم ليس مرتفعا أما إذا أصبح 10 % فإن قوانين جديدة للضرائب تكون مطلوبة .73 و من الناحية الأخرى إذا كانت الأسعار منخفضة إلى أن يصبح الوضع كسادا فإن

⁶⁹ محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص . ص . 87 . 88 .

⁷⁰ كامل البكري و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي . الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص . 277 .

⁷¹ أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص . ص . 95 . 96 .

⁷² كامل البكري و آخرون ، نفس المرجع ، ص . 279 .

⁷³ سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي . الكتاب الثاني ، دار الكتب ، الكويت ، 1994 ، ص . 1539 .

الإيرادات سنتكمش و أي محاولة لموازنة الميزانية في هذا الظرف ستؤدي إلى زيادة حدة الكساد لذلك فإن التمويل بالعجز سيكون أكثر ملاءمة ، فترتفع الأسعار كما في التضخم الجامح فتزداد إيرادات الدولة فتخفض قوتها الشرائية ، و بذلك تحتاج إلى خلق النقود لتتمكن الدولة من شراء نفس المقدار من السلع و الخدمات ، و هكذا تقع الحكومة في دائرة مفرغة . لذلك فالمحافظة على استقرار نسبي في الأسعار ضروري للتنمية الاقتصادية .74

2. أصحاب الأجور و المرتبات " الدخل المتغيرة ببطء " و يدخل ضمن هذه الطائفة العاملون من العمال و الموظفين الذين يحصلون على الرواتب و الأجور و تعتبر هذه الرواتب و الاجور قريبة جدا من الدخل الثابتة إلا أن لها وضعاً خاصاً.75

ففي حالة ارتفاع الأسعار ، تميل الأجور إلى مشاركة الأسعار في الاتجاه سواء كان هذا في صورة زيادة مباشرة في الأجر أم في صورة علاوة غلاء ، و مع ذلك لا ترتفع الأجور بسرعة ارتفاع الأسعار نفسها أو بنسبة الارتفاع نفسه ، لأن الأجور تتباطأ طويلاً في الارتفاع ، كما تقل نسبة زيادة الأجر بدرجة ملحوظة عن نسبة ارتفاع الأسعار و بصفة خاصة حيث يضعف التنظيم النقابي للعمال أمام سطوة رجال الأعمال ، و لهذا السبب لا يحصل العمال على نصيبهم النسبي في ثمار ما قد يصاحب فترات ارتفاع الأسعار تقدم فني أو من توسع في الإنتاج ، أما المرتبات و خاصة مرتبات موظفي الحكومة و الهيئات العامة ، فأقل حساسية بارتفاع مستوى الأسعار من الأجور ، فما تمنح علاوة إلا بعد مدة طويلة من ارتفاع الأسعار ، و بنسبة تقل كثيراً عن نسبة الارتفاع.76

3. أصحاب الدخل المتغيرة " المنظمون و رجال الأعمال " : يستفيدون من التضخم لما يحققه لهم من زيادة أسعار منتجاتهم بما يرفع من معدل أرباحهم ، بل أنهم يحققون أرباحاً إضافية نتيجة استفادتهم من كميات السلع المخزونة و المنتجة طبقاً لنفقات ما قبل فترة التضخم ، و حتى بالرغم من ارتفاع الأجور فإن المشروعات تتوقع زيادة الطلب على منتجاتها مع استمرار ارتفاع الأسعار ، و هذا ما يجعلها تزيد من حجم إنتاجها ، و تستفيد

⁷⁴ كامل البكري و آخرون ، نفس المرجع ، ص . ص . 279 . 280 .

⁷⁵ أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص . 96 .

⁷⁶ محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص . 93 .

بذلك من مزايا الإنتاج الكبير ، و في نفس الوقت فإن التزاماتها ثابتة ، و تقوم بدفع الفائدة المتفق عليها مسبقا ، و نفس الأمر ينطبق بالنسبة للمستثمرين ، فهم يدفعون سعرا ثابتا للفائدة ، و صكوكهم تزداد قيمتها ، و معنى ذلك أنهم إستفادوا من التضخم.77

ب- آثار التضخم على توزيع الثروة الوطنية : خلال عملية التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا و التغيرات في الملكية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخول الحقيقية ، فالأفراد الذين إنخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم " نتيجة الإرتفاع المستمر في الأسعار " قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع . وذلك للمحافظة على مستوى معين من الإستهلاك إعتادوا عليه من قبل ، و مثال ذلك أصحاب الأراضي و العقارات السكنية الذين انخفضت دخولهم نتيجة لارتفاع الأسعار ، و مما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار ، و بذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية .78

: آثار التضخم في حجم الادخار الوطني و معدل النمو الاقتصادي :

إن دراسة أثر التضخم على الادخار و النمو الاقتصادي في الدول النامية يعد أحد القضايا الهامة " التي حدث بشأنها جدل فكري واسع بين الاقتصاديين في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ، و كان الجدل يدور حول إمكانية اعتماد هذه البلاد على التمويل التضخمي كسياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت ، و ذلك عن طريق ما يتمخض عن السياسة من ادخار إجباري "79. حيث يقصد بالتمويل التضخمي >> اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي و زيادة حجم الإئتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام و الإيرادات العامة للدولة و تؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع ،

77 مصطفي رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص . 613 .

78 مروان عطون ، مرجع سابق ، ص . 191 . 192 .

79 مجدي عبد الفتاح سليمان ، ، مرجع سابق ، ص . 66 .

و في هذه الحالة تتمكن الحكومة من أن تعبئ قدرًا من الموارد مساويًا لحجم العجز بالموازنة عن طريق تحويل الموارد إليها بشكل إجباري <<80.

الآراء المؤيدة :

- **الحجة الأولى :** و هي مشتقة من النظرية الكينزية و مفاد هذا التفسير أن ارتفاع الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من العمال و الفلاحين الذين يفترض أن يكون ميلهم الحدي للادخار و الاستثمار منخفضًا لصالح المنظمين و الرأسماليين أو الدولة الذين يفترض ارتفاع ميلهم الحي للاستثمار و الادخار .81

- **الحجة الثانية:** تعتمد على الأخذ أن التضخم يكفل الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية باعتبار أن الدول النامية لديها الكثير من الموارد الإنتاجية المعطلة " لا سيما البطالة المقنعة للزراعة " . بحيث يؤدي هذا التحويل إلى تنشيط هذه الموارد و توظيفها تحقيقًا لمفهوم و منطق التنمية الاقتصادية ، و بدون حدوث ارتفاع تضخمي كبير إستنادًا إلى أن هذه الموارد كانت معطلة أصلاً بمعنى أن الموارد عند تشغيلها سيزيد رأس المال المنتج للسلع فتزيد كمية المنتجات المعروضة و منه يقضي التضخم على آثاره بنفسه إذا استخدم في تنمية رأس المال المنتج لأنه سيزيد من كمية السلع المعروضة الأمر الذي يمنع من ارتفاع الأسعار .

- **الحجة الثالثة :** تعتمد على تبرير التمويل التضخمي باعتباره وسيلة لتجميع الرأسمالي في الدول النامية و يعمل على تسهيل استيراد رأس المال من الخارج و قد استندت هذه الحجة إلى ما يعرف في النظرية الكلاسيكية بالتحركات الدولية لرأس المال ، فهذه النظرية تقرر أنه لكي ينتقل رأس المال من بلد إلى آخر يلزم أن يكون في البلد المقترض قدر معين من التضخم النسبي و من ارتفاع في الأسعار يزيد عما في بقية دول العالم و يعني ذلك طبقًا للتفكير الكلاسيكي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية للبلد المقترض كنتيجة لتدهور

⁸⁰ رمزي زكي ، إنفجار العجز " علاج عجز الموازنة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى و المنهج التنموي " . دار المدى ، دمشق ، ط 1 ، 2000 ، ص . 116 .

⁸¹ آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . 235 .

معدلات الاستبدال و من هنا فإن التضخم يجعل من الممكن للبلد المتخلف أن يستورد رأس المال من الخارج ليتمكن من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . 82

الحجة الرابعة : هي انتشار ظاهرة الخداع النقدي أو الوهم النقدي ، و هي تعني ارتفاع مستوى الأسعار الذي ينجم عن زيادة الدخل النقدية للعمال يوههم بأن مستوى معيشتهم قد ارتفع في حين أن الحقيقة هو ارتفاع أجورهم النقدية فحسب بينما أجورهم الحقيقية " الأجور في شكل سلع و خدمات " قد تكون انخفضت و حتى يتنبه العمال لهذه الحقيقة تكون فئة أرباب الأعمال قد تمكنت من بناء رأس المال الإنتاجي ، و بدأ الإنتاج في الظهور مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مرة أخرى. 83

ب- الآراء المعارضة :

الحجة الأولى : بما أن للتضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار حيث يفضي إلى تدهور قيمة النقود باعتبارها مستودعا للثروة . و بالتالي إلى تحطيم القيم الادخارية فيضر بأهم الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية ألا و هي المدخرات الاختيارية حيث يؤكد الدكتور محمد زكي شافعي أن التضخم يؤدي إلى تنشيط الادخار الاختياري نظرا لما يترتب على اطراد ارتفاع الأسعار من تشجيع الاستهلاك التفاخري و الإسراف . لذلك يقال بأن التضخم يمنع الادخار النقدي و يشجع الادخار العيني أي الاحتفاظ بالسلع و الأصول ذات القيمة الثابتة أو المرتفعة 84.

الحجة الثانية : و مدلولها هو أن العمال أثناء فترات التضخم يبذلون قصارى جهدهم من أجل زيادة الجور لمواجهة الزيادة المستمرة في أسعار السلع ، و من ثم فإن رجال الأعمال يقاومون ذلك و يحاولون من ناحيتهم رفع السعار لتعويض الزيادة في التكاليف و أما الحكومة فهي تبذل قصارى جهدها لمنع الزيادة في الأسعار و الزيادة في الأجور ، و من الملاحظ أن فترة الأخذ و العطاء بين هؤلاء " العمال " و بين الهيئات كثيرا ما يتخللها نوع

82 مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص . ص . 68 . 69 .

83 آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . 237 .

84 مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص . 70 .

من الإحتكاكات تؤدي إلى إضراب العمال عن العمل مما يشكل أسوأ الأضرار على الإنتاج
85.

و نستخلص مما تقدم أن التضخم يؤدي إلى تخفض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل الاستقرار الاقتصادي ، كما انه يؤدي إلى سوء استخدام المدخرات الإجبارية مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي خاصة في ظل أوضاع البلدان النامية حيث يؤدي التضخم إلى زيادة نفقات الإنتاج فيؤدي إلى ارتفاع السعار المحلية فينتج تخفيض صادرات الدول النامية و زيادة الواردات مما يعني ترتب عجز في ميزات المدفوعات.

: أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

من أهم الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني ، و التي يسببها التضخم ذلك الأثر السلبي الذي يباشره على ميزان المدفوعات للدولة حيث يعرف " على أنه سجل لكل المعاملات التي تتم بين بلد معين و بين البلاد الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة المتمثلة في الصادرات و الواردات".

أ- **أثر التضخم على الصادرات** : من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الإنتاج في القطاعات المنتجة للتصدير ، و هو الأمر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية ، و يبدو الأثر واضحا في حالة المنتجات التصديرية التي لا تتمتع فيها الدولة بموقف احتكاري في السوق العالمي حتى لا تستطيع أن تنقل عبء الزيادة التي حدثت في التكاليف بفعل التضخم على عاتق المشتري أو المستهلك في الأسواق الخارجية من هنا فإن مواجهة هذا الموقف هو تدخل الدولة إما عن طريق إعطاء دعم السلع التصديرية أو عن طريق محاسبة المنتجين و المصدرين بأسعار صرف أعلى تكفل لهم تحقيق الدخل المطلوب لإستمرار عمليات الإنتاج و التصدير و لكن أي ما كانت طريقة التدخل التي تتخذها الدولة لمواجهة هذا الموقف فإن التضخم يضعف عموما من القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني و يقلل من حجم الربح الحقيقي الذي يؤول من عمليات التصدير ، و بالإضافة إلى ذلك فإن

التضخم لما يحدثه من زيادة بعض الدخول النقدية فإنه يدفع الأفراد لزيادة طلبهم على السلع المحلية القابلة للتصدير و هذا يؤدي إلى إنقاص الفائض المخصص للتصدير. 86

ب- **أثر التضخم على الواردات** : يؤثر التضخم على الواردات تأثيرا واضحا ففي أوقات التضخم تكون الواردات في زيادة مستمرة لأنه في ظل موجات ارتفاع الأسعار بداخل البلاد فإن المنتجات الأجنبية المناظرة تكتسب ميزة سعرية معينة لأنها ستصبح أرخص نسبيا من السعر السائد للمنتجات المحلية و هذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و من ثم زيادة الواردات منها. 87 و بالتالي واردة السلع و الخدمات تدخل في جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات ، و كلما زادت الواردات يزداد جانب المدفوعات مما يشكل عجزا واضحا في كيزان المدفوعات " و بما ان الدول النامية تعاني من إختلال ميزان المدفوعات أكثر من غيرها و بالتالي قد تلجأ إلى تلافي هذا العجز إما عن طريق السحب من إحتياطاتها من الذهب و العملات الأجنبية أو السحب من إحتياطاتها من صندوق النقد الدولي أو الإقتراض من الخارج لكي تسد الخلل في ميزان المدفوعات. 88

: آثار التضخم الاجتماعية

يؤكد الدكتور رمزي زكي أن الآثار الاجتماعية المصاحبة للتضخم هي من النقاط المهمة في دراسات التضخم بدليل أنه لم تجر حتى الآن أية دراسات دقيقة عن هذه الآثار رغم خطورتها في البلاد المتخلفة ثم يشير إلى بعض الدراسات القليلة و النادرة التي ظهرت في البلاد الرأسمالية. 89

: إحتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات :

: هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج:

انتشار الرشوة و الفساد الإداري .

⁸⁶ مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص . 75 .

⁸⁷ مجيدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص . 76 .

⁸⁸ آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . 249 .

⁸⁹ مجدي عبد الفتاح سليمان ، نفس المرجع ، ص . 69 .

الفصل التاسع: البطالة .

اعداد الاستاذة: عاشور فلة

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين و القادرين عليه وتقدر البطالة عادة بالنسبة إلا أن البطالة تعتبر خليطاً غير متجانس ، بمعنى أن هذا المعدل يضم أنواع مختلفة، أهم هذه الأنواع :

1- البطالة الهيكلية :

و تحدث هذه البطالة عند تعرض بعض الصناعات و بعض أصناف العمال المهرة و بعض المناطق في الدولة إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيها مناطق و عمال صناعات أخرى إلى التوسع ، و تؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن ، عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها انكماش في الوقت الذي يزيد الطلب العمل على العمل في القطاعات التي توسعت . و سيتحول العمال إذن من القطاعات التي تعرضت للانكماش إلى القطاعات النامية إلا أن هذه الإجراءات و التنقلات تحتاج إلى وقت و قد لا تكتمل لأسباب تنظيمية بحتة (إجراءات إدارية مثلاً) فالتنقل و إعادة التدريب و إعادة تكوين المهارات تحتاج لإجراءات قد يطول بها الوقت، كما يساهم التغيير في الفن التكنولوجي في حدوث هذا النوع من البطالة⁽⁹⁰⁾ و يقدم الشكل المتكون من منحنيين (A) و (B) : السوق (A) يمثل عمالاً شبه مهرة في صناعة (A) ، و السوق (B) لعمال مهرة في صناعة (B) و لنفترض أنهما في حالة توازن في البداية ، حيث الأجر و حجم التوظيف التوازنيين .

و لنفترض أن طلب العمال في الصناعة A قد تراجع نتيجة منافسة الصناعات المستوردة بينما زاد طلب العمال في الصناعة B ، و إذا كان الأجر في الصناعة A غير قابل للانخفاض فسوف تظهر بطالة قدرها $(L^* - L1)$ في السوق A .

و إذا كان عمال الصناعة A قادرين على التحول للعمل في B دون أي تكاليف فسينتقل المتعطلون إلى السوق B و ستختفي البطالة نهائياً .

⁹⁰ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص: 87

لكن الأمر قد يحتاج لفترة معينة و تكاليف معينة قد تطيل فترة البطالة⁽⁹¹⁾ .
و يمكن تحليل عدم التوازن الجغرافي بين طلب و عرض العمل باستخدام نفس الإطار التحليلي^{92*}

2-البطالة الاحتكاكية :

و هذا النوع من البطالة يحدث حتى لو كان سوق العمل متوازنا ، فهناك بعض الأفراد سيكونون " بين الوظائف " ، و تظهر البطالة الاحتكاكية لأن أسواق العمل حركية بطبيعتها ، لأن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى ، و لأن عملية بحث العمال عن الوظائف و بحث أصحاب الأعمال عن العمال يأخذ وقتا ، و حتى لو كان حجم القوى العاملة ثابتا لا يتغير فسيكون في كل فترة بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل و في نفس الوقت هناك آخرون من العاطلين أو العاملين خارجون من القوى العاملة و بعض الأفراد سيتركون أعمالهم الحالية ليبحثوا عن عمل جديد ، و علاوة عن ذلك فقد تتسبب التقلبات العشوائية للطلب في جعل المنشآت توقف بعض العاملين في الوقت الذي تبحث فيه منشآت أخرى في منطقة أخرى عن العمال .

و لصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بخصائص الباحثين عن العمل و احتياجات الوظائف الخالية ، فإن عملية التوفيق بين العمال العاطلين و أصحاب الأعمال الراغبين في استئجار العمال تأخذ بعض الوقت ، و لذا فحتى عندما يتساوى الطلب الكلي على العمال و العرض الكلي من العمال سيكون هناك بعض البطالة الاحتكاكية .

و يتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أيّ اقتصاد بتدفق الأفراد من و إلى سوق العمل و كذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل أن يجد عملا ، و تحدد هذه السرعة بدورها تبعاً للمؤسسات الاقتصادية القائمة كمكاتب و وكالات التوظيف و نوعية الخدمات المتعلقة بتسهيل التقاء طرفي عرض و طلب العمل .

⁹¹رونالد ايرنبرج .روبرت سميث, مرجع سابق , ص:587-588.
⁹²انظر التفاصيل : رونالد ايرنبرج.روبرت سميث, مرجع سابق, ص:589

3- البطالة الإجبارية :

يطلق عليها أيضا : البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب ، و تحصل عندما يرغب العمال العاطلين في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة لهم ,و يعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عند عدم قدرة (أوعدم كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة ، و هذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض⁽⁹⁴⁾ .

4- البطالة الطبيعية :

ينبغي بداية الإشارة إلى أن هناك تحليل آخر مهم للمدرسة الكلاسيكية لمشكلة البطالة ، و ذلك باعتبارها نتيجة لتأثير النقابات العمالية في رفع الأجور النقدية بأكثر من الإيراد الحدي للعمال فيحدث أن يضطر أرباب العمل إلى تخفيض الطلب على العمال من L^* إلى $L1$ و تعتبر مجموعة العاطلين ($L1 - L^*$) ضمن بطالة اختيارية كلاسيكية .

بينما يعرف معدل البطالة الطبيعية على أنه ذلك المعدل الذي يسود في حالة كون سوق العمل في توازن⁽⁹⁵⁾ .

و هذا يعني أنه من بين أنواع البطالة التي تم تقديمها تعتبر كل من : البطالة الاحتكاكية الهيكلية ، الكلاسيكية ، كلها ضمن البطالة الطبيعية، أي أن كل من يبحث عن عمل في ظل الأجر السائد سيجد فرصة للعمل ، و ماعداهم من عاطلين فهم ضمن معدل البطالة الطبيعي ، التي لا تعتبر مشكلة اقتصادية أبدا⁽⁹⁷⁾ .

كما أن هناك بعض الأنواع الأخرى للبطالة شائعة الاستخدام في بعض منها اختلاط و تشابك مفاهيمي مع أنواع أخرى أساسية - التي تم ذكرها- :

⁽⁹³⁾ DavidBegg et autres,"Macroéconomie" 6^{eme} tirage,EDISCIENCEinternational ,Paris ,1989,p: 264.

⁽⁹⁵⁾ David Begg et autres, op.cit, p: 264-265.

- البطالة الدورية : المرتبطة بالدورة الاقتصادية و ما يطرأ عليها من تغيرات ، من رواج و كساد تعتبر تسمية إضافية أولها نفس مفهوم البطالة الكينزية أو البطالة الإجبارية⁽⁹⁸⁾ .

- البطالة الموسمية : و اسمها يدل عليها ، ذاك أن بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة ، السياحة و ما شابه ، فإذا أشهر الموسم توقف النشاط أو انقطع الطلب على العمل⁽⁹⁹⁾ ، و هي جزء من البطالة الطبيعية .

- البطالة المقنعة : إذا وجد وحدة إنتاجية أو في منظمة في القطاع العام أو الخاص عدد من العمال و الموظفين يفيض عن الحاجة الحقيقية و كان بالإمكان الاستغناء عن جزء منهم دون أن يطرأ خلل أو نقص في حجم الإنتاج ن و أهم ما يميز الأفراد ضمن بطالة مقنعة هو أن إنتاجيتهم الحدية سالبة $MPN < 0$

منحنى فيليبس " philips "

دراسة شهيرة للإقتصادي الانجليزي فيليبس " philips " عن بريطانيا عن الفترة 1861 – 1957م وجد أن نسبة عالية جدا من التغيرات في معدلات الأجر النقدي يمكن تفسيرها بالتغيرات في مستور و معدل تغير البطالة و قد صاغ فيليبس نتائج دراسته في شكل علاقة هامة تربط بين مستويات الاسعار و مستوى البطالة . نالت إهتماما بارزا ليس فقط في الدوائر العلمية بل في مجال السياسة الاقتصادية و عرفت في الأدب الاقتصادي بمنحنى فيليبس و مؤدى هذه العلاقة أن إنخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى أعلى و بالتالي مستويات الأسعار ، و يؤكد أن العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة علاقة عكسية فمع إنخفاض مستوى البطالة يزيد معدل التضخم ، و يتزايد هذا المعدل كلما إقترب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل ، و عليه فإن كبح جماح التضخم يكون ثمنا إرتضاء معدل معين من البطالة ، و ان مشكلة السياسة الاقتصادية في البلاد الصناعية تكمن في الاتفاق على معدل بطالة مقبول كئمن لتحقيق معدل استقرار نقدي

منشود " 100.

98مصطفى سلمان و آخرون , مرجع سابق, ص:241

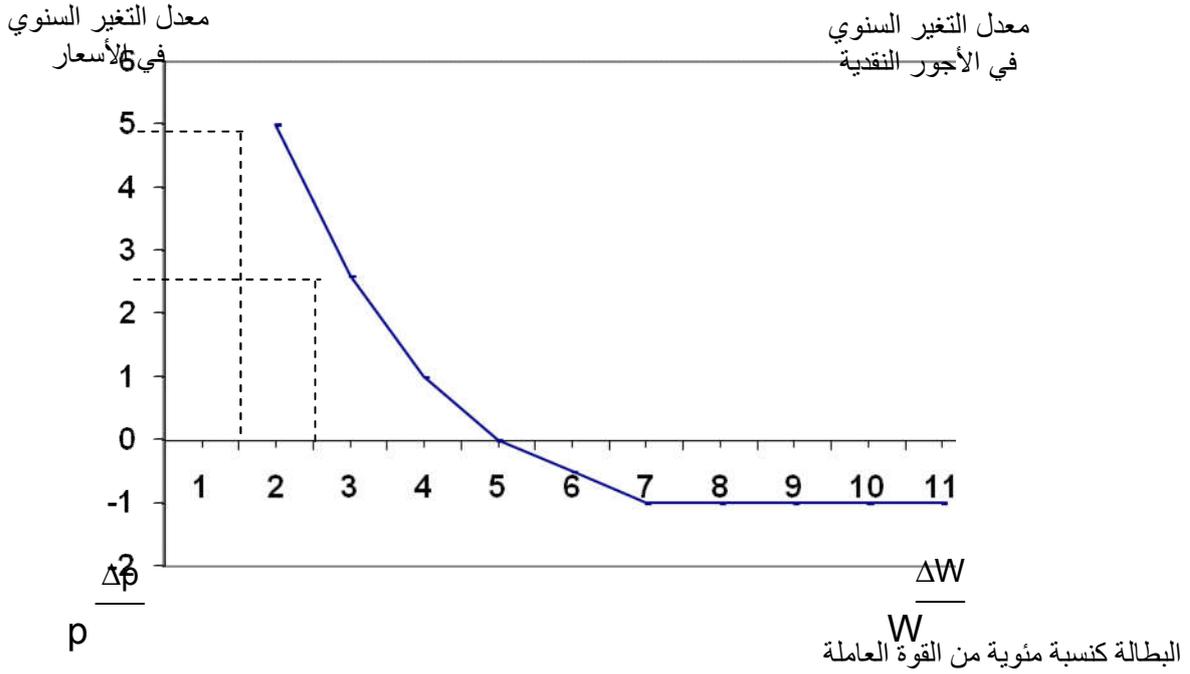
99ج.د.ن.ورسك, البطالة مشكلة سياسة اقتصادية,ترجمة:محمد عزيز.محمد سالم كعبية, طبعة 1, منشورات جامعة قار

يونس,بنغازي, 1997, ص:25

¹⁰⁰ نقلا عن نعمة الله نجيب و آخرون ، مرجع سابق ، ص . 392 .

و قد استخلص فيليبس النتيجة التالية : يجب وقف الارتفاع في الأسعار الداخلية لتبقى الأسعار الوطنية قادرة على المنافسة في سوق التجارة الدولية و حيث أن الأجور تشكل الجزء الأهم من تكاليف الإنتاج فإنه لابد من تحديد إرتفاعها و الطريقة الأكثر فعالية للوصول إلى ذلك هي ترك معدل البطالة مرتفع 101

الشكل رقم (7) : منحنى فيليبس كتعبير بياني عن العلاقة بين البطالة و الأسعار .



المصدر : حسين عمر ، النظريات الاقتصادية . دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1987 ، ص 166 .

>> و بالرغم من التأييد الذي لقيه تحليل " فيلبس" من قبل الاقتصاديين إلا أنه أثار جدلا كبيرا و ظهرت دراسات تؤكد خطأ الفرضيات التي قام عليها التحليل المذكور ، ذلك أن إثبات العلاقة بين الأجور و الاسعار يقتضي أن تتوافر مجموعة من الشروط منها : " أن يكون نصيب الأجور من المداخيل ثابتا لأنه بالإضافة إلى الأجور هناك الأرباح .

- أن تتطور تكاليف الإنتاج الأخرى " المواد الأولية و غيرها " بنفس معدل تطور الأجور ، و في الواقع من النادر أن يجتمع هذان الشرطان إضافة لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار تطور إنتاجية

العمل ذلك أن الكلام عن الأجر النقدي بغض النظر عن إنتاجية العامل يبقى مجرد من أي معنى واقعي . <<102

و لقد بدأ الشك يحوم حول صحة هذا التحليل عندما عرفت الدول الصناعية البطالة و التضخم في نفس الوقت >> بشكل خاص دول أوربا حينما تضاعفت أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف إبان أزمة النفط 1973 مما أدخلها في دوامة تضخم فزيادة أسعار إنعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير و مستمر طول فترة " 1973-1978 " و لا شك تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كانت من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة أي تضخم نتيجة أسعار عناصر إنتاج مستوردة و متضخمة أساسا ، أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محليا يمكن معالجتها عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية و من ثم زيادة الأسعار << 103.

و هذا تأكيد على عدم صحة تحليل فيليس في الواقع العملي ، لذلك يقتضي دراسة العلاقة بين تطور إنتاجية العمل و الدخل الحقيقي للعامل أي الأجر الحقيقي >> و بهذا إن إرتفاع إنتاجية العمل عند مستوى توظيف أقل يؤدي إلى إرتفاع الأسعار مع ثبات عرض النقود إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات فتتخفف القدرة الشرائية للمستهلكين و يصبح عدد السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق و يتحدد مستوى إنتاج أقل من السابق ، و من ثم إنخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة ، و الذي بدوره سيؤدي إلى إرتفاع الناتج الحدي للعمل إستنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل إنخفضت إنتاجيتها و كلما قل العدد المستخدم منها زادت إنتاجيتها ، و سيؤدي إلى إنخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الإسمية نظرا لإرتفاع إنتاجية العمل ، و هكذا يصل مستوى الأجر الحقيقي إلى ذلك المستوى الذي ترغب النقابات تحقيقه رغم إنخفاض حجم التوظيف << 104. و أخيرا إن مسألة التفرقة بين تضخم الطلب و تضخم النفقات تكون مسألة مقبولة إذا تمت العملية خلال فترة قصيرة الأجل ، و لكن إذا إستمرت عملية التضخم طويلا فإن هذه التفرقة تكون مرفوضة ذلك لأن في الاجل الطويل ينقلب

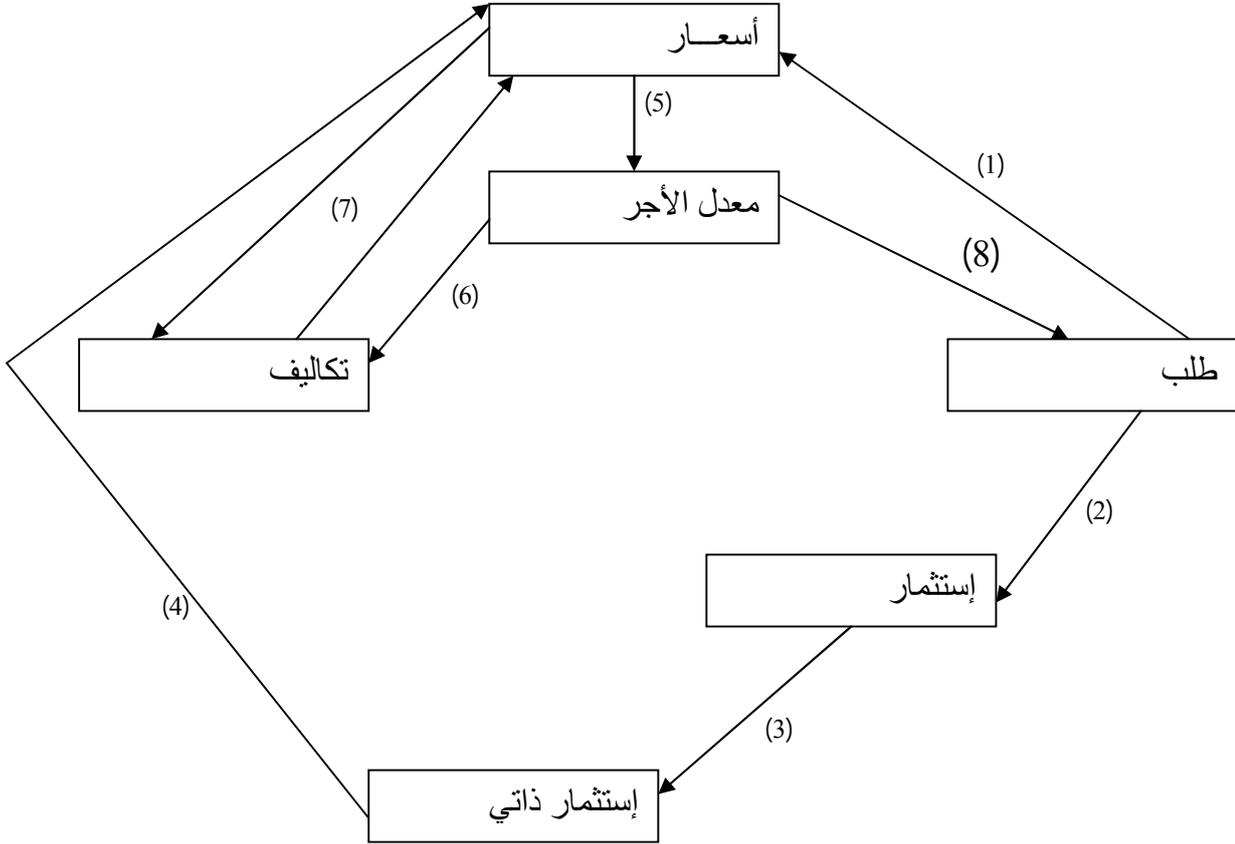
¹⁰² مروان عطون ، مرجع سابق ، ص . 187 .

¹⁰³ خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص . 258 .

¹⁰⁴ ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص . 222 .

تضخم الطلب إلى تضخم نفقات و العكس بالعكس ، و هذا ما يولد العلاقة الحلزونية المذكورة سابقا
105.

هذا التداخل لنموذجي للتضخم هو مبين في الشكل التالي :
شكل رقم (8) : تداخل التضخم بالتكاليف و التضخم بالطلب



المصدر : ب برينيه واسيمون ، مرجع سابق ، ص ، 302 .

من خلال الشكل نقوم بتحليل العلاقات الموجودة بين هذه العوامل كما يلي :

- (1) : نفترض أن هناك زيادة في الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فنتنتج عن ذلك إرتفاع في مستوى العام للأسعار .
- (2) : هذه الزيادة في الطلب تدفع المشروعات لأن تستثمر .
- (3) : حتى تقوم هذه المشروعات بالإستثمار عليها أن تزيد تمويلها الذاتي .
- (4) : هذا يستدعي الضغط على الأسعار نتيجة إرتفاع التكاليف .

(5) : فينعكس هذا الإرتفاع بشكل زيادة في الأجور نتيجة مطالبة النقابات العمالية .

(6) : التي تسبب إرتفاع التكاليف .

(7) : و بالتالي هذا الإرتفاع في التكاليف يثقل الأسعار .

(8) : لأن إرتفاع الأجور يزيد في الطلب مما يغذي من جديد إرتفاع الأسعار و يعيد سير اللولب

التضخمي .106

: أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية << مستوى التشغيل و الإنتاج >> .

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين ، و رغبة منهم في تحقيق المزيد من الأرباح يتنافسون على توظيف عوامل الإنتاج التي لم ترتفع مكافأتها أو على الأقل لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار و يترتب على ذلك زيادة التشغيل و الإنتاج و على العكس إذا انخفضت الأسعار

تقل أرباح المنتجين أو تصيبهم خسارة فينقصون من حجم التشغيل و الإنتاج .107

و قد تعود عدم الكفاية الإنتاجية إلى هروب العمال المهرة و هجرتهم إلى خارج البلاد نتيجة للأجور الضعيفة التي تحصلون عليها أثناء فترة التضخم ، و حتى إذا زادت هذه الأجور فلن تزداد بنفس نسبة زيادة الأسعار ، و التي تستطيع ملاحظة الارتفاع المستمر للأسعار من هنا يلجأ أصحاب الأعمال إلى عمالة غير مدربة ، و غير مؤهلة للقيام بالأعمال التي تستند عليهم من هنا فإن التضخم يؤثر على

الكفاية الإنتاجية فكمية الإنتاج تقل أولاً في الجودة و ثانياً في الكمية نسبياً .108

الفرع الرابع : آثار التضخم على تقويم المشروعات الإستثمارية " على نط الإستثمار " :

إن قرارات الإستثمار و الإدخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي ، و ليس معدل الفائدة الإسمي فلو فرضنا أن معدل الفائدة الإسمي كان أقل من معدل التضخم فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا هذا يعني أن من يقرض المال بذلك المعدل الإسمي للفائدة لا يستفيد شيئاً عملياً فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من إنخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة لهذا فإن معدل الفائدة

$$i = r + f$$

الإسمي يجب أن لا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم. و يمكن كتابة العلاقة كما يلي :

حيث : i : معدل الفائدة الإسمي ، r : معدل الفائدة الحقيقي ، f : معدل التضخم المتوقع.

¹⁰⁶ ب برينيه واسيمون ، مرجع سابق ، ص . ص . 302 . 303 .

¹⁰⁷ محمد أحمد الرزاز ، مرجع سابق ، ص . 266 .

¹⁰⁸ مجدي عبد الفتاح سليمان ، نفس المرجع ، ص . 74 .

و يطلق على هذه المعادلة اسم مبدأ فيشر ، و يمكن النظر إلى معدل الفائدة الحقيقي (r) على أنه التعويض الحقيقي الذي يستحقه صاحب المال ، من هنا فإن مبدأ فيشر يعني أن معدل الفائدة الإسمي (i) يعوض على المودع تكاليف الفرصة البديلة (r) و هي موجبة بطبيعة الحال بالإضافة إلى مقدار التناقص في القوة الشرائية للنقود الناجم عن عملية التضخم .109

و استطاع الاقتصاديون أن يبينوا أن في فترات التضخم يفضل المستثمرون مجالين أساسيين من مجالات الإستثمار:

المجال الأول : هو الإستثمار الذي يتميز بسرعة دوران رأس المال و بارتفاع واضح في معدل ربحيته و من أمثلة ذلك :

تكوين المخزونات السلعية و المضاربة عليها أي تخزينها لفترات زمنية معينة و إعادة بيعها " لاسيما السلع الاستهلاكية التي تتميز بارتفاع الطلب عليها"

2- السلع الكمالية و الخدمات كالاستثمار السياحي و الاستيراد و التصدير و تجارة الجملة و التجزئة فهذه الأنواع من يشتريها أنها لا تحتاج إلى إغراق رأس المال في أصول إنتاجية لأجل طولية110 ، فإن ذلك يؤدي إلى أن تحقق هذه القطاعات معدلات نمو تفوق تلك التي تحققها المجالات التي تزداد فيها كثافة رأس المال و تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا حتى تؤدي ثمار أرباحها.111

و بذلك لا يكون التفضيل الاستثمار في إنتاج السلع الأساسية لاحتمال تدخل الحكومة تحت ضغط المطالب الشعبية لتسعير هذه السلع أو لإنخفاض الدخل الحقيقية لغالبية أفراد المجتمع ، و ذلك لأن هذه السلع تزداد أهميتها بالنسبة للأفراد المنتمين إلى فئات الدخل المنخفضة حيث إنهم يعانون أثناء التضخم بشكل أكبر من غيرهم من انخفاض المقدرة الشرائية الحقيقية مما يعني أن النمو المتحقق في القطاعات الخدمية ، و غير الأساسية كما ان الأرباح التي تحققها القطاعات الأساسية ستكون منخفضة نسبيا مما يؤثر في تكوين الفوائض اللازمة لإدخال التحسينات التقنية و

إحلال آلات جديدة مكان الآلات المستهلكة .112

109 أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي . الدار العلمية و دار الثقافة ، عمان ، ط1 ، 2002 ، ص . ص . 315 . 316 .

110 آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . ص . 243 . 244 .

111 مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص . 562 .

112 آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . 243 .

المجال الثاني : هو الاستثمار في شراء الأراضي و بناء المنازل و العمارات الفاخرة حيث يمثل شراء الأراضي و بناء المنازل وسيلة للاحتياط و تكوين الثروة في الأجل الطويل ، و مثله شراء الذهب و الفضة بالنسبة لصغار المدخرين تفاديا لتآكل قيمة مدخراتهم الحقيقية في ظل فترات التضخم و انخفاض قيمة النقود . و يمثل هذا الاستثمار انحرافا في هيكل الإنتاج و نمط الاستثمار خاصة في الدول النامية التي تحتاج على ترتيب أولويات النمو الاقتصادي حتى تحقق تنمية اقتصادية سريعة و ليس هذا فحسب بل إن انتشار ظاهرة الاستثمار في الأراضي و المضاربة عليها من شأنه أن يزيد من أسعار السلع النهائية المرتبطة بها ، و بذلك لأن أراضي البناء ما هي إلا سلعة وسيطة لمنتج نهائي هو المنازل و لذلك فارتفاع الأراضي يؤثر سلبيا على إيجارات المساكن مما يؤثر سلبيا على الفئات الفقيرة التي لا يزداد دخلها بنسبة ارتفاع الأسعار و غالبا ما ينخفض و قد ينعكس ارتفاع أراضي البناء على أسعار الأراضي الزراعية خاصة المجاورة للمدن مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة الغذائية.113

¹¹³ آدم موسى عيسى ، مرجع سابق ، ص . 246 .